مصطلحات النحو الكوفي

دراستها وتحديد مدلولاتها

تأليف

الدكتور عبد الله بن حمد الخثران

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة الأولى
١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥١٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد .

فلاشك أن للمصطلحات العلمية أهمّية بالغة بالنسبة لجميع العلوم ، فلا بدّ لدارس علم من العلوم أن يفهم المدلول المحدّد الخاصّ بكل مصطلح من المصطلحات ، ذلك أن المصطلح يعني وضع لفظٍ أو تسميةٍ لفكرة من أفكار العلم أو حقيقةٍ من حقائقه أو مدرك من مدركاته أو ظاهرة من الظواهر التي يتناولها ، ومن ثمّ يصبح للفظ المتخذ مصطلحًا مدلولٌ جديدٌ داخل العلم يختلف عن مدلوله العام في اللغة اختلافًا قليلًا أو كثيرا .

إنّ المصطلحات العلمية تعني وجود عرف لغوي خاصّ بين أرباب العلم ودارسيه يختلف عن العرف اللغوي العام .

وليس من فضول القول التنبيه على ضرورة تحديد مدلولات مصطلحات كلّ علم وفهمها فهمًا دقيقًا من قبل العلماء والدّارسين ، ذلك أن مصاعب جمّة تواجه الباحثين بسبب من عدم تحديد معاني المصطلحات أو غموض يكتنفها لم يتح له من يجلّيه .

وقد أدرك القدماء أهمية دراسة مصطلحات كل علم والعناية بها ، وكثير من عباراتهم المتناثرة تدلّ على ذلك ، فالجاحظ يذكر أن النحويين قد وضعوا مصطلحات « الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلد علم العروض والنحو »[1] .

---

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ج ١ ص ١٤٠ .

ويؤكد فكرتنا عن أهمية المصطلح عند القدماء ما شاع عند دارسي الحديث الذين يطلقون على علم الحديث دراية أو على جانب كبير منه علم « مصطلح الحديث » ذلك أن إدراك المدلول الخاص لألفاظ المتواتر والصحيح والحسن والضعيف والمرسل والمنقطع والمجهول والمرفوع والشاذ والغريب .. إلخ ، إدراك مفهوماتها عند المحدثين يمثل جانبًا ذا أهمّية كبيرة بالنسبة لعلم الحديث دراية .

ومن هذا المنطلق المدرك لأهميّة تحديد المصطلحات والكشف عن معانيها وإزالة ما يكتنفها من الغموض وضع التّهانوي معجمًا للمصطلحات سمّاه « كشاف اصطلاحات الفنون » ذكر فيه أن « أكثر ما يحتاج إليه في تحصيل العلوم المدوّنة والفنون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح ، فإنّ لكلّ علم اصطلاحًا خاصًا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسّر الشارع فيه الاهتداء إليه وإلى انفهامه دليلا »[1] .

ويعرّف الاصطلاح أو المصطلح بأنّه اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص ، أي أنّه العرف الخاص وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم معيّن بعد نقله من موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص ، أو لمشاركتها في أمر أو مشابهتها في وصف أو غير ذلك[2] .

وتعدّ المصطلحات وسيلة أساسية من وسائل تكوين المعارف وتنظيمها وتطويرها ، ومن ثمّ ينبغي لها أن تتسم بالدقة والوضوح بحيث لا يكون للمصطلح في علم من العلوم أكثر من مدلول واحد ، كما ينبغي دفعًا للمشاحّة والخلافات اللفظية – ما أمكن – ألّا يكون للحقيقة الواحدة أو الموضوع الواحد أكثر من مصطلح أي أكثر من تسمية واحدة أو رمز لغوي واحد يدلّ عليه .

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ج ١ ص ٢ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ج ٤ ص ٢١٧ ، تاج العروس مادة « صلح » .

إنّ مصطلحات العلوم تمثّل لونًا من ألوان التغيّر الدلالي الذي يعتري الألفاظ والتراكيب التي تختار لتكون رموزًا لغويّة لبعض الحقائق أو المفهومات أو المدركات أو الظواهر حيث يصبح لهذه الرموز مدلولات جديدة تختلف عن مدلولاتها اللغوية العامة ، وكلّما شاع المصطلح بمفهومه الجديد في بيئته الخاصة واتسعت دائرة استعماله خرج من نطاقه الضيق واقترب من نطاق الاستعمال العام . ولعلّ خير مثال للمصطلحات الخاصة التي قدّر لها – لأسباب كثيرة يطول شرحها – الشيوع في الاستعمال العام هو ما يسمّى بالألفاظ أو المصطلحات الإسلامية أو الشّرعية كالصلاة والزكاة والصوم والحج ....إلخ .

إنّ هذه الألفاظ قد أكسبها الإسلام مدلولات جديدة تختلف عن مدلولاتها اللغوية الأولى التي كانت معروفة بها قبل مجيء الإسلام ، وقد قدّر لهذه المدلولات الجديدة أن تصبح هي الأكثر شيوعًا واستعمالًا ، أو بعبارة أخرى تصبح هي المتبادرة إلى الأذهان عند ذكر هذه الألفاظ ، وهذا يعني أنها قد فاقت المدلولات اللغوية السابقة وصارت هي السائدة في الاستعمال اللغوي فضلًا عن الاستعمال الشرعي بطبيعة الحال ولهذا السبب فإنّ الأصوليين (علماء أصول الفقه) عندما يتناولونها بالدراسة يسمّون مدلولاتها الجديدة ، حقائق شرعيةً في مقابل ما كان لها من مدلولات قديمة تسمى عندهم بالحقائق اللغوية .

إنّ كثيرًا من المشكلات والمصاعب التي تواجه الباحثين في العلوم تكون ناتجة عن عدم تحديد مفهوم كلّ مصطلح ، كما تنتج عن وجود أكثر من لفظة أو رمز أو تسمية للحقيقة أو الظاهرة الواحدة ، وهو ما يمكن أن نسميه هنا « بالترادف » في المصطلح ونعني به إطلاق أكثر من لفظ أو تركيب على الموضوع أو الحقيقة الواحدة ، كما أن بعض العلوم يوجد بها للفظ الواحد أو الرمز الواحد أكثر من مدلول أو مفهوم وهو ما يمكن أن نسميه « بالاشتراك اللفظي » في المصطلح .

وفي نظرنا أن استقرار المصطلح العلمي ووضوحه يقتضي أن تتخلّص فيه مصطلحات العلم ما أمكن من ظاهرتي « الترادف » و « الاشتراك » .

ونظرًا للطبيعة التدرجيّة أو التطوّرية في نشأة أيّ علم من العلوم يبدو من الميسور لمؤرخي العلم ملاحظة ظاهرتي « الاشتراك » و « الترادف » بالنسبة لعدد غير قليل من المصطلحات قبل أن يكتب لها الاستقرار .

لقد كانت هاتان الظاهرتان سببًا في أن ينبّه عالم حاذق كالغزالي وهو يتناول مصطلحات الأصوليين (علماء أصول الفقه) إلى أنّ كثيرًا من التسميات أو المصطلحات تعني حقيقة واحدة وإن اختلفت العبارات ، كما ينبّه إلى أنّ كثيرًا من الخلافات كان سببها اختلاف التسميات والعبارات وهو ما سميناه بـ « الترادف » ، أو كان سببها تعدّد المدلولات وتنوعها بالنسبة للفظة أو المصطلح الواحد وهو ما سميناه بـ « الاشتراك اللفظي » ، وهذه الخلافات بين الفقهاء يسمّيها الغزالي خلافات لفظية غير حقيقية إذ إنّ سببها هو عدم الاتفاق على تسميات معينة ومفهومات محدَّدة وبعبارة أخرى يرجع سببها إلى عدم تحديد المصطلحات وعدم تخليصها من عَيْبَيْ « الاشتراك » و « الترادف » ، ولذلك يكرّر الغزالي من العبارات ما يحاول به معالجة هذه الظاهرة كقوله : « لا التفات إلى الأسامي »[1] ، وقوله : « فلا تلتفت إلى الألفاظ واجتهد في إدراك حقيقة هذا الجنس »[2] ، أو كقوله : « وإليك الخيرة في تسميته بعد الوقوف على جنسه وحقيقته »[3] .

---

(١) الغزالي : المستصفى من علم الأصول ص ٣٧٤ .
(الناشر : مكتبة الجندي – مطبعة شركة الطباعة الفنيّة) القاهرة ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
(٢) انظر المصدر السابق ص ٣٧٣ حيث أورد الغزالي خمس عبارات (مصطلحات) تعبّر عمّا يسمى عند الأصوليين بدلالة الفحوى .
(٣) المصدر السابق ص ٣٧٣ .

وليس من قبيل المبالغة أن نذكر أنّ عددًا غير قليل من الدارسين المحدثين للعلوم القديمة يقعون في كثير من الخلط ، ويصلون إلى عدد غير قليل من المفهومات أو النتائج الخاطئة بسبب إغفال هذه الظاهرة التي نبّه إليها الغزالي كثيرًا ، وهي ظاهرة عامة مألوفة في مراحل النشوء والتطور بالنسبة لجميع العلوم .

وقد اتجهتُ في هذه الدراسة إلى تناول جانب من مصطلحات النحو العربي ، رأيت أنّ الغموض مازال يكتنف مدلولاتها وأنها لا تزال بحاجة إلى إلقاء مزيد من الضوء والشّرح والدّراسة لأن كثيرًا منها لم يكتب له السّيادة في كتب النحو المتداولة ، ومن ثمّ فإنّ عامّة الدارسين لا يكادون يسمعون بها ، وإن حدث فإنهم لا يدركون مدلولاتها على وجه الدقّة .

إنّ هذه المصطلحات التي أعنيها هي مصطلحات النحو الكوفي ، وهي مصطلحات نشأت واستعملت في مراحل النحو الأولى ، أي في مراحل التّطور والنموّ السريع لهذا العلم ، ومن ثمّ فقد اعتراها قدر من التغيّر الدلالي في تلك الفترة الباكرة المزدهرة الغنية بالإبداع والإثراء والخلاف والمليئة بالحيويّة العلمية الدافقة ، وهذا التغيّر السريع في مدلول المصطلح يحتاج في كشفه وتوضيحه إلى الدراسة المتأنيّة .

هذه المصطلحات الكوفية قدّر لكثير منها أن ينصرف عن استعماله النحاة فيما بعد زمن البصرة والكوفة ، بيد أنها حظيت في بيئة علمية أخرى بقدر من العناية والحفظ فلا تزال الكتب المعنيّة بدراسة النّص القرآني من حيث قراءاته وأصواته أي كتب القراءات والتجويد لا تزال تحفل بعدد غير قليل من مصطلحات أهل الكوفة .

من هنا تتضح أهمية دراسة المصطلحات الكوفية في محاولة للوصول إلى تحديد دقيق لمدلولاتها وإلقاء الضوء – ما أمكن – على نشأتها وتطورها ، ذلك أن كثيرًا من هذه المصطلحات – كما ذكرت – لا تزال مكتنفة بظلال كثيفة من الغموض .

وقد حاولت – ما أمكن – أن أحدّد مدلولات المصطلحات التي أتناولها من خلال استعمال الكوفيين أنفسهم في كتبهم كـ « معاني القرآن للفراء » ، أو من خلال ما نقل عنهم ، ثمّ أستعين بعد ذلك بأقوال غيرهم من العلماء في هذا الصّدد ذلك أن غير الكوفيين قد يلجأون – في أحيان غير قليلة – عند عرض آرائهم إلى ترجمة مصطلحاتهم والتعبير عنها بغيرها من المصطلحات السائدة في البيئة النحوية .

وقد التزمت في بحثي بالموضوعية فلم يكن لي هوى بصريّ يحملني على نقد الكوفيين دفاعًا عن مصطلح البصريين ، كما لم يكن لي هوى كوفيّ يحملني على الدفاع عنهم بغير برهان ، وإنما حاولت مااستطعت أن أتجنب ما تصورت وقوع بعض الدارسين فيه من الذين قد تبدو لهم من خلال بحوثهم نزعات أو أهواء بصرية أو كوفية ، وقد حاولت أن يتسم بحثي بالتجرّد وأن ألتزم فيه بالمعايير العلمية المنهجية فاستحسنت من المصطلحات ما رأيت فيه تحقّق الخصائص العلمية للمصطلح ؛ من حيث التحديد والوضوح والتعبير عن موضوعه وسلامته من عيبي الاصطلاح اللذين ذكرتهما من قبل وهما « الترادف » و « الاشتراك اللفظي » .

ولم يكن من أهداف هذا البحث الأساسية تتبّع تطور المصطلح الكوفي منذ نشأته إلى استقراره ؛ لأن هذه القضية تحتاج إلى أن يفرّغ لها بحث يخصّها يقوم بتتبع المصطلحات منذ نشأتها إلى حين استقرارها ، وقد كان الهدف الأساسي لهذا البحث متمثلًا في جمع ما يمكن جمعه من المصطلحات الكوفية ، ثم القيام بتفسيرها وتحديد مدلولاتها ، وإزالة جوانب الغموض عنها لتحقيق هدف معرفي يحتاج إليه الدارسون لاسيما الشادين منهم الذين يهمّهم فهم تراثهم وتمثّله ، ولما يدركه جميع الباحثين في هذا الحقل ويواجهونه من الغرابة التي لاتزال تكتنف المصطلحات الكوفية وتحيطها بظلال من الغموض والإبهام ، وهو ما يجعل الحاجة ماسّة إلى تفسيرها وإزالة جوانب الغموض

عنها ، ولاشك أنّ في هذا العمل – إلى جانب هذا الهدف الأساسي – إسهامًا في الدِّراسة التطوّرية لهذه المصطلحات أيضا .

إنّ الدراسة التطوّرية للمصطلح الكوفي وإن لم تكن الهدف الأساسيّ للبحث – فقد كانت محلّ عناية منه ذلك أنّه لم يفتني في مواضعَ كثيرةٍ دراسة نشأة المصطلح الذى أتناوله ، وبيان تطوّره في الاستعمال إلى أن أدرك الاستقرار أو جانبًا منه .

وقد رأيت أن أقوم بمعالجة موضوع البحث وقضاياه ، من خلال خمسة فصول خصّصت أولها للحديث عن مصادر البحث وذلك أنّ النحو الكوفي ومصطلحاته لم يحظ بمؤلفات تتناوله أبوابًا ومسائلَ ومصطلحاتٍ كما حظي النحو البصري ، ومن ثمّ فإنّ تلمّس المصطلحات والمسائل الكوفية في غيبة مظانّها الأولى أو قلّتها يدفعنا إلى البحث عنها فيما أثر عن الكوفيين من مؤلفات كـ « معاني القرآن » للفرّاء ، كما يفرض علينا حسن استثمار الكتب الأخرى المعاصرة ؛ وأهمّها كتاب سيبويه بالإضافة إلى الكتب اللاحقة المطوّلة في النحو بالإضافة إلى كتب القراءات القرآنية والتجويد ، ونحو ذلك وغيره من المصادر التي يمكن أن تلتمس فيها المصطلحات الكوفية وهو ما بيّنته في هذا الفصل الذي رأيته ضروريًا في هذا البحث .

وفي الفصول الأربعة التالية حاولت أن أتناول في كلّ منها مجموعة من المصطلحات التي يبدو بينها وشيجة من الوشائج ، أو مجموعة من الخصائص تجمعها ، فجعلت الفصل الثانى خاصًا بالمصطلحات المتعلقة بتراجم الأبواب وأسماء الأجناس ، وخصّصت الفصل الثالث لمصطلحات الإعراب والبناء ، كما تناولت في الرابع المصطلحات المتعلقة بالحروف ، وجعلت الفصل الخامس لما بقي من المصطلحات المتفرقة التي لم أرها تندرج في واحد من الفصول الثلاثة السابقة .

وقد سلكت في تنظيم المصطلحات وترتيبها بالبحث هذا المسلك لأنني أتصوّر أنه أفضل من ترتيبها ترتيبا أبجديا ، كما أنه – في تصوّري – يبدو أقرب مأخذا وأنسب دراسة من ترتيبها بحسب الترتيب النحوي التقليدي السائد المعروف في أبواب « ألفية ابن مالك » أو في غيره من ألوان الترتيب النحوية الأخرى .

وفي الخاتمة أبرزت أهمّ النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لمصادر النحو الكوفي ومصطلحاته ، ثمّ أتبعت الخاتمة بملحق ذكرت فيه بعض المصطلحات الكوفية التي فسّرتها ولم تحظ في البحث بالقدر الذى حظيت به المصطلحات الأخرى من المعالجة والدّراسة ، فعلت ذلك تحرّيا للأمانة في عرض مادتي العلمية والتزاما بالمنهج العلمي الصحيح ، والله أسأل أن يوفقنا إلى ما فيه السداد في القول والصواب في العمل .

عبد الله بن حمد الخثران

الفصل الأول
مصادر مصطلحات النحو الكوفي

مصادر مصطلحات النحو الكوفي

لم يقدر للكوفة أن يكون لها كتاب نحوي جامع شامل يدرس أبواب النحو ومسائله على غرار كتاب سيبويه البصري ، أو كتاب « الأصول » لابن السراج أو غيرهما ، فلم يترك الكسائيّ كتابا كبيرا في النحو ، وكل ما تركه كتاب مختصر في النحو للمبتدئين[1] ذهب مع الأيام ، ولم يبق له أثر إلّا في الأندلس كما تذكر المصادر العربية .

أمّا الفراء فقد ألّف كتاب الحدود وغيره ، ولم يصل إلينا من كتبه إلّا تفسير القرآن الكريم المسمّى « معاني القرآن » وهو كتاب عني فيه مؤلفه بحل مشكلات القرآن الكريم اللغوية والإعرابية ، وتوجيهها توجيهًا خاصًا يتميز عن توجيه البصريين .

وأما أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فإنه كان جلّ اهتمامه إقراء تلاميذه كتب الكسائيّ والفرَّاء وشرحها والتعليق عليها في مجالسه وكتبه كما سأبين ذلك .

هذه الأمور وغيرها كانت إحدى الأسباب التي ساعدت على اختفاء معالم المذهب الكوفي الذي لم يعش سوى قرن ونصف[2] .

ويضاف أيضا إلى سبب اختفاء معالم المذهب الكوفي أن أكثر كتب أئمة الكوفيين لم تخصص للمادة النحوية ، وإنما هي كتب لغوية أو كتب تبحث في معاني القرآن الكريم أو في مشكلات الشعر تتناثر الآراء النحوية فيها حسب المقام .

---

(١) انظر الفهرست ٩٨ .

(٢) انظر مقال الأستاذ مصطفى السقا . نشأة الخلاف في النحو ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جـ ١ ص ١١٠ .

صحيح أن بعض آرائهم مبثوثة أيضا في كتب النحو الأخرى وبخاصة ما جمعه أبو البركات الأنبارى في كتاب « الإنصاف » ولكنّ أبا البركات قد صاغ النحو الكوفي بألفاظ البصريين ، وليس بألفاظ الكوفيين ممّا يصعب على الباحث أن يتمثل خصائص المذهب الكوفي من خلال ماكتبه .

وفي المقابل نجد أنّ كتب النحو البصري قد كتب لها الرواج كثيرًا في الأمصار الإسلامية ، وتداولها العلماء بالشرح والتعليق زيادة على أن الذين تناولوها كثيرًا ما ينتصرون للمذهب البصري على المذهب الكوفي . فلم يكن القصد من إيراد المسائل الكوفية للإفادة منها ، وإنما للرد عليها[1] .

كما أنّ أصول النحو الكوفي أيضا لم يقدر لها أن تظهر في كتاب عند متقدميهم أو متأخريهم على نحو ما ظهر للنحو البصري كـ « الخصائص لابن جني » ، ومن بعده كتب ابن الأنباري كـ « لمع الأدلة » و « الإغراب في جدل الإعراب » .

لقد نتج عن ذلك ما نسميه « بانكماش الفكر النحوي الكوفي » أصوله وفروعه ، ومن ثمّ فقد أصبح تلمّس هذا الفكر عسير المنال وعر المسالك نظرًا لسيادة النحو البصري في المدارس المتأخرة ، وعند النحاة المتأخرين .

إنّ ذلك يواجه الباحث في المصطلح الكوفي بمصاعب جمة ، وعقبات عليه أن يجتازها . إنّه يحق لنا الآن أن نتساءل كيف نتلمس المصطلح الكوفي ؟ أو بعبارة أخرى أي العلماء يمكن أن نجد في آثارهم صورة صادقة تبيّن لنا المدلولات الحقيقية لكل مصطلح كوفي ؟ ثم أى الكتب يمكن أن يكون أكثر احتفالا ، وأدق تصويرًا لهذا المصطلح ؟ .

---

(١) انظر من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

إنّ مبعث هذا التساؤل يتمثل – فيما أشرنا إليه – من تأثير سيادة الفكر البصري في انكماش المذهب الكوفي وغموضه ، وقلة استعماله وهو ما جعل المتأخرين حين يتناولون مصطلحات النحو الكوفي يترجمونها بألفاظ النحو البصري ومصطلحاته ، وقد أبان عن هذه الحقيقة أبو القاسم الزجاجي في كتابه « الإيضاح في علل النحو » حيث يقول : « وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ماسمعنا مما يحتجّ به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما في كتبهم إلّا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم ، وكثير من ألفاظهم قد هذّبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين كابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنبارى فنحن إنّما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ، ومن جرى مجراهم مع أنّه لا زيادة في المعنى عليهم ، ولا بخس حظّ يجب لهم »[1] .

وعبارة الزجاجي الآنفة الذكر تدل على أنّ المصطلحات الكوفية قد أُهمل استعمالها أوضاقت دوائرها وأُميتَ بعضها منذ وقت مبكر بحيث صارت محتاجة إلى ترجمتها بالمصطلحات البصرية في داوئر النحو التقليدية .

فعلى هذا فإنه يصبح لزامًا على من يقوم بدراسة آراء الكوفيين ودراسة مصطلحاتهم بصفة خاصة أن يرجع إلى كتبهم الأصلية وإلى المظانّ التي حفلت بالنقل عنهم دون تغيير لألفاظهم ومصطلحاتهم . ومن ثمّ فإنه لابد لنا من الرجوع إلى المصادر الأصيلة الأولى التي تنسب إلى أئمتهم أو الرجوع إلى المصادر التي تبث آراءهم لنتلمّس منها مصطلحاتهم ، ونحاول أن نحدّد مدلول كل مصطلح من خلال استعمال أهله له .

ومن الثابت في تاريخ النحو العربي أن أهم أئمة الكوفيين هم الكسائيّ ، والفراء ، وثعلب ، بالإضافة إلى نحاة آخرين ظهرت عندهم آراء النحو الكوفي

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ١٣١ ، ١٣٢ .

ومصطلحاته وعلى رأس هؤلاء ؛ أبو بكر الأنباري وابن السكيت وأبو محمد القاسم الأنباري .

وقد اعتمدت كثيرًا في جمع المصطلحات الكوفية على الكسائي والفراء وثعلب وأبي بكر الأنباري والسبب – في نظري – يعود إلى أنّ على أقوال هؤلاء وأفكارهم تأسست المدرسة الكوفية ، وأمّا تلاميذ هم والناقلون عنهم ، فإنّهم لا يكادون يخرجون عن أفكارهم وأقوالهم[1] . ولذا يقول أهل الكوفة : « لنا ثلاثة فقهاء في نسق لم ير الناس مثلهم : أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، ولنا ثلاثة نحويون كذلك : علي بن حمزة الكسائي ، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب »[2] .

ولكن في الحقيقة يعد الكسائي والفراء هما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله ، وأمداه بحذقهما وفطنتهما ، ليكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري[3] فهما المؤسّسان الحقيقيان لهذه المدرسة ، فقد أخذا بنحو البصرة ، وغيّرا فيه ، ونهجا في دراسته نهجًا مستقلًا[4] مما يدل على أنهما كانا يقصدان قصدًا إلى أن يكون لهما في النحو مدرسة يستقلان بها على الرغم من تلمذتهما على أيدي البصريين وعكوفهم بعامة على كتاب سيبويه ينهلون منه ويعلون .

وإذا علمنا أنّ الكسائي لم يصلنا منه كتاب يمكن أن يفيد في المصطلح الكوفي ، وإنّما وصلت عنه توجيهات إعرابية وأقوال نحوية متناثرة في كتب

---

(١) انظر مدرسة الكوفة .. ص ٢٨ .
(٢) إنباه الرواة ٤ / ١١ .
(٣) انظر المدارس النحوية ص ١٥٤ .
(٤) انظر أبو حيان النحوي ص ٢٩٥ ، ومدرسة الكوفة ص ٨٨ .

البصريين والكوفيين ، فإنه يصعب على الباحث كثيرًا تلمس المصطلحات الكوفية عن طريقه ، ومن هنا كان اعتمادي كثيرًا على الفراء الذى يعدّ هو المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية ، فأثره واضح فيها أصولًا وفروعًا ، كما هو واضح في وضع مصطلحاتها ، وتحديد مدلولاتها بحيث يمكن أن نقول : إنّ معظم مصطلحات النحو الكوفي التي تعدّ مما يميّزه عن النحو البصري هي من وضعه .

وقد وصفته المصادر بأنه أبرع الكوفيين وأعلمهم جاء في كتاب « إنباه الرواة »[1] ... « كان أبرع الكوفيين وأعلمهم » وجاء في مجالس العلماء للزجاج[2] « قيل للكسائيّ : أى الرجلين أعلم بالنحو الفراء أو الأحمر ؟ فقال : الأحمر أحفظ ، وهذا أعلم بما يخرج من رأسه » وفي رواية أخرى « الأحمر أكثر حفظا ، والفراء أحسن عقلًا وأنفذ فكرًا ، وأعلم بما يخرج من رأسه »[3] .

فالمدرسة الكوفية مدينة للفراء حيث منحها تشكُّلَها النهائيّ بما قدمه من دراسات ، ومقاييس ، وما اعتمد من تفسير لبعض الظواهر اللغوية ، وما وضع من مصطلحات نحوية يخالف بها مصطلحات أهل البصرة ، ممّا يؤهله أن يكون الإمام الحقيقي لهذه المدرسة .

وممّا يدل على أنه يقصد أن يؤسس مدرسة مستقلة في النحو أننا نجده لا يأبه لسيبويه ، فلم تره يعوّل عليه إلّا نادرا ، ويخيّل لقارئ كتابه « معاني القرآن » أنه لم يقرأ لسيبويه ، قال السيوطي : « وكان زائد العصبية على سيبويه ، والكتاب تحت رأسه »[4] وقال عنه أبو الطيب اللغوي : « وكان الفراء يخالف الكسائيّ في كثير من مذاهبه ، وأمّا على مذاهب سيبويه ، فإنّه يتعمد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسميته الحروف »[5] . وقد أبان عن هذه الحقيقة

---

(١) انظر ٤ / ٧ .
(٢) انظر ص ١٦٣ .
(٣) إنباه الرواة ٤ / ٢١ .
(٤) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .
(٥) مراتب النحويين ص ٨٨ .

وهي تعمّد الكوفيين مخالفة البصريين في المحاولة لتأسيس مدرسة تخالف مدرسة البصرة أبان عنها أبو حاتم السجستاني في معرض نقده للكوفيين بعامة حيث يقول : « وإنّما هَمُّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسيّر اسمًا يخترعه لينسب إليه ، فيسمي الجر خفضًا ، والظرف صفة ويسمون حروف الجر حروف الصفات والعطف النسق »[1] .

وقد نفى الدكتور أحمد مكي الأنصاري تهمة تعمد الفراء مخالفة البصريين بقوله : « لم يأخذ الفراء في جميع مصطلحاته رغبة فى المخالفة أو المعارضة كما زعم بعض المتعصبين على الفراء ، ولكنه كان في ذلك دارسًا واعيًا يعرف ما يأخذ ، وما يترك ، ودارسًا من طراز جديد خرج على حدود التقليد التي اتسمت به المدرسة البصرية »[2] .

وأياما كان فقد احتدم الخلاف بين المدرستين ودافع كل فريق عن وجهة مسميات مصطلحاته وقد بينت ذلك في دراستي للمصطلحات ولنأخذ مثالًا على ما جرى بين الفريقين بشأن هذه المصطلحات « قال ثعلب : كلّمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال : كان الفراء يناقض ، يقول : قائم فِعْل[3] ، وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فإن كان فِعْلًا لم يكن اسمًا ، وإن كان اسمًا فلا ينبغي أن تسميه فِعْلًا . فقلت : الفراء يقول : قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل ، لأنه ينصب . فقال : قائم قياما ، وضارب زيدا ، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلًا ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما ، فأنت لِمَ نصبت به وهو عندك اسم ؟ فقال : لمضارعته يفعل ، فعارضته بقول العرب : جاءني آكل طعامك ، ولقيت آخذا حقّك ، وقلت له : قد نصبوا بآكل وآخذ . ويفعل لا يضارعهما إذا كان

---

(١) المصدر السابق ص ١٠١ .
(٢) أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ، ص ٣٤ .
(٣) انظر : مصطلح « الفعل » من هذا البحث .

لا يقع موقع الفاعل والمفعول . فقال لي : مضارعته قد حصلت له في أصل بنيته ، فألزمته تقدم الصلة وفاعل غير متصرّف ، وطالبته أن يجيز : طعامك جاءني آكل ، وحقك لقيت آخذا . فقال : أجيز المسألتين . فقلت له : لم يجز هذا أحد ؛ لأن الصلة لا تتقدم إلّا عند تصرف الموصول ، ومستحيل في البنية من قال : طعامك جاءني آكل ، وحقّك لقيت آخذا ، أحال ؛ لأن آكلا وآخذا لمّا منعا التصرف منعت صلتهما التقدم ، وجريا مجرى : بالله تعجبني ثقتك ، وعن طاعة الله يسوءني إعراضك ، كل واحدة من المسألتين خطأ ؛ لأن الثقة والإعراض لا يحل محلهما مستقبل يكون فاعل الفعل ، فإذا كانا جامدين ممنوعين من التصرف لزمت صلتهما التأخير ولهذه العلة أحال النحويون : طعامك جاءني الآكل ، وحقك لقيت الآخذ ؛ لأن حكم الطعام والحق التأخر بعد ناصبهما ولا وجه لتقدمهما عليه ، إذا كان غير متصرّف »[1] . إن هذا المجلس الذى وقع بين أحمد بن يحيى ثعلب وأبي العباس المبرّد البصري ، يدل دلالة واضحة على أن الكوفيين يريدون أن يؤسسوا مدرسة في النحو تتميز بمصطلحات خاصة .

أمّا الرجل الثالث من رجال هذه المدرسة وهو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب فلم يخرج عن منهج مدرسته الكوفية ، بل وصفته المراجع بأنه ليس على علم بالنحو البصري ، وإنّما أكبّ على كتب أساتذته كالكسائي والفراء كما بيّنا ذلك من قبل فكثيرًا ما يقول : « قال الكسائي قال الفراء »[2] . فقد أكبّ على علم الكوفيين في سِنيّ حياته المبكرة . رُوي عنه أنه قال : « في سنة ست عشرة ومائتين ابتدأت النظر في حدود الفراء وسني ثمان عشرة سنة ، وبلغت خمسًا وعشرين سنة ، وما بقيت علي مسألة للفراء إلّا وأنا أحفظها ، وأحفظ موضعها من الكتاب ، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلّا وقد

---

(١) مجالس العلماء للزجاج ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .
(٢) انظر طبقات الزبيدي ص ١٤١ .

حفظته »[1] . فظل ملتزمًا نهج المدرسة الكوفية وطريقة شيوخها الذين أخذ عنهم ، وتلمذ لهم ، وكان شديد التعصب للمذهب والغيرة عليه[2] .

وأمّا أبو بكر الأنباري فإنّه يعد أوعب الكوفيين ، وأعلمهم بمذهبهم بعد المتقدمين ، يقول عنه تلميذه أبو علي القالي : « وكان أعلم من رأيناه منهم » وقال أيضا : « وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين »[3] .

وممّا يدل على تمثّله للمذهب الكوفي اعتماده كثيرًا على أعلام المدرسة فقد نقل مثلًا عن الفراء مباشرة في كتابه المذكر والمؤنث .. ما يقرب من (٢٥٤) مرة وعنه من طرق أخرى ما يقرب من (٩٠) مرة وعن الكسائيّ مباشرة (٢٦) مرة وعن طريق ثعلب (٢١) مرة وعن ابن السكيت مباشرة (٢٦) مرة[4] . هؤلاء هم أهم أعلام المدرسة الكوفية . وقد أفاد البحث من مصادر أخرى غير ماكتبه أئمة الكوفة ومن أهم هذه المصادر كتاب سيبويه « والأصول » لابن السراج « والإنصاف » لأبي البركات الأنباري .

أما بالنسبة لكتاب سيبويه فإنه يعد من مصادر هذا البحث الأصيلة ، وذلك أن سيبويه قد أفاد كثيرًا من فكر الخليل بن أحمد وهذا الفكر نجد أثره واضحًا في كثير من الأحيان عند أهل الكوفة ، وسنشير إلى ذلك في مواضعه من الدراسة حيث بدا لنا من خلال الدراسة أن الكوفيين الذين أخذوا عن الخليل قد بقوا في أحيان غير قليلة محافظين على فكر الخليل ومصطلحه على حين تطور النحو البصري على يد سيبويه مما جعل المصطلح يتغير فيه عمّا كان عليه على يد الخليل .

---

(١) المصدر السابق ص ١٤٧ .
(٢) مدرسة الكوفة ص ٨٢ .
(٣) انظر طبقات الزبيدي ص ١٥٤ .
(٤) انظر تفصيل ذلك في مقدمة محقق المذكر والمؤنث ص ٣٣ .

وأمّا كتب النحاة المتأخرين المطولة كـ « البحر المحيط » لأبي حيان و « شرح المفصل » لابن يعيش و « همع الهوامع » للسيوطي ، وشروح الألفية فهي لا تخرج عمّا ذكرته المصادر السابقة في التنبيه على مصطلحات النحو الكوفية علما بأن الدراسة لم تغفل الرجوع إلى مثل هذه المصادر .

وأخيرًا لابد لنا أن نذكر أن أثر النحو الكوفي ، وإن بدا منحسرًا في بيئة النحويين فإنه بقيت له آثار في بعض البيئات العلمية الأخرى المعنية بدراسة النص القرآني فالناظر في كتب بعض المفسرين كالطبرى والقرطبى يجد مصطلحات الكوفة تتردد فيها كثيرا ، وبعضها يبدو ملتزمًا بهذه المصطلحات – كالطبري في تفسيره – كما أن الناظر أيضا في كتب أهل القراءات والتجويد يلاحظ بقاء بعض مصطلحات النحو الكوفي والتزامها من قبل العلماء نظرًا لتأثير قراء الكوفة فيمن بعدهم .

نخلص من ذلك كله إلى أن دراستنا لهذا المصطلح يمكن أن تصنف مصادرها على النحو الآتي :

أولا : مصادر أصيلة تتمثل في أهم كتب الكوفيين كمعاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب ، وشرح القصائد السبع الطوال ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري .

ثانيا : كتب البصريين وبخاصة كتاب سيبويه لأهميته في تاريخ النحو العربي بعامة ولدلالته على كثير مما يميز المصطلح الكوفي الكوفي عن المصطلح البصري .

كذلك استفاد البحث من بعض الدراسات الحديثة التي تناولت المصطلحات الكوفية وأهمها مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدى المخزومي ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور أحمد مكي الأنصارى ، والمصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى للدكتور عوض حمد القوزي .

* * *

الفصل الثاني

مصطلحات أسماء الأبواب والأجناس

مصطلحات أسماء الأبواب والأجناس

- الترجمة : (وهي البدل أو عطف البيان)

من المصطلحات التي وردت عند الكوفيين مصطلح « الترجمة » وقد اختلف النحاة في المراد بهذا المصطلح عند الكوفيين ، جاء في شرح الأشموني على الألفية في باب البدل أنه يسمّى « في اصطلاح البصريين بدلا ، وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة[+] والتبيين وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير »[1] . كما ذكر ابن عقيل أن الكوفيين يسمّون عطف البيان ترجمة[2] . ونقله السيوطي في الهمع[3] .

وقد عبّر الكوفيون بالرد والتكرير ، والتفسير والإتباع في مقابل « البدل » وقد تكلمت عن ذلك في الحديث عن هذه المصطلحات .وقد لاحظت أن الفراء لا يعبّر كثيرًا بمصطلح « الترجمة » وهذا بعكس المصطلحات الأخرى التي هي الرد ، والتكرير والتفسير وقد تبعه الكوفيون في ذلك[4] . وأغلب الظن أن مصطلح « الترجمة » عند الفراء والكوفيين يقابل « البدل » الذي يمثل بعض حالات عطف البيان عند البصريين ، ولذا فالمتصور أن يعبّر الكوفيون بمصطلحات « الرد ، والتكرير والتفسير » في مقابل « عطف البيان » عند البصريين بما يشمل أقسام البدل .

---

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٢٣ ، وانظر المساعد ٢ / ٤٢٧ ، والتصريح على التوضيح ٢ / ١٥٥ ، والمدارس النحوية ص ٢٠٢ ، المصطلح النحوي ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) انظر المساعد ٢ / ٤٣٢ .

(٣) الهمع ٥ / ١٩٠ .

(٤) انظر شرح المفضليات ص ٣٥٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، وشرح السبع الطوال ص ١٢ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ومجالس ثعلب ١ / ٢٠ .

(+) [handwritten note, partly illegible: ... معاني القرآن ٢٧ ...]

ومن هنا تنشأ التداخل بين هذه المصطلحات عند الفريقين ، فكما أن كل بدل يدخل في عطف البيان عند البصريين ولا عكس، فكذلك نتصور عند الكوفيين أن كل ترجمة تدخل في الرد أو التبيين أو التكرير وهي مصطلحات ثلاثة مترادفة ، ولا عكس .

ومن ورود التعبير بالترجمة عند الفراء قوله عند قول الشاعر :

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

قال : « المعنى لمية طلل موحش فصلح رفعه لأنه أتبع الطلل فلما قدم لم يجز أن يتبع الطلل وهو قبله ، وقد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم يكون الطلل ترجمة عنه كما تقول : عندي خراسانية جارية »[1] وقال أيضا عند توجيه قوله تعالى : ﴿ هَـٰرُونَ أَخِي ﴾[2] قال : إن شئت أوقعت « أجعل » على « هارون أخي » وجعلت الوزير فعلًا له[3] ، وإن شئت جعلت « هارون أخي » مترجمًا عن الوزير فيكون نصبًا على التكرير[4] .

وقد ذكر ابن الأنباري عند حديثه عن عطف البيان قوله : « وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون »[5] . ومعنى قول ابن الأنباري أن الكوفيين لم يعبّروا بمصطلح « عطف البيان » على حين ورد التعبير به عند البصريين[6] .

ولنا أن نتساءل لم قلّ عند الفراء استعمال مصطلح « الترجمة » على حين كثر عنده استعمال مصطلحي « التكرير » و « الرد » ؟ لقد أجبنا عن جانب

---

(١) معاني القرآن ١ / ١٦٨ .

(٢) سورة طه ، آية : ٣٠ .

(٣) المراد بـ « فعل له » أي أنه مفعول ثان وهو في الأصل خبر ، لأنه يسمّى الخبر فعلًا انظر حديثنا عن « مصطلح الفعل » .

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٧٨ .

(٥) أسرار العربية ص ٢٩ .

(٦) انظر الكتاب ٢ / ١٨٤ ، ١٨٥ ؛ ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، وانظر المقتضب ٢ / ٢٢٠ ، ٢٢٧ .

من هذا السؤال عندما رجّحنا أن يكون الفراء والكوفيون أرادوا بالترجمة أن تكون مقابلًا للبدل عند البصريين أي مقابلا لجانب كبير من عطف البيان بيد أنه في تصوّرنا كان استخدام الترجمة عند الفراء أمرًا متأخرًا نسبيًا في محاولة لاستحداث مصطلح لا يكون مرادفًا للرد أو التكرير ، وإنما يكون مفارقًا لهما لمفارقة البدل لعطف البيان عند البصريين . وبالتالي يكون مساويًا لمصطلح « البدل » كما بيّنا ونظرًا لتأخر استعماله عند الفراء فقد كان وروده في كتابه قليلا .

التفسيـــر :

مصطلح التفسير ؛ مصطلح كوفي أطلقه الكوفيون على شيئين :

الأول : ما يسمّى بالتمييز عند البصريين .

والثاني : على ما يقابل « البدل » .

أولا – إطلاقه على التميز :

ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن الفراء أول من سمّى التمييز تفسيرا[1] . وما قاله أبو حيان فيه نظر ؛ لأن سيبويه وبعض البصريين كالمبرد وابن السراج قد عبروا « بالتفسير » في مقابل « التمييز » .

ومن ورود التعبير به عند سيبويه قوله : « وإذا قلت : كم عبد الله عندك ؟ فكم ظرف من الأيام ، وليس يكون عبد الله تفسيرًا للأيام ، لأنه ليس منها . والتفسير كم يومًا عبد الله ماكث ، أو كم شهرًا عبد الله عندك »[2] .

ومن ورود التعبير به عند المبرد قوله : « وكما امتنعت من أن تقول : عشر ودرهم . للفصل بين التفسير والمِلْك إذا قلت عشر وزيد . امتنعت في قولك : أنت أفرههم عبدًا من الإضافة .. »[3] ومن ورود التعبير به عند ابن

---

(1) البحر المحيط ٢ / ٥٢٠ .
(2) الكتاب ٢ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، وانظر ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ .
(3) المقتضب ، ٣ / ٣٤ .

السراج قوله : « تقول ، زيد أفضل منك أبا . ثم نقلت الفضل إلى زيد ، وجئت بالأب مفسّرًا »[1] . ولكنّ التعبير بالتمييز أكثر عند البصريين من التعبير « بالتفسير » .

وأما الكوفيون فقد عبّروا بالتفسير كثيرًا قال الفراء عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[2] قال : « نصب الذهب ، لأنه مفسّر لا يأتي مثله إلّا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : « عندي عشرون درهما ، ولك خيرها كبشا »[3] . وقال أيضا : المفسّر في أكثر الكلام نكرة كقولك : « ضقت به ذرعا » ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[4] .

وقد علّل الفراء النصب على التمييز بقوله : « لأنك ترى التفسير خارجًا من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء هو ، كما أنك إذا قلت : عندي عشرون فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تم خبره ، وجهل جنسه ، وبقي تفسيره ، فصار هذا مفسّرًا عنه »[5] .

الإطلاق الثاني :

وقد عبّر الفراء بالتفسير وهو يريد « البدل » قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[6] . قال : « قرأت القراء بجزم « يضاعف » ورفعه عاصم بن أبي النجود ،

---

(١) الأصول في النحو ١ / ٢٢٥ .
(٢) سورة آل عمران ، آية : ٩١ .
(٣) معاني القرآن ١ / ٢٢٥ .
(٤) النساء ، آية : ٤ ، وانظر معاني القرآن ١ / ٧٩ ، ٢ / ٣٣ ، ١٣٨ .
(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٦ ، وانظر البحر المحيط ٢ / ٥٢٠ .
(٦) الفرقان ، آية : ٦٨ ، ٦٩ .

والوجه فيه الجزم ، وذلك أن كل مجزوم فَسَّرته ، ولم يكن فعلًا[1] لما قبله ، فالوجه فيه الجزم ، وما كان فعلًا لما قبله رفعته ، فأمّا المفسّر للمجزوم فقوله : « من يفعل ذلك يلق أثاما » فسّر الأثام فقال : « يضاعف له العذاب » ومثله في الكلام إن تكلمني توصني بالخير والبر أقبل منك ، إلّا أنك فسّرت الكلام بالبر ، ولم يكن فعلًا له فلذلك جزمت[2] .

وقد تبع الكوفيون الفراء في التعبير « بالتفسير » مرادًا به « التمييز » ومن هؤلاء ثعلب في المجالس[3] وأبو بكر الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال[4] .

ويرى مكي بن أبي طالب القيسي أنه إذا كان التمييز في الأعداد فالأفضل في الاستعمال مصطلح « التمييز » وفي غيره يصح التعبير بالتفسير والتمييز والبيان[5] . ويظهر لنا أن استخدام « التفسير » بمعنى « البدل » مخصوص بالجمل كما ظهر من الأمثلة التي ذكرها الفراء ، وهذه الأمثلة يوردها النحاة لإبدال الجمل الفعلية .

أمّا استعمال « التفسير » عند الكوفيين مصطلحًا مساويًا للتمييز عند البصريين فهو الشائع المتعارف عليه كما مرّ بنا ، ويبدو في تصورنا أن مصطلح « التفسير » من وضع الخليل بن أحمد أو من سبقه من النحاة بدليل وروده قليلًا عند سيبويه وبعض البصريين وقد اتجه سيبويه إلى وضع مصطلح جديد واستخدامه بكثرة وهو « التمييز » على حين بقي الكوفيون على استخدامهم لمصطلح الخليل أو مصطلح النحاة الأوائل وهو « التفسير » .

* * *

---

(١) المراد بـ « لم يكن فعلا » ألا يكون مطلوبًا له في المعنى ، فلو كان مطلوبًا له كان حالا ولم يكن بدلا ، لأن من مصطلحات الحال عند الفراء « الفعل » .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢٧٣ ، وانظر ٢ / ٣٥٨ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٦٩ .

(٣) انظر مجالس ثعلب ١ / ٢٦٥ ، ٢ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

(٤) انظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٧ ، ٧٩ ، ٢٨٩ ، ٣٦٢ ، ٤١٦ .

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

التكـــريــر :

عبّر سيبويه بالتكرير عند حديثه عن التوكيد اللفظي قال : « هذا باب يكرَّر فيه الاسم في حال الإضافة ، ويكون الأول بمنزلة الثاني »[1] .

ومثل له بنحو : يازيد زيد عمرو ، ويازيد زيد أخينا ، ويازيد زيدنا . ثم قال : « وذلك لأنهم قد علموا أنّهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدًا تركوا الأول على الذى كان يكون عليه لو لم يكرّروا »[2] .

ومعنى ذلك أن مذهب سيبويه في نحو : يازيد زيد عمرو . أن الأول مضاف إلى مابعد الثاني ، والثاني توكيد للأول وتكرير . فليس التكرير عند سيبويه مصطلحًا بمعنى التوكيد ، وإنما ورد عنده التعبير بالتكرير لشرح التوكيد اللفظي ، وأنّه عبارة عن تكرير اللفظ مرة ثانية بدليل أنّه عبّر بالتوكيد في قوله : « ثم كرروا الاسم توكيدا » وقد تبع البصريون سيبويه في التعبير بالتكرير عند الحديث عن التوكيد اللفظي جاء في الأصول لابن السراج : « التوكيد يجيء على ضربين : إمّا توكيد بتكرير الاسم ، وإمّا أن يؤكد بما يحيط به »[3] ، وقال أيضا : « وكل كلام تريد توكيده ، فلك أن تكرره بلفظه »[4] .

وأما مصطلح التكرير عند الفراء والكوفيين فيطلق على شيئين :

الأول :

يعبّر به عن البدل قال الفراء عند إعراب قوله تعالى : ﴿ **بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ** .. ﴾[5] قال : ﴿ **أَن يَكْفُرُواْ** ﴾ في موضع خفض ورفع ، فأمّا الخفض فأن تردّه على الهاء التي في ﴿ **بِهِۦ** ﴾ على التكرير على

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٠٥ .
(٢) نفسه ٢ / ٢٠٦ .
(٣) الأصول في النحو ٢ / ١٩ .
(٤) نفسه ٢ / ٢٠ .
(٥) البقرة ، آية ٩٠ .

كلامين كأنك قلت : اشتروا أنفسهم بالكفر[1] .ويريد الفراء أنّ المصدر المؤول من أن والفعل في محل جر بدل من الهاء في ﴿ به ﴾ والبدل على نية تكرار العامل .

وقال أيضا عند توجيه قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾[2] . وقرأ الحسن نصبًا على التكرير[3] . أي أنه بدل من ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ... ﴾ .

الإطلاق الثاني لمصطلح التكرير :

كما أطلق الفراء مصطلح « التكرير » على التوكيد اللفظي قال عند الحديث عن قراءة أبيّ في قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَـٰنَ وَإِنَّهُ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[4] قال : « ويكون في قراءة أبيّ أن تجعل « أن » ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ هي « أنْ » التي في ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ ﴾ كأنها في المعنى : ألقي إلي أن لا تعلوا علي . فلما وضعت في ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ كررت على موضعها في : ﴿ أن لا تعلوا ﴾ كما قال الله : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم .... ﴾[5] فأنكم مكررة ومعناها واحد[6] .

وقد تبع ثعلب الفراء في تسمية التوكيد اللفظي تكريرًا ، جاء في المجالس[7] : « أتيتك يوم يوم قلت كذا ، ويوم ليلة ليلة فعلت كذا ، وليلة

---

(١) معاني القرآن ١ / ٥٦ .
(٢) البقرة ، آية : ١٨٥ .
(٣) معاني القرآن ١ / ١١٢ ، وانظر ١ / ٧ ، ٢٣٠ ، ٢١٦ ، ٢ / ٣٢ ، ١٧٨ ، ٢١١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٣٨٢ ، ٤٢٥ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ١ / ٩٤ .
(٤) النمل ، آية : ٣٠ .
(٥) المؤمنون ، آية : ٣٥ .
(٦) معاني القرآن ٢ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .
(٧) مجالس ثعلب ٢ / ٥٢٣ .

ساعة قمت » . ثم قال بعد ذلك : « وهذا تكرير لا وقت » . وقد عبّر بمصطلح التوكيد قال : « وأهل البصرة يقولون : ضربتك إيّاك . بدل ونحن نقول : هما توكيد »[1] ولعلّ مصطلح « التكرير » عند الفراء شرحٌ لمصطلح « الرد » الذي يطلقه على البدل يقصد به تخصيصه بنوع من « البدل » يكون فيه البدل من جنس لفظ المبدل منه ، فإذا لم يكن من لفظه اكتفى بمصطلح الرد ، والدليل على ذلك أنه وجّه قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ ﴾[2] بقوله : « على التكرير » . كما قال : ﴿ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ ﴾[3] . « المعرفة ترد على النكرة بالتكرير ، والنكرة على المعرفة »[4] فقد شرح الرّد بقوله : « تردّ على النكرة بالتكرير » . وهو شرح يقصد به كما ذكرنا تخصيص الرد « البدل » هنا بما إذا كان التابع من جنس لفظ المتبوع .

* * *

الدعـاء = النـداء :

عبّر الفراء بالدعاء وهو يريد به ما يعرف عند النحاة « بالنداء » قال الفراء : « العرب تدعو بألف كما يدعون بـ « يا » يقولون : يازيدُ أقبل ، وأزيدُ أقبل[5] . ولكنه عبّر أيضا بالنداء قال معلقا على قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾[6] قال : « همز الألف يحيى بن وثّاب ، وأهل الحجاز وخفّفها عاصم والحسن تقرأ : « ويوم تقوم الساعة

---

(١) نفسه ١ / ١٣٣ ، وانظر ٢ / ٥٨٢ ، ٥٨٤ .
(٢) سورة العلق ، آية : ١٥ ، ١٦ .
(٣) سورة الشورى ، آية : ٥٢ ، ٥٣ .
(٤) معاني القرآن ٣ / ٢٧٩ .
(٥) معاني القرآن ٢ / ٤١٦ .
(٦) سور غافر ، آية : ٤٦ .

أدخلوا آل فرعون » ، ونصب هاهنا « آل فرعون » على النداء أدخلوا ياآل فرعون أشد العذاب . وفي المسألة الأولى تُوقع عليهم : ﴿ أَدْخِلُوٓاْ ﴾[1] .

ويظهر لي أنّه إنّما عبّر بالنّداء في الآية ؛ لأنه أبلغ في التنكيل والعذاب في المنادَيْن ؛ لأن النداء في اللغة هو رفع الصوت بماله معنى جاء في اللسان : « والنداء ممدود الدعاء بأرفع الصوت ... » وفلان أندى صوتًا من فلان أي : أبعد مذهبا ، وأرفع صوتا ، وأنشد الأصمعي لدثار بن شيبان النمري :

تقول خليلتي لما اشتكينـا سيدركنا بنو القرم الهجان
فقلت : ادعي وأدع فإن أندى لصوت أن ينادي داعيـان[2]

وأمّا الدعاء فيكون برفع الصوت وخفضه ، وقد تنبه لهذا الفرق أبو هلال العسكري في كتابه « الفروق في اللغة » يقول : « الفرق بين الدعاء والنداء أن النداء رفع الصوت بماله معنى . والعربي يقول لصاحبه : ناد معي ، ليكون ذلك أندى لصوتنا ، أي أبعد له ، والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه يقال : دعوته من بعيد ، ودعوت الله في نفسي ، ولا يقال ناديته في نفسي »[3] .

ويؤكد الفرق في الاستعمال اللغوي بين الكلمتين ورود إحداهما معطوفة على الأخرى والأصل في العطف إفادة المغايرة في قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾[4] .

وغالب استعمال سيبويه يرد لمصطلح النداء ومشتقاته ، أمّا الدعاء والمدعو فهو قليل نسبيًا عنده . هذا المسلك هو الذي جعل السيادة عند المخالفين لمصطلح « النداء » ومشتقاته في الدرس النحوي .

* * *

(١) معاني القرآن ٣ / ٩ ، ١٠ .
(٢) انظر اللسان مادة « ندى » .
(٣) الفروق في اللغة ص ٢٩ ، ٣٠ .
(٤) البقرة ، آية : ١٧١ .

مصطلح الرد :

يطلق مصطلح الرد عند الكوفيين ويراد به شيئان :

الأول : ما يقابل العطف بأحد حروف العطف أو ما يسمّى عندهم « بالنسق » جاء في معاني القرآن للفراء عند توجيه قوله تعالى : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[1] من سورة الفاتحة قال : فإنّ معنى ﴿ غَيْر ﴾ معنى ﴿ لا ﴾ فلذلك ردّت عليها ﴿ لا ﴾ هذا كما تقول : فلان غير محسن ولا مجمل[2] . وقال أيضا عند قوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ .. ﴾[3] قال : « معناه ومن المشركين ، ولو كانت المشركون رفعًا مردودة على ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ . كان صوابا »[4] . وقال عند قوله تعالى : ﴿ وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾[5] . قال : « نصبت ومنهم من يرفع ﴿ ويهلك ﴾ رفع لا يرده على ﴿ لِيُفْسِدَ ﴾ ، ولكنه يجعله مردودًا على قوله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ ﴾[6] . والوجه الأول أحسن »[7] .

الثاني : وقد يطلقون الرد ويريدون به « البدل » عند البصريين .

قال الفراء عند قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾[8] قال : « نصب مردودة على الملّة »[9] ويريد الفراء أن ﴿ صِبْغَةَ ﴾ بدل من ﴿ مِلَّةَ ﴾ من قوله

---

(١) سورة الفاتحة ، آية : ٧ .
(٢) معاني القرآن ١ / ٨ .
(٣) البقرة ، آية : ١٠٥ .
(٤) معاني القرآن ١ / ٧٠ .
(٥) البقرة ، آية : ٢٠٥ .
(٦) البقرة ، آية : ٢٠٤ .
(٧) معاني القرآن ١ / ١١٤ . وانظر ١ / ١٧ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، وانظر ٢ / ٩٧ ، ١٦٧ ، ٢٣٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ .
(٨) سورة البقرة ، آية : ١٣٨ .
(٩) معاني القرآن ١ / ٨٢ .

تعالى : ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾[1] وقال أيضا عند قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[2] قال : إنْ جعلت ﴿ مَنْ ﴾ مردودة على خفض الناس فهو من هذا[3] . أي أن « مَنْ » الموصولة بدل من الناس فيكون محلها الجرّ .

وقد تابع الكوفيون الفراء في ذلك ، فمن إطلاق الرد على البدل عند ثعلب من الكوفيين قوله : « قالوا : ياأيهذا الرجل ذو المال ، فردوا ذا المال على الرجل »[4] . فثعلب يعرب « ذا المال » بدلًا من الرجل ، مع ملاحظة أن مصطلح « الرد » بمعنى البدل لم يرد عنده في مجالسه إلّا مرة واحدة على حسب ما ظهر لي من قراءة مجالسه . ثم تردد الردّ بمعنى البدل كثيرًا في كتب الكوفيين في شرح المفضليات للقاسم الأنباري[5] ، وشرح القصائد السبع الطوال لابنه[6] .

وقد ورد استعمال الرد عند الكسائيّ بمعنى البدل ، ويظهر ذلك من خلال المناقشة التي جرت بينه وبين الأصمعي حول قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطي القلوص به رئمان أنف إذا ماضنّ باللبن

قال الأصمعي : « رئمان أنف » بالنصب . فقال الكسائيّ : اسكت ما أنت وذاك يجوز بالرفع والنصب والخفض . أما على الرفع فعلى الرد على « ما » لأنها في موضع رفع : « ينفع » والنصب بـ« تعطي » والخفض على الرد على الهاء التي في « به »[7] .

---

(١) البقرة ، آية : ١٣٥ .
(٢) آل عمران ، آية : ٩٧ .
(٣) معاني القرآن ١ / ١٧٩ ، وانظر ١ / ٣٥٩ ، ٢ / ٢٩٥ ، ٣ / ٢٧٩ .
(٤) مجالس ثعلب ١ / ٤٢ .
(٥) شرح المفضليات ، انظر ص ٨٨ .
(٦) شرح القصائد السبع الطوال انظر ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٧٨ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ .
(٧) أمالي الزجاجي ، ص ٥١ .

ولعلّ في قول الطبري : أن العرب تؤثر رد الأسماء إلى الأسماء قبلها ، والأفعال على الأفعال[1] ما يدل على أن مراد الكوفيين بمصطلح « الرد » البدل والنسق . وقد أفاد بعض النحاة من الكوفيين في تسميتهم عطف النسق ردًا في تعريف عطف النسق حيث عرّفه بقوله : « رد آخر الكلام على أوله »[2] .

وهكذا يبدو أن مصطلح الرد عند الكوفيين كان أعم عندهم من مصطلح « البدل » عند البصريين ، كما أنه أعم من مصطلح « النسق » عندهم . إنّ هذا المصطلح يشمل « النسق » و « البدل » معا ، بل إنّه ليبدو - في تصورنا - ميل بعضهم إلى إطلاقه على ما يقابل « التابع » بصفة عامة ، وهو ما يشمل « النعت » ، كما يتبين ذلك من النص الذى سقناه عن ثعلب آنفا، وليس لدينا من الأدلة ما يقطع معه بشمول مصطلح « الرد » للتوكيد .

على أن هذا المصطلح يبدو موفقًا في استعمال الكوفيين له خلال نظرهم في النصوص اللغوية المتنوعة حين يصفون التوابع من الأسماء والأفعال إلا أنّه لم يكتب لهذا المصطلح « البقاء » عند المتأخرين بحيث نستطيع القول بأنه مما أميت من المصطلحات الكوفية في الدرس النحوي .

إلى هنا

* * *

مصطلح الصّلة :

من المصطلحات التي تتردد في كتب الكوفيين مصطلح « الصلة » وقد ورد عند الفراء في معاني القرآن ليدل على ثلاثة أمور :

الأول : يطلقه على الحروف الزائدة قال : « وقد قال من لايعرف العربية

---

(١) تفسير الطبري ٣ / ١٢٠ .
(٢) كشف المشكل لحيدرة اليمني ص ٦٢٤ .

أن معنى ﴿ غَيْرِ ﴾ في ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾[1] معنى « سوى » وأنّ : ﴿ لَا ﴾ صلة في الكلام »[2] . وقال أيضا عند إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[3] قال : « وأمّا نصبهم ﴿ بَعُوضَةً ﴾ فيكون من ثلاثة أوجه : أولها أن ترفع الضرب على البعوضة ، وتجعل « ما » صلة كقوله : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾[4] . المعنى والله أعلم : إنّ الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلا »[5] .

وقد سمّى الزائد حشوًا ولغوًا ، قال عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا ﴾[6] قال : « ولو جعلت « ما » على جهة الحشو كما تقول : عمّا قليل آتيك . جاز فيه التأنيث والجمع ، فقلت : بئسما رجلين أنتما ، وبئست ما جارية جاريتك »[7] . وقال عند حديثه عن الجمع بين « لو » و « أن » المصدريتين : « وهو مثل جمع العرب بين « ما » و « إنّ » وهما جحد . قال الشاعر :

قد يكسب المال الهدان الجافي   بغير لا عصف ولا اصطراف[8]

وقال الآخـــر :

ما إن رأينا مثلهـن لمعشر   سود الرءوس فوالج[9] وفيول

وذلك لاختلاف اللفظين بجعل أحدهما لغوا »[10] .

---

(١) يريد « بالحمد » سورة الفاتحة والحمد من أسمائها .

(٢) معاني القرآن ١ / ٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٦ .

(٤) سورة المؤمنون ، آية : ٤٠ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٢١ وانظر ١ / ٥٨ ، ١٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٣ / ١٣٧ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله .. الآية ﴾ سورة البقرة ٩٠ .

(٧) معاني القرآن ١ / ٥٨ .

(٨) نسبه صاحب اللسان في مادة « هدن » إلى رؤبة ، والهدان : الأحمق الثقيل ، والعصف : الكسب ومثله الاصطراف .

(٩) الفوالج : جمع فالج وهو الجمل ذو السنامين .

(١٠) معاني القرآن ١ / ١٧٦ .

وقد عبّر بالزائد في القرآن الكريم ، ولكن التعبير به عنده قليل جدًا بالمقارنة بالمصطلحات السابقة وهي : الصلة ، والحشو ، واللغو ، ومن التعبير بالزائد عنده قوله عنه توجيه قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[1] قال : « فمن جعل الهاء زائدة جعلت فعّلت منه تسنيت »[2] .

وقد جمع بين المصطلحين « الزائد » و « الصلة » في تعبير واحد قال : « ومن وصله بغيرها جعله من المساناة ؛ لأن لام سنة تعتقب عليها الهاء والواو ، وتكون زائدة صلة »[3] . وقد تبع الكوفيون الفراء في التعبير بهذا المصطلح ؛ ومن هؤلاء ثعلب وأبو محمد القاسم الأنباري ، وابنه أبو بكر الأنباري وغيرهم . قال ثعلب عند قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ .. ﴾[4] . يقولون : « لاصلة . ويقول الفراء : ماينبغي لنا . فجاء بها على المعنى ؛ لأنه معنى ينبغي »[5] وقد عبّر ثعلب بالزيادة في غير الإعراب قال : « الدلامص : البيضة أخذت من دلص يدلص والميم زائدة يزيدون الحرف على الحرف »[6] .

ومن التعبير بالصلة في مقابل « الزيادة » عند أبي محمد الأنباري قوله عند قول الشاعر :

وللمرء يعتاد الصبابة بعدما أتى دونها مافرط حول مجرّم

قال أبو محمد الأنباري : « المجرّم التام الكامل وما صلة »[7] وهكذا جرى في التعبير ابنه في شرح القصائد السبع الطوال[8] .

---

(١) البقرة ، من الآية ٢٥٨ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٧٢ ، وانظر ١ / ٢٢٥ .

(٣) معاني القرآن ١ / ١٧٢ .

(٤) إبراهيم ، آية : ١٢ .

(٥) مجالس ثعلب ١ / ١٠٢ . وانظر ١ / ١٥١ ، ١٩١ ، ٢٢٤ .

(٦) نفسه : ١ / ٢٠٥ .

(٧) انظر شرح المفضليات ص ٤٢٢ ، وانظر أيضا ص ٤١٨ ، ٨٤٢ ، ٨٨١ وللتعبير بالحشو انظر ص ٧٩٠ .

(٨) انظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٣ ، وللتعبير بالحشو انظر ص ١٠٢ ، ٥٥٣ ، وباللغو انظر ص ٣٨٧ .

فقد ظهر لنا أن الكوفيين يعبّرون عن الزائد بمصطلحات أربعة هي : الصلة ، والحشو ، واللغو ، والزائد ، ولكن التعبير بالصلة يظل هو الأكثر شيوعًا عندهم . وقد علّل الرضي تسمية الحرف الزائد بالصلة بقوله : « وإنما سميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك »[1] .

وأمّا البصريون فقد عبّروا عن الزائد بثلاثة مصطلحات هي : الزائد ، والحشو ، واللغو[2] . وليس معنى الزائد عند البصريين أن دخول الحروف وخروجها في الكلام على السواء كما يتبادر إلى الذهن ، أو كما يوحي به التعبير ، وإنّما وقع عليها لفظ الزيادة ؛ ليدل على أنها ليست من أنفس الكلام التي وصلت به ، بمعنى أنها ليست فاء ولا عينا ولا لاما للكلمة[3] .

وليس المراد بالحروف المزيدة هنا تلك الحروف التي يبحث فيها علماء الصرف ، في باب « المجرد والمزيد » وهي الحروف الهجائية العشرة التي جمعوها تيسيرًا للمتعلم في كلمة « سألتمونيها » . وإنما المراد بها هاهنا حروف المعاني في الاصطلاح النحوي ؛ وهي الكلمات التي تذكر في مقابل الأسماء والأفعال عند تقسيم الكلمة إلى : اسم وفعل وحرف . وهذه الحروف يشترك في بحثها علماء النحو والبلاغة ، وهي ستة أحرف هي : الباء ، ومن ، وما ، وإن ، وأن ، ولا . فإن هذه الأحرف لما قلّت غاية القلّة ، واختلطت بما بعدها خشي عليها لقلّتها ، وامتزاجها بما بعدها أن يظن أنها بعض هذه الكلمات أو أحد أجزائها فسمّوها بالزائد ؛ ليعلم أنها ليست من أنفس ما بعدها ، ولما كان التعبير بالحروف لضرب من الاختصار ، فإننا نلمح من خلال تحليلات النحاة أن أعدل أحوال الحروف أن تستعمل غير مزيدة ، لأن الغرض منها كما بيّنا الاختصار ، فلو زدناها لنقضنا الغرض الذي قصدناه من التعبير بها حيث صيّرنا من الزيادة ضد ما قصدناه من الاختصار .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٥٧ وانظر الأشباه والنظائر ١ / ٢٠٤ .
(٢) انظر الكتاب ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .
(٣) انظر نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ٢٧٨ .

ولكن لما كان في الحرف المزيد ضرب من التأكيد جازت زيادته ، فإذا رأينا العرب قد زادوا فقد أرادوا غاية التوكيد . يقول ابن جني : « وأما زيادتها ، فخارج عن القياس وذلك أنه إذا كانت إنما جيء بها اختصارًا ، وإيجازا كانت زيادتها نقضًا لهذا الأمر وأخذًا بالعكس والقلب ، ألا ترى أن الإيجاز ضد الإسهاب ، ولذلك لم يجز « أبو الحسن » توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو : « الذي ضربت زيد » . فأفسد أن تقول « الذي ضربت نفسَه زيد » . قال : « لأن ذلك نقض من حيث كان التوكيد إسهابا ، والحذف إيجازًا . هذا هو القياس : ألّا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها »[1] .

ويقول ابن جني أيضا : « وأمّا زيادتها فلإرادة التوكيد ، وذلك أنّه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار ، والاكتفاء عن الأفعال وفاعليها ، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناهٍ في التوكيد به »[2] . وقد حذّر ابن هشام من التعبير بالزائد في القرآن الكريم ؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له ، وكلام الله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك[3] .

وقد انقسم المفسرون إلى قسمين : طائفة منهم عبّرت بالزيادة ومن هؤلاء الأخفش في « معاني القرآن »[4] والنحاس في « إعراب القرآن »[5] ومكي بن أبي طالب القيسي في « مشكل إعراب القرآن »[6] والزمخشري في « الكشاف »[7] وأبو البركات الأنباري في « البيان »[8] وأبو حيان في « البحر المحيط »[9] وأبو السعود في « تفسيره »[10] .

---

(١) الخصائص ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .
(٢) نفسه ٢ / ٢٨٤ .
(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٨ .
(٤) انظر ٢ / ٤٢٧ .
(٥) انظر ١ / ٤١٥ .
(٦) انظر ص ١٧٨ .
(٧) انظر ١ / ٤٣١ .
(٨) انظر ١ / ٢٩ .
(٩) انظر : ٣ / ٩٧ .
(١٠) انظر ٢ / ١٠٥ .

وهناك طائفة من المفسرين عبروا « بالصلة » ومن هؤلاء الطبري[1] والقرطبي[2] . ويظهر من تخريجات الرازي لبعض الحروف الزائدة أنه ينكر الزائد في القرآن الكريم فقد أعرب : ﴿ مَا ﴾ في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[3] استفهامية للتعجب والتقدير : فبأي رحمة[4] .

والواقع أنّ دراسة هذه الأحرف في الحالة التي يصفها النحويون بأنها زائدة أو صلة . من حيث الدلالة ، تسوقنا إلى القول بأنّها لم تفرّغ تمامًا من محتواها الدلالي الأول ، وهو ماننبّه إليه بعض البلاغيين والفقهاء الذين ألحوا إلى إشارات متناثرة ولكنّها مهمة في هذا الصدد .

إنّنا نسير معهم في أن هذه الأحرف قد فقدت جزءًا وجانبًا كبيرًا من المحتوى الدلالي ، ولكنّها قد بقي لها جانب منه ، أي أنها لم تفرّغ تماما من محتواها الدلالي الأول فمثلا في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ .. ﴾ يتصور ابن القيّم أن المعنى لا يساوي فبرحمة ، وإنما يساوي مالنت لهم إلّا برحمة من الله . فكأنه يتصور بقاء جانب من دلالة النفي في الحرف « ما » وفي قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾[5] تفيد ﴿ مِنْ ﴾ عند الجميع زيادة في التنصيص على العموم ، ويتصور حذاق البلاغيين أن استعمال ﴿ مِنْ ﴾ في هذا السياق هو الأنسب لما بقي فيها من دلالة على ابتداء الغاية .

يقول ابن القيّم : وقوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾[6] أي مالعناهم إلا بنقضهم ميثاقهم ونحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[7] أي

---

(١) انظر تفسيره ٤ / ١٥٠ .
(٢) انظر تفسيره ٤ / ٢٣٨ .
(٣) آل عمران : ١٥٩ .
(٤) تفسير الرازي ٩ / ٢٠ .
(٥) فاطر ، آية : ٣ .
(٦) المائدة ، آية : ١٣ .
(٧) آل عمران ، آية : ١٥٩ .

مالنت لهم إلّا برحمة من الله ولا تسمع قول من يقول من النحاة إنّ « ما » زائدة في هذه المواضع فإنه صادر عن عدم تأمّل[1] ثم بين رحمه الله أنه ليس في القرآن حرف زائد وبيّن أن كل لفظة لها فائدة متجددة زائدة على أصل التركيب[2] .

وهكذا فإن محاولة دراسة هذه الأحرف من خلال استعمالها في النصوص الفصيحة ، ولا سيما نصوص القرآن الكريم على المستوى الدلالي تنتهي بنا إلى نتائج لها أهميتها نؤكد منها على ماقلناه من أنّ هذه الأحرف لم تفقد محتواها الدلالي .

وتأسيسًا على هذه الفكرة فإنّنا نتصور أن مصطلح « الصلة » الكوفي كان أنسب في التعبير عن هذه الأحرف من مصطلح « الزيادة » لما بقي فيها من دلالة على جانب من المعنى ، ولما لها من وظائف في التعبير ، ولعلّ الفراء قد أدرك هذه الحقيقة فعبر بمصطلح « الصلة » عن حروف المعاني في الحالات الخاصة التي تسمى فيها زائدة عند البصريين ، على حين أطلق مصطلح « الزيادة » وحده أو مع الصلة عندما عبر عن زيادة أحرف المباني . والتعبير بمصطلح « الصلة » يراعي في تصورنا الاعتبار الدلالي في هذه الكلمات التي ظلّت محتفظة بشيء من دلالتها الأولى ، ولم تفقدها تمامًا كما ظلت لها بعض الوظائف في طرائق التعبير وأنماطه .

أمّا التعبير بمصطلحات : « الزيادة » و « الحشو » و « اللغو » فيراعي الاعتبارات الصناعية النحوية التي تحاول التمييز بين الأدوات في عملها اللفظي وطرائق استعمالها . ولاشك أن هناك فرقًا بين ما يسمّى بالحروف الأصلية والزائدة ، من حيث العمل والتعليق وألوان الاستعمال .

وعلى الرغم من أننا نقرّ بالمبدأ القائل : أنه لا مشاحة في المصطلح ، فإننا

---

(١) بدائع الفوائد ٢ / ١٥٠ ، ١٥١ .
(٢) نفسه ٢ / ١٥١ ، ١٥٢ .

نرى مصطلحات « الزيادة والحشو واللغو » غير لائقة في التعبير بها صدد دراسة القرآن الكريم ، وهو ماانبّه إليه من قبل بعض الفقهاء والنحاة .

الإطلاق الثاني :

وقد أطلق الفراء مصطلح « الصلة » على الجملة التي تعطي معنى للاسم الموصول ، وهو في ذلك يشاركه النحاة كافة في هذه التسمية قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِىٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾[1] قال : « والرفع في « بعوضة » جائز ، لأن الصلة تُرفَعُ واسمهامنصوب ومخفوض »[2] .

الإطلاق الثالث :

وقد أطلق الفراء مصطلح « الصلة » على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، قال الفراء عند توجيه قوله تعالى : ﴿ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[3] .

فإن قرئت بالياء « يعني يقاتل » جاز رفعها وجزمها ؛ فأمّا الجزم فعلى المجازاة بالأمر ، وأمّا الرفع فأن تجعل « يقاتل » صلة للمَلِك كأنك قلت : ابعث لنا الذي يقاتل .[4] ولعلّ الفراء بإطلاقه هذه التسمية على جملة الصفة قد لحظ فيها ما تشترك فيه مع جملة الصلة ، فالموصوف النكرة ، والاسم الموصول كلاهما مفتقر إلى هذه الجملة ، وكلاهما له دلالة على العموم ، والجملة مع كل منهما مخصصة للعموم .

العمـــاد :

أطلق البصريون على الضمير الذي يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما المبتدأ

---

(١) البقرة ، آية : ٢٦ .
(٢) معاني القرآن ١ / ٢٢ .
(٣) البقرة ، آية ٢٤٦ .
(٤) معاني القرآن ١ / ١٥٧ .

والخبر كاسم كان وخبره أو اسم إنّ وخبرها ، أو بين « ظننت » وبابه أطلقوا عليه : « ضمير الفصل » مثال ذلك من القرآن الكريم : ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[1] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[2] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[3] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[4] . وقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[5] . وقوله : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[6] .

وأمّا الكوفيون فيسمون هذا الضمير « ضمير العماد » جاء في شرح المفصل لابن يعيش : « الفصل من عبارات البصريين ، لأنه فصل الاسم الأول عما بعده ، وآذن بتمامه ... » « والعماد من عبارات الكوفيين ، كأنه عمد الاسم وقواه بتحقيق الخبر بعده »[7] . والغرض من ذلك العماد إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله ، وأنّ الذي بعده خبر ليس بنعت ، أو أُتي به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ماقاربها من النكرات[8] . ولا يكون ضمير العماد إلّا ضميرًا منفصلًا مرفوعًا، لأن فيه ضربًا من التأكيد ، والتأكيد يكون بالضمير المرفوع المنفصل نحو قمتَ أنت ، وقمتُ أنا ، وتكاد تنحصر شروطه عند النحاة في الشروط الآتية :

١ – أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة .

٢ – أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ماهو بمنزلتهما .

٣ – أن يكون بين معرفتين ، أو معرفة وما قاربها من النكرات .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٥ .
(٢) سورة البقرة ، آية : ٣٢ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ٣٧ .
(٤) سورة طه ، آية : ١٤ .
(٥) سورة الأعراف ، آية : ٩٢ .
(٦) سورة الكهف ، آية : ٣٩ .
(٧) شرح المفصل ٣ / ١١٠ ومفاتيح العلوم ٣٦ .
(٨) شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، والجمل للزجاجي ١٤٢ .

جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج : « واعلم أنه لا يقع الفصل إلّا بين معرفتين أو بين معرفة وما قاربها ، ولا يقع بين نكرتين ، ولا بين معرفة ونكرة »[1] .

وقد وضع الفراء ضابطًا للعماد وهو قوله : « وهو يوضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل ، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد »[2] . ومن التعبير بالعماد عند الفراء قوله : عند توجيه قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[3] . قال : « جعلت ﴿ هم ﴾ هاهنا عمادا فتنصب الظالمين ومن جعلها اسمًا رفع وهي في قراءة عبد الله ﴿ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ الظَّالمون ﴾[4] . وممّا يسمّى عمادًا عند الفراء الضمير في قولنا : إنّه قام زيد ، جاء في مجالس ثعلب قال أبو العباس : قال الكسائي وسيبويه: « هو » من ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[5] . عماد . فقال الفراء : « هذا خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلّا على الموضع الذي يلي الأفعال ، ويكون وقاية للفعل مثل إنّه قام زيد ، فالعماد مثل (ما) وكل موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل وليس مع ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ شيء يقيه »[6] . كما سمي ضمير الشأن عمادًا ، قال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[7] : « هذه الهاء هاء عماد »[8] . ويبدو مما قدمناه أن الفراء يطلق مصطلح « العماد » ويعني به مدلولين مختلفين .

أولهما ما يسمّى بضمير الفصل عند البصريين وهذا المصطلح « العماد » بهذه الدلالة هو ماقدّر له السيادة والاستقرار – فيما بعد – عند متأخري الكوفيين .

---

(١) إعراب القرآن ، القسم الثاني ص ٥٤٣ ، وانظر شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٥١ .

(٣) سورة الزخرف ، آية : ٧٦ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ٣٧ ، وانظر ١ / ٥١ ، ٥٢ ، ١٠٤ ، ٤٠٩ .
انظر مجالس ثعلب ١ / ٤٣ ، ١٣٣ ، ٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٩ .

(٥) سورة الإخلاص ، الآية الأولى .

(٦) مجالس ثعلب ٢ / ٣٥٤ .

(٧) سورة النمل ، آية ٩ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٢٨٧ ، وانظر ١ / ١٤٨ ، ٢ / ٢١٢ .

أمّا المدلول الآخر لمصطلح « العماد » وهو إطلاقه على ما يساوي ضمير الشأن عند البصريين فلا نجده إلّا عند الفراء وحده من الكوفيين ، أما الكوفيون فيسلكون ما مثل له الفراء في قسم « المجهول » وهو ما يساوي ضمير « الشأن أو القصة أو الحديث » .

ويبدو في تصوّرنا أنّ هذا الأمر من قبيل اضطراب المصطلح النحوي في بداياته الأولى ، ولاشك أنه من عيوب المصطلح أن يتحمّل اشتراكًا لفظيا ، وإن كانت ظاهرة الاشتراك اللفظي واردة وباقية في غير قليل من المصطلحات النحوية السائدة . فالمفرد قد يقصد به قسيم المثنى والجمع ، كما قد يقصد به قسيم الجملة ، وشبه الجملة ، كما قد يقصد به قسيم المركب الإضافي .

وأمّا سبب تسمية الكوفيين لضمير الفصل عمادا فلأنّه يعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبيّن أنّ الثاني خبر لا تابع ، أو كونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط[1] . ولذلك نرى بعض الكوفيين يسميه « دعامة » ؛ لأنه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد به ، إذ التأكيد من فوائد مجيئه كما مر[2] . وقد ذكر صاحب كتاب « الموفي في النحو الكوفي » أن الكوفيين يسمون نون الوقاية نون العماد[3] وهذه التسمية تنسجم تمامًا مع تعليلهم لتسمية العماد ؛ لأن هذه النون تقي الفعل الماضي من الكسر .

ويرى الدماميني أن تسمية هذا الضمير ضمير الفصل أولى ؛ لأن الفصل أخص إذ كل ما وضع للفصل كتاء التأنيث ، والإعراب ، قد اعتمد به على المراد منه ، وليس كل مايعتمد عليه في شيء يكون فصلًا ، ألا ترى أنّ زيدا

---

(١) شرح الرضي ٢ / ٢٤ .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٥١ ، ٢ / ٢١٢ . وهمع الهوامع ١ / ٢٣٦ .
(٣) الموفي في النحو الكوفي ص ٩٤ .

من : « زيد قائم » معتمد عليه في المراد به ، ولم يفصل شيئًا من شيء ، ثم إن الأخص يكون مشتملًا عليه الأعم ضرورةَ عدم تحقيق الأخص بدون الأعم ، ومن تسمية أهل البصرة له فصلًا أقرب إلى الاصطلاح ؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلًا أجرى من تسمية الكوفيين ، فإنهم سمّوه باسم ما يلازمه ويؤدي إلى معناه فكانت تسمية البصريين أظهر[1] .

وقد اختلف النحويون فيه بين الحرفية والاسمية ، وقد وضّح الرضي هذا الخلاف بقوله : « والأظهر عند البصريين أنّه اسم لا محل له بمنزلة (ما) إذا ألغيت في نحو (إنّما) وقال بعض البصريين : إنه حرف استنكار لخلو الاسم من الإعراب لفظًا ومحلا »[2] . وقد نقل السيوطي القول باسميته عن الخليل ابن أحمد ، ولكن ليس له محل من الإعراب ؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة يكون الخبر خبرًا لاصفة فاشتد شبهه بالحرف[3] وأمّا الذين يرون أنه حرف فقد شبهوه بكاف الخطاب في اسم الإشارة كما قال ابن عصفور[4] .

والحرفية – في نظري – متحققة لسببين ؛ الأول : خلوه من الإسناد ، والثاني : أن وجوده في الجملة ليس بواجب ، وإنما جاء لضرب من التأكيد فيكون حينئذ مثل الأدوات التي يجاء بها لتفيد معنى التأكيد والاختصاص أو الربط[5] . وقد وضّح « ابن سيده » المشابهة بين هذا المضمر والحرف بقوله : « إن المضمر غير أول ، وأنه لم يوضع اسمًا ليعين نوعًا من نوع أو شخصًا من شخص ، وأنه غير معرب ، فهذه جهة استحكام مشابهة المضمر الحرف »[6] .

---

(١) تعليق الفرائد ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٢) شرح الرضي ٢ / ٢٧ .
(٣) همع الهوامع ١ / ٢٣٦ .
(٤) نفسه ١ / ٢٣٦ .
(٥) انظر الضمائر في اللغة العربية ص ١٤٠ .
(٦) المخصص ١٤ / ٥٠ .

ويرى المستشرق برجشتراسر أن ضمير الفصل وسيلة من وسائل الربط بين المبتدأ والخبر ، ويرى أنّ هذه الوسيلة في الربط بينهما قديمة جدًا وشائعة في اللغات السامية ، وربما كانت أقدم من الربط بفعل الكينونة[1] .

* * *

الفعـل الدائـم :

يسمّي الكوفيون اسم الفاعل « الفعل الدائم » ، وذلك لانصراف هذه الصيغة نحو الحال والاستقبال .

ولكن من الملاحظ أن الفراء كثيرًا ما يطلق عليه « الفِعْل »[2] ويندر التعبير عنده « بالدائم » والتعبير بالفِعْل ينسجم تمامًا مع رأي الكوفيين في اعتبار اسم الفاعل من أقسام الفعل ، قال الفراء : « فإن قلت : فهل يجوز أن تقول : كان أخوك القاتل ؟ فترفع ، لأن الفعل معرفة « يعني القاتل » والاسم معرفة فترافعا ، للاتفاق إذا كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق في النكرة[3] .

أمّا ثعلب من الكوفيين فقد عبّر « بالدائم » كما عبر « بالفعل » قال : « إذا أردت أن تحوّل الماضي إلى الدائم فأعمله في الذي قبلًا »[4] .

وقال أيضا : « والشروط يتقدمها المستقبل والماضي والدائم ، وإنْ لا يتقدمها إلّا مستقبل »[5] . أما التعبير « بالفعل » عنده فقوله : « ياغلام أقبل تسقط الياء منه ، ويا ضاربي أقبل لا تسقط الياء منه ، وذلك فرق بين الاسم والفعل »[6] .

---

(١) التطور اللغوي ، ص ٨٨ .

(٢) انظر معاني القرآن ١ / ٣٥ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ١٦٥ ، ١٨٥ ، ٣١٦ ، ٢ / ٤٣ ، ٢٢٢ . وللتعبير بالدائم انظر .

(٣) نفسه ٢ / ١٨٥ .

(٤) مجالس ثعلب ١ / ٩٧ .

(٥) نفسه ١ / ٢٣١ . وانظر ١ / ٢٧١ ، ٢ / ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٤٧ .

(٦) نفسه ٢ / ٣٨٨ .

ويظهر لي أن الفراء لا يسمي اسم الفاعل فِعْلًا دائمًا إلّا حين يكون عاملا ، فإذا لم يكن عاملا سمّاه اسمًا[1] . وقد غَلَّط السيرافي الكوفيين بتسميتهم اسم الفاعل « الفعل الدائم » بوجوه منها :

١ – أن « قائم » و « ضارب » ونحوهما أسماء بدخول عوامل الأسماء عليها .

٢ – أن إعرابها كإعراب الأسماء في الرفع والنصب والخفض .

٣ – أنها يدخل عليها التنوين ، والألف واللام ، والإضافة ، فكيف يجوز أن يسمّوا « قائمًا » و « ضاربا » فعلًا وفيها علامات الأسماء كلها ؟

٤ – أنهم سموه « دائمًا » وهذه التسمية تبطل معناها ، لأن الذي سموه دائمًا ليس بفعل ماض ولا مستقبل ، فهو فعل في الوقت الحاضر لايبقى ، لأنه بمعنى « الآن » وهو حد قياس الماضي والمستقبل ، ومعنى الدائم أنه يلزم ويبقى ، وإن قال قائل « ضارب » يعمل عمل « يَضْرِبُ » فسميناه باسمه ، لوجب أن نسمّي إنّ وأخواتها أفعالًا ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال ، وكذلك نسمي « عشرين » وما جرى مجراها أفعالًا ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال ، ونسمي المصدر « فِعْلًا » ؛ لأنه ينصب كما ينصب الفعل ، وتسمى الأسماء التي تخفض مابعدها حروفا ، لأن أصل الخفض حروف الخفض ، والأسماء التي تخفّض بتأويل الحروف[2] .

وبهذا يتضح أنّ جانب الاسمية فيه بيّن لامراء فيه بالأدلة التي ذكرها السيرافي زيادة على أنه يجوز نقله إلى العَلَمِيَّة نحو خالد ، وعامر ، وسالم ، ووقوعه موقع المسند إليه . ثم إنّ هناك فرقًا في التعبير في المعنى بالفعل واسم الفاعل ، فاسم الفاعل في كثير من المواضع يدل على ثبوت المصدر « الحدث » في الفاعل ،

---

(١) انظر معاني القرآن ١ / ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ١٦٥ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي جـ ١ ورقة ٤٩٣ .

ورسوخه فيه ، والفعل لا يدل عليه كما يقال : فلان نفذ أمره ، وفلان نافذ أمره ، فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ ، واسم الفاعل يفهم منه ذلك[1] .

ولاشك – كما يذهب البصريون – أن اسم الفاعل واسم المفعول يستعملان استعمال الأفعال ، وذلك إذا وليهما شيء ؛ لأن الزمان يصبح من مقوّماتهما ، فهما يجريان مجرى الأفعال لدلالتهما على الحدث والزمن كما تدل الأفعال .

وتخلص من بحث هذا المصطلح إلى أن البصريين قد وفّقوا في التصنيف حيث سلكوا اسم الفاعل ، واسم المفعول من بين الأسماء لانطباق علامات الاسم الشكلية عليهما ، كما ذكر السيرافي في محاجته للكوفيين ، بيد أن الكوفيين رغم عدم دقتهم التصنيفية ، فإنهم جعلوا اعتبارًا مهمًا للمعنى والشكل ، فهذه الأصناف متحمّلة لمعنى الفعل بعنصريه المتمثلين في الحدث والزمن ، كما أنها مشابهة للأفعال في العمل ، ولاشك أنها مفارقة لغيرها من الأسماء كالضمائر والجوامد في هذه الأوصاف .

* * *

الفعـــل :

أطلق الكوفيون مصطلح « الفعل » ويريدون به ما يأتي :

١ – اسم الفاعل ، قال الفراء : « فإن قلت : فهل يجوز أن تقول : كان أخوك القاتل فترفع ؛ لأن الفعل معرفة (يعني القاتل » والاسم معرفة » يعني « أخوك » فترافعا للاتفاق إذ كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق في النكرة)»[2] .

وقد تابع الكوفيون الفراء في هذه التسمية فورد مصطلح « الفعل » مرادًا به اسم الفاعل عند ثعلب وأبي بكر الأنباري وغيرهما . قال ثعلب : « يا غلام

---

(١) انظر تفسير الرازي ٢٥ / ٢٩ وانظر نحو الفعل لأحمد عبد الستار الجواري .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٨٥ ، وانظر ١ / ١٢ ، ٣٣ ، ٣١٦ .

أقبل . فتسقط الياء منه ، ويا ضاربي أقبل . لا تسقط الياء منه ، وذلك فرق بين الاسم والفعل »[1] . ويريد بالاسم هنا « غلام » وبالفعل « ضارب »

وقال أيضا : « وإذا قالوا : « أفعل » واقع بعده فعل ، فإنه لا يثنى ، ولا يجمع ويوحّد فتقول : أخوك أفضل قائم ، وأخوتك أفضل قائم . تريد أفضل من قام ، فإن وقع « رجل » كان خطأ لا يقولون : إخوتك أفضل رجل ، لأنه لا يكون بمعنى (مِنْ)[2] ويريد بقوله واقع بعد فعل « كلمة « قائم » .

٢ – وقد عبَّر الفراء بالفعل ويريد به « الخبر » سواء أكان خبرًا في الأصل أم في الحال بأن يكون خبرًا لإنّ أو خبرًا لكان أو مفعولًا ثانيًا لظن وأخواتها . قال الفراء : « وتقول في مسألتين منه يستدل بهما على غيرهما : إنّها أسَدٌ جاريتك ، فأنثت ، لأن الأسد فعل للجارية (أي خبر عنها) ولو جعلت الجارية فعلًا للأسد لمثله من المذكر لم يجز إلّا تذكير الهاء[3] .

٣ – وقد يريدون بمصطلح الفعل « المصدر » قال الفراء عند قوله تعالى ﴿ بِشِقِّ الْأَنفُسِ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[4] قال : « أكثر القراء على كسر الشين ومعناها إلّا بجهد الأنفس ، وكأنه اسم ، وكأنّ الشَّق بفتح الشين فعل كما توهّم أن الكُره الاسم والكَره فعل[5] .

وتسمية المصدر فعلًا هي من مصطلحات الخليل في كتاب سيبويه جاء في الكتاب : « قال الخليل رحمه الله .... وقد يكون الحَلَب الفعل ، والحَلَبَ

---

(١) انظر : مجالس ثعلب ٢ / ٣٨٨ .
(٢) نفسه ٢ / ٤٦٣ وانظر ٢ / ٤٧٧ ، ٥٣٠ ، ٥٩٧ .
(٣) معاني القرآن ١ / ٣٦٢ ، ٤٠٩ ، ٢ / ١٧٨ .
(٤) النحل ، آية : ٧ .
(٥) معاني القرآن ٢ / ٩٧ ، وانظر ٢ / ١٥٧ .

المحلوب[1] وعلى هذا يكون الفراء قد أخذ هذا المصطلح عن الخليل بن أحمد إمّا بواسطة سيبويه أو بغيره .

٤ – وقد عبر الفراء أيضا بالفعل وهو يريد به « النصب على الحال » قال عند قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾[2] قال : « إن شئت رفعت « المصدق » ، ونويت أن يكون نعتا للكتاب ؛ لأنه نكرة ، وإن نصبته على أن تجعل « المصدق » فعلا للكتاب لكان صوابا »[3] .

وقال أيضا عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾[4] قال : وقوله زهرة الحياة الدنيا نصبت الزهرة على الفعل[5] .

٥ – وقد أطلق الكوفيون مصطلح الفعل على « أسماء الأفعال » حيث يرون أنها أفعال حقيقية لدلالتها على الحدث والزمان[6] ، أما البصريون فتمسكوا بأنها أسماء ، وقد احتج كل فريق على مذهبه بأمور .

وممّا احتج به البصريون على اسميتها الأمور الآتية :

١ – دخول التنوين عليها والتنوين من خصائص الأسماء .

٢ – تثنيتها التي هي أيضا من خصائص الأسماء .

٣ – وجود الجمع في بعضها مثل هيهات والجمع من خواص الأسماء .

٤ – وجود التأنيث بها .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٢٠ .

(٢) البقرة ، آية : ٨٩ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٥٥ .

(٤) طه ، آية : ١٣١ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ١٩٦ ، وانظر ١ / ٤٠٩ ، ٢ / ١٩٧ ، ٣ / ٢١٩ .

(٦) انظر همع الهوامع ٥ / ١٢٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٢٣٦ .

٥ – إضافتها ، نحو دونك ، وعندك ، والإضافة من خصائص الأسماء .

٦ – وجود لام التعريف في بعضها ، نحو النَّجاءَ لك .

٧ – تصغير بعضها والتصغير مما يختص به الاسم(١) .

٨ – وجود بعضها على حرفين ، نحو : « صه » و « مه » .

٩ – عدم اتصال ضمائر الرفع البارزة بها .

١٠– مخالفة بعضها لأوزان الفعل ، مثل : « نَزَالِ » .

١١– عدم لحاق نون التوكيد لما يدل على الطلب منها ، مثل : صه ونزال(٢)

وأمّا الكوفيون فاحتجوا على فعليتها بالأمور الآتية :

١ – مشاركتها للفعل في المعنى والاستعمال .

٢ – رفعها لما بعدها على الفاعلية .

٣ – دلالتها على الحدث والزمان(٣) .

٤ – أنها لو كانت أسماء ، لكانت منصوبة بأفعال محذوفة إلّا أنَّ النحاة اتفقوا على أنها لا تتأثر بالعوامل فهي كفعل الأمر لا يتأثر بالعوامل وكالماضي أيضا ، وأما المضارع فحمل عليها طردًا للباب .

٥ – أنّها مبنية ، والأصل في البناء الأفعال لا الأسماء .

أما أحمد بن صابر فقد عدّها قسمًا رابعًا من أقسام الكلمة أطلق عليه « الخالفة »(٤) وإنما سميت أسماء الأفعال « خالفة » ، لأنها تخلف الفعل(٥) .

وقد استثمر الدكتور تمام حسّان مقولة أحمد بن صابر في ذهابه إلى أن

---

(١) الخصائص ٣ / ٤٤ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٤٧ .

(٣) همع الهوامع ٥ / ١٢١ وحاشية الصبان ٣ / ١٤٦ .

(٤) انظر همع الهوامع ٥ / ١٢١ ، وبغية الوعاة ١ / ٣١١ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٢ .

(٥) شرح الأشموني ٣ / ١٩٤ ، وحاشية الأمير على الشذور ص ٥ .

أسماء الأفعال تسمى « خالفة » فقسم الدكتور تمّام حسّان الكلام سبعة أقسام منها الخالفة التي أفادها من أحمد بن صابر ، ثم قسم الخوالف أربعة أنواع هي :

١ - خالفة الإخالة ، وهي التي سمّاها النحاة أسماء الأفعال .

٢ - خالفة الصوت ، وهي التي سمّاها النحاة أسماء الأصوات .

٣ - خالفة المدح والذم ، وهي عند النحاة أفعال المدح والذم .

٤ - خالفة التعجب ، وهي عند النحاة صيغ التعجب .

والخوالف التي أخذ بها الدكتور تمام تختلف عن مفهوم الخوالف عند الفارابي فالخوالف عند الفارابي « كل حرف معجم أو كل لفظ قام مقام الاسم متى لم يصرح بالاسم وذلك مثل حرف « الهاء » من قولنا : ضربه ، والياء من قولنا : ثوبي ، والتاء من قولنا : ضربتُ ، وضربتَ ، وأشباه ذلك بالحروف المعجمة التي تخلف الاسم وتقوم مقامه مثل قولنا : أنا ، وأنت ، وهذا ، وذلك ، وما أشبه تلك ، وهي كلها تسمّى الخوالف »[1] .

فالفارابي عدّ الضمائر من الخوالف على حين عدّها الدكتور تمّام قسمًا من أقسام الكلم السبعة التي توصل إليها ، وهي الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة[2] . أما الدكتور إبراهيم السامرائي فيرى أن أسماء الأفعال مواد فعلية جمدت على هيئة مخصوصة ، فلم يتصرف فيها تصرف الأفعال[3] .

ونبدي تحفظًا على تقسيم الدكتور تمام حسان للكلمة بيد أن المجال ليس مجال مناقشته لانشغالنا بالمصطلح الكوفي ، ولكننا نود الإشارة أن تسمية أسماء

---

(١) انظر : كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق ، ص ٤٤ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٦ وما بعدها .

(٣) انظر كتابه « الفعل زمانه وأبنيته » ص ٢٢١ .

الأفعال بخوالف الإخالة تسمية غير دقيقة ؛ لأن الإخالة متحققة في أقسام الخوالف الأخرى من الخوالف والمخلوفات التي ذكرها وكان الأجدر أن تسمى أسماء الأفعال بخوالف الحدث أو الفعل أو نحو ذلك .

وقبل أن نختم حديثنا عن مصطلح « الفعل » لابد من التنبيه على أن الأقسام التي وضع لها الفراء مصطلح « الفِعْل » بينها خصائص مشتركة فهي جميعها تحمل معنى الفعل أو جانبًا منه ، ففيها الحدث والزمان أو الحدث فقط كما أن فيها خاصية الإعمال . واعتبار الخبر بجميع أقسامه عند الفراء فعلًا يرجع إلى أن الأصل في الأخبار أن تكون مشتقة أو أن يتخيل فيها الاشتقاق ، وكذلك الشأن بالنسبة للحال .

ولم يكن الكوفيون – في نظرنا – موفقين في إطلاق مصطلح « الفِعْل » على هذه الأقسام من الوجهة التصنيفية العلمية ؛ لأنهم بذلك جمعوا أقسامًا متنوعة في مصطلح واحد ، كما أنهم خلطوا بين هذه الأقسام التي تشمل أصنافًا متعددة من الأسماء خلطوا بينها وبين الأفعال التي هي قسيمة الاسم والحرف ، والمفروض أن المصطلح الدقيق ينبغي ألّا يدخله الاشتراك اللفظي ، بيد أننا لانتكر للكوفيين فضلهم في التصور الدقيق للصيغ ، وإدراك مفهوماتها ، ووجوه اتفاقها ، وافتراقها ، ولعلّ عنايتهم بذلك هي التى جعلتهم يجمعون هذه الأنواع المتفرقة ضمن مصطلح واحد لما بينها من وجوه اتفاق في الدلالة .

القطــع والخــروج :

عبر الفراء بمصطلح القطع وهو يريد به شيئين .

الأول :

النصب على الحال قال عند إعرابه كلمة ﴿ غَيْرِ ﴾ من سورة الفاتحة : « والنصب جائز في ﴿ غَيْرِ ﴾ تجعله قطعًا من ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ »[1] فغير منصوبة على

---

(١) معاني القرآن ١ / ٧ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ١ / ١٧٤ .

الحال من الهاء في ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ كأنه قيل : أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم[1] وقال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَارَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[2] قال : « وإن شئت نصبت ﴿ هُدًى ﴾ على القطع من الهاء التي في ﴿ فِيهِ ﴾ كأنك قلت : لاشك فيه هاديًا »[3] .

الثانـــي :

وقد يعبر الفراء بالقطع لا يريد به النصب على الحال ، وإنما يريد به النصب بفعل محذوف ، قال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[4] قال : « ومن قال : ﴿ مَطْوِيَّٰتٍ ﴾ رفع السموات بالباء التي في ﴿ بِيَمِينِهِۦ ﴾ كأنه قال : والسموات في يمينه ، وينصب ﴿ مَطْوِيَّٰتٌ ﴾ على الحال أو القطع ، والحال أجود[5] . ويريد بالقطع هنا أنه منصوب بفعل محذوف تقديره : أعني السموات[6] ؛ بدليل أنه أردف مع القطع الحال .

كما يلاحظ أيضا أنه عبر « بالحال » بدل « القطع » ولكن الكثير عنده إذا أراد الحال أن يعبّر بالقطع وتعبيره بالحال قليل جدًا ومن ذلك ما وجّه به قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾[7] قال : فنصبا ؛ لأنهما حالان للفعل لا يصلحان خبرا »[8] .

---

(1) انظر هامش رقم ٥ معاني القرآن للفراء ١ / ٧ .
(2) البقرة ، آية : ٢ .
(3) معاني القرآن ١ / ١٢ ، وانظر ١ / ٣١٩ ، ٣ / ١١ ، ٢٠٩ .
(4) الزمر ، آية : ٦٧ .
(5) معاني القرآن ٢ / ٤٢٥ .
(6) وانظر معاني القرآن ١ / ١٩٣ .
(7) البقرة ، آية : ٢٣٩ .
(8) معاني القرآن ، ١ / ١٤٢ ، وانظر ٣٠١ ، ٢ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٤٢٥ .

وقد عبر بمصطلح « الخروج » وهو يريد به النصب على الحال ، قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[1] قال : « جعلت مباركًا من نعت الكتاب فرفعته ، ولو نصبته على الخروج من الهاء في ﴿ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ كان صوابا »[2] .

وإنما عبّر الفراء هنا بمصطلح « الخروج » لإزالة الإبهام لئلا يظن أنه منصوب على القطع بفعل محذوف ، وللتنبيه أيضا على صاحب الحال ، مما يدل على أن مصطلح « الخروج » شرح للنصب على الحال وليس مصطلحًا من مصطلحات الحال ، ومما يؤيد ذلك أكثر أنه جمع بين الحال والخروج في تعبير واحد ، قال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ﴾[3] قال : نصب ﴿ غَيْرَ ﴾ لأنها حال لـ « مَنْ » وهي خارجة من الاسم الذي في ﴿ اضْطُرَّ ﴾[4] فقد عبر هنا بالحال والخروج ، ولكن المقصود من تعبيره بالخروج ليوضّح به صاحب الحال ، أو ليوضح به العامل في الحال . انظر توجيه قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾[5] قال : وقوله : ﴿ قَٰدِرِينَ ﴾ نصب على الخروج من نجمع »[6] .

كما عبر بالخروج في مقام الصفات المقطوعة للمدح أو للذم قال : « والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا وينصبون بعض المدح ، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام ، ومن ذلك قول الشاعر[7] :

---

(١) الأنعام ، آية : ١٥٥ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٦٥ ، وانظر ١ / ١٧١ ، ٣٠١ ، ٢ / ٦ ، ٣ / ٢٠٨

(٣) سورة المائدة ، آية : ٣ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٠١ .

(٥) سورة القيامة ، آية : ٤ .

(٦) معاني القرآن ٣ / ٢٠٨ ، وانظر ١ / ٣٦٥ .

(٧) القائل هو الخرنق ترثي زوجها ومن قتل معه ، انظر الخزانة ٢ / ٣٠١ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٤٤ ، وديوانها ص ٢٩ .

النازلين بكل معترك   والطيبين معاقد الأزر

وربما رفعوا « النازلين » و « الطيبين » ، وربما نصبوهما على المدح والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوله[1] .

نخلص مما سبق إلى أن « القطع » أعم من « الحال » ، لأنه يشمل « الحال » والمنصوب بفعل محذوف كما بينا ، كما أن « الخروج » ليس مرادفًا للحال ولا القطع ، وإنما هو تعبير يرد في مقام تعيين صاحب الحال أو تعيين عاملها .

ويبدو أن الكوفيين كانوا منذ وقت مبكر مترددين بين مصطلحي « القطع » و « الحال » ويظهر أن مصطلح « الحال » قد كتب له السيادة شيئًا فشيئًا في دوائر الدرس النحوي الكوفي ، وهو ما نلاحظه عند المقارنة بين عدد مرات ورود المصطلح عند الفراء ، ووروده عند ثعلب ، وتلميذه أبي بكر الأنباري ، حيث كثر التعبير عندهما بالحال أكثر من القطع . ويبدو أن الكوفيين المتأخرين اتجهوا إلى تخصيص « القطع » بما له دلالة على المنصوب بفعل محذوف ، كما اتجهوا إلى استخدام مصطلح « الحال » على ماهو معروف به عند البصريين .

* * *

الكناية والمكني[2] :

لما كان في الضمير من معنى الخفاء والاستتار أطلق عليه الكوفيون اسم المكني أو الكناية ، لأنه يرمز به عن الظاهر اختصارا . وهذه التسمية صحيحة مقبولة ؛ لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر وإن كان المكني أعم من الضمير فهو يشمل اسم الإشارة ، والاسم الموصول ، لأنهن جميعًا كنايات عن الأسماء الظاهرة[3] .

---

(١) معاني القرآن ١ / ١٠٥ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٥ ، ١٩ ، ٥٠ ، ٨٥ ، ١٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٢١ ، ومجالس ثعلب ١ / ٤٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٢٥٠ ، وابن يعيش ٣ / ١٨٤ ، والهمع ١ / ١٩٤ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٩٥ .

(٣) انظر مدرسة الكوفة ، د . مهدي المخزومي ص ٣١٤ .

فالكناية في اللغة تقابل الصريح ، قال ابن هانئ :

فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر[1]

ولما كان مدلول الكناية في اللغة يشمل غير الصريح من الألفاظ ، فقد كان من المفترض أو المتصور أن يكون هذا المصطلح شاملًا لأسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة ، بيد أن الكوفيين كما نقل عنهم وشاع في استعمالاتهم جعلوه مقصورًا على الضمائر دون الألفاظ الأخرى ذات الدلالات الإشارية ، كأسماء الإشارة والموصولات .

وبتأمل مصطلحي « الضمير » عند البصريين و « الكناية » أو « المكني » عند الكوفيين يدلنا على أن البصريين نظروا إلى لفظ الضمير أو شكله ، فعبروا عنه بهذا المصطلح لما لاحظوه فيه من ضمور لفظه حال الظهور ، واختفائه أحيانًا أخرى . على حين نظر الكوفيون إلى الجانب الدلالي حيث تعد الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة ، فعبروا بالكناية والمكني .

وقد ذكر النحاة أن الضمير والمكني عند الكوفيين مترادفان ، يقول ابن يعيش : « لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناهما واحد ، وإن اختلفا من جهة اللفظ » .

وأما البصريون فيقولون : « المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكني وليس كل مكني مضمرا[2] ، ذلك أن الكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازا ، وقد تكون بالأسماء الظاهرة وقد تكون بالمضمرات ، ولذلك نجد تعريف المضمر عند ابن يعيش : « أنه اسم[3] كني به عن اسم » ويتحقق معنى الكناية في الضمائر في ضمير الغائب ، وذلك لأنه دال على المعنى بوساطة الرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه »[4] .

(١) انظر التصريح على التوضيح ١ / ٩٥ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٨٤ ، وانظر الضمائر في اللغة العربية .
(٣) نفسه ٣ / ١٨٤ .
(٤) شرح الرضي ٢ / ٩٣ .

وليس معنى ذلك أن الكوفيين لم يعبروا بالضمير ، ولكن التعبير بالكناية عندهم أكثر من التعبير بـ« الضمير » ومن ورود التعبير بمصطلح « الضمير » عند الفراء قوله : « فلما لم يكن (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء وحسن ذلك في « ليس » أن تقول : ليس بقائم أخوك . و « ليس » فِعْل يقبل المضمر كقولك : « لست ولستا »[1] .

وقد ذكر ابن منظور في اللسان[2] أن سيبويه قد استعمل الكناية في علامة المضمر كما ذكر ذلك أيضا الزبيدي في تاج العروس .

وقد جارى الكوفيين في التعبير بمصطلح الكناية كثير من النحاة البصريين والمفسرين وأصحاب كتب القراءات ، فمن النحاة الذين عبروا بمصطلح « الكناية » النحاس في كتابه « إعراب القرآن » قال عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾[3] قال : « يا حرف النداء وأي نداء مفرد ضم ؛ لأنه في موضع المكني »[4] . ومن المفسرين القرطبي[5] ، كما شاع مصطلح الكناية كثيرًا في كتب القراءات كما شاع أيضا في كتب النحو ففي كتب القراءات ما يسمى بهاء الكناية[6] كما عقد ابن السراج بابا أسماه « الكنايات » . وهو علامات المضمرين المتصلة والمنفصلة[7] وقد ذكر صاحب إنباه الرواة أن للكسائيّ كتابًا يسمى « هاءات الكناية في القرآن الكريم »[8] .

* * *

---

(١) معاني القرآن ١ / ٤٣ .

(٢) انظر مادة « كني » .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٤٦ وانظر ١/ ١٩٥ .

(٥) انظر تفسير القرطبي ١ / ١٤٥ ، ٢٧٢ .

(٦) انظر الكشف ١ / ٤٢ ، ٢ / ٢٥٢ ، والنشر ١ / ٣٠٤ ، وسراج القارئ المبتدئ للشاطبي ص ٦٢ . وإتحاف الفضلاء ص ٣٤ .

(٧) الأصول ٢ / ١١٨ .

(٨) إنباه الرواة ٢ / ٢٧١ .

لـم يسـم فاعلـه
أوفعل مالم يسمَّ فاعلُه :

درس سيبويه المسائل النحوية التي درسها النحاة في باب النائب عن الفاعل في بابين :

الأول : باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول[1] .

الثاني : باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر[2] .

درس في الباب الأول الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، مثل « كسى » و « أعطى » وبين أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين إذا بني للمجهول رفع الأول على النيابة عن الفاعل ، وتعين نصب الثاني ، يقول : « كسي عبدُ الله الثوبَ ، وأعطي عبدُ الله المالَ » . رفعت عبد الله هاهنا كما رفعته في « ضُرِبَ » حين قلت : ضُرِبَ عبدُ الله وشغلت به كُسِيَ وأُعْطِي . كما شغلت به « ضُرِبَ » وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل »[3] .

أما عند البصريين الآخرين فقد تعددت تسميته عندهم . فسماه المبرد « المفعول الذى لا يذكر فاعله »[4] وسماه ابن السراج « المفعول الذى لم يسم من فَعَل به »[5] وقد عزا الخضري[6] هذه التسمية إلى الجمهور .

أما الكوفيون فقد عبروا عن ذلك بمصطلح « مالم يسم فاعله »[7] .

---

(١) الكتاب ١ / ٤١ .
(٢) نفسه ١ / ٤٣ .
(٣) نفسه ١ / ٤٢ .
(٤) المقتضب ٤ / ٥٠ .
(٥) الأصول في النحو ١ / ٧٦ وانظر المباحث الكاملية ٢ / ٦٤ .
(٦) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ١٦٧ .
(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١١٤ ، ٣٠١ ، ٣٥٧ ، وانظر ٢ / ٩١ ، ٣٣٢ ، وانظر ٣ / ١٨٦ ، ومجالس ثعلب ١ / ١١٣ ، وشرح المفضليات ٧٥١ ، وشرح القصائد السبع الطوال ١٣ ، ٤٨ ، ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٧٩ ، ٢٩٩ ، ٤٣٤ .

وقد ورد هذا المصطلح عند الفراء ليدل على شيئين :

الأول : على ما يقابل النائب عن الفاعل ، قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾[1] . قال : « وفي قراءة عبد الله ﴿ فلا رفوث ولا فسوق ﴾[2] . وهو الجماع فيما ذكروا رفعته « يعني الرفث » بأحل لكم لأنك لم تسم فاعله »[3] . وقال أيضا « وكان بعضهم يقرأ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ ﴾[4] فيرفع « القتل » إذا لم يسم فاعله ويرفع « الشركاء » بفعل ينويه »[5] .

وقد سماه أيضا فعل مالم يسم فاعله ، قال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ ﴾[6] ، قال وقد قرأ بعضهم « إنَّما حُرِّم عليكم الميتة » ولا يجوز هاهنا إلّا رفع الميتة والدم ؛ لأنك إن جعلت « إنما » حرفًا واحدًا رفعت « الميتة » و « الدم » لأنه فِعْل مالم يسم فاعله[7] .

الإطلاق الثاني :

وقد أطلق هذا المصطلح على ما يسمي بالفعل المبني للمجهول « قال عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴾[8] قال : « قرأ الناس أن يدخل لا يسمي فاعله »[9] . وقال عند

---

(١) البقرة ، آية : ١٨٧ .
(٢) البقرة ، آية : ١٩٧ .
(٣) معاني القرآن ١ / ١١٤ .
(٤) الأنعام ، آية : ١٣٧ .
(٥) معاني القرآن ١ / ٣٥٧ .
(٦) البقرة ، آية : ١٧٣ .
(٧) معاني القرآن ١ / ١٠٢ .
(٨) المعارج ، آية : ٣٨ .
(٩) معاني القرآن ٣ / ١٨٦ .

توجيه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] قال : « وقد قرأ عاصم فيما أعلم « نجي » بنون واحدة ، ونصب ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم له جهة إلّا تلك ؛ لأن مالم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه »[2] .

وقد ورد التعبير بالفعل المبني للمجهول عند أبي محمد القاسم الأنباري ، قال : « يقال : نبت المرأة على زوجها ، إذا ترفعت عليه . مأخوذ من النّبوة وهو الارتفاع وهي نابية على زوجها وزوجها مَنْبُوٌّ عليه ، لابد من « عليه » ليقوم مقام مالم يسم فاعله ، والزوجان مَنْبُوٌّ عليهما ، والأزواج مَنْبُوٌّ عليهم ، مَنْبُوٌّ واحد لايثنى ولا يجمع لأنه فعل للمجهول »[3] .

وقد انفرد ابن مالك بمصطلح « النائب عن الفاعل »[4] وتابعه طائفة من النحاة المتأخرين كابن هشام[5] وابن حمدون[6] والخضري[7] ، ثم اختصرت تسمية ابن مالك حتى أصبحت « نائب الفاعل » وقد شاعت هذه التسمية في أكثر الكتب النحوية الحديثة[8] .

والذى نلاحظه صدد هذا المصطلح أن الكوفيين أقرب إلى وضع المصطلح المختصر من البصريين ، فعبارات البصريين السابقة تبدو وكأنها شرح للظاهرة لا تسمية للمصطلح ، وكانت عبارة الكوفيين « مالم يسم فاعله » أكثر اختصارا ، ولذلك

---

(١) الأنبياء ، آية : ٨٨ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢١٠ .

(٣) شرح المفضليات ٧٥١ .

(٤) انظر التسهيل ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٢ .

(٥) انظر شرح اللمحة البدرية ١ / ٣٠٩ .

(٦) حاشية ابن حمدون على المكودي ١ / ١٣٤ .

(٧) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ١٦٧ .

(٨) انظر جامع الدروس العربية ٢ / ٢٥٠ ، والقواعد الأساسية للهاشمي ١٢٠ .

مال إليها كثير من البصريين والمتأخرين إلى أن وضع ابن مالك مصطلح « النائب عن الفاعل » فتحول إليه النحاة ، وقد نقح إلى « نائب الفاعل » الذي ساد إلى اليوم في النحو العربي لكونه أخصر وأيسر على المتعلم .

* * *

المجهـــول :

يسمي البصريون الضمير في النصوص الآتية ضمير الشأن أو القصة ، ويسميه الكوفيون « المجهول » ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾[5] وهو في القرآن الكريم كثير جداً[6] .

وله عند البصريين تسميات منها ضمير الشأن ، وضمير القصة ، وضمير الأمر ، وضمير الحديث[7] .

أما الكوفيون فيسمونه « المجهول »[8] . جاء في مجالس ثعلب : « مَنْ هو قائم جاريتك ، ومن هو تقوم جاريتك جيّد » ولا يقطع ، ولا ينسق عليه

---

(١) المائدة ، آية : ٧٢ .
(٢) غافر ، آية : ١٢ .
(٣) الأنبياء ، آية : ٩٧ .
(٤) الإخلاص ، آية : ١ .
(٥) الحج ، آية : ٤٦ .
(٦) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث الجزء الأول ص ١٥١ .
(٧) تعليق الفرائد ١ / ١٢٠ .
(٨) انظر الخصائص ٢ / ٣٩٧ وتعليق الفرائد ١ / ١٢٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٣٢ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٠٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ .

ويسمى مجهولاً[1] . وقد سماه أمرًا قال : « قال أبو العباس ، وقال أبو عثمان المازني إذا قلت : إن غدا يجيء زيد . على إضمار الأمر ، وتضمر الهاء فيرجع إلى غير شيء ، قال أبو العباس : وكل هذا غلط ، العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر ، لأن المجهول لا يضمر »[2] .

وقد ذكرنا عند حديثنا عن مصطلح « العماد » أن الفراء يسمي ضمير الشأن عمادًا قال عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[3] . قال : « هذه الهاء هاء عماد ، وهو اسم لا يظهر وقد فُسِّر »[4] .

وإنما سمى الكوفيون هذا الضمير « بالمجهول » ، لأنه لا يرجع على مذكور و لم يتقدمه ما يفسره ويعود عليه[5] . ويرى الرضي أن هذا الضمير : « كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه سؤال مُقَدَّر تقول : هذا الأمر مقبل ؛ لأنه سمع ضوضاء ، وجلبة ، فاستفهم الأمر فسأل : ما الشأن والقصة ؟ فقلت : هو الأمير مقبل أي الشأن هذا ، فلما كان المَعُود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر اكتفي في التفسير بخبر هذا المضمر الذي يعقبه بلا فصل ، لأنه معين للمسؤول عنه ومبين له »[6] .

وقد ذكر ابن جني في « الخصائص سبب تسميته بالمجهول بقوله : « وسمى الكوفيون هذا الضمير الضمير المجهول ؛ لأن تفسيره لا يكون إلّا بعده ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير ، ولما سمّاه الكوفيون بضمير المجهول »[7] . وتعليل ابن جني – في نظرنا – غير دقيق ؛ لأن بعض الضمائر

---

(1) مجالس ثعلب ٢ / ٣٨٦ .
(2) نفسه ، ١ / ٢٧٢ .
(3) سورة النمل ، آية : ٩ .
(4) معاني القرآن ٢ / ٢٨٧ ، وانظر ١ / ١٤٨ ، ٢ / ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٣ / ١٨٥ ، ٢٩٩ .
(5) انظر كشف المشكل في النحو ٣٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٣ ، ٢٨ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٢٠ ، والمساعد ١ / ١١٤ .
(6) شرح الرضي ٢ / ٢٧ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٢١ .
(7) الخصائص ٢ / ٣٩٧ .

في اللغة تعود على متأخر في اللفظ لتقدمه في الرتبة ، وقد تعود على متأخر في اللفظ والرتبة ، وفي هذه الأحوال جميعها لا يسمى الضمير مجهولًا ، ولا يتخيل فيه ذلك ، لأنه كما قدمنا يفسر أو يعود على مرجع يمكن أن يتمثل في كلمة واحدة .

وقد رجَّح الدماميني تسمية البصريين على تسمية الكوفيين بقوله : « وتسمية البصريين أولى ؛ لأنهم سموه بمعناه ، والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه »[1] .

وقد تكلم النحاة والبلاغيون والمحدثون عن الغرض من التعبير به ، فعند النحاة لا يخرج الغرض منه عن تفخيم الأمر وتعظيمه ، وذلك ناتج لما تشمل عليه الجملة المفسرة ، من شيء يراد الاعتناء به ، جاء في شرح المفصل لابن يعيش[2] : « وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة تفسّره ، وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر نحو : هو زيد القائم . أي الأمر « زيد قائم » وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه ، وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواعظ ، لما فيها من الوعد والوعيد ، ثم تدخل العوامل على تلك القضية » .

وأما البلاغيون فيرون أن سر التعبير به هو الإبهام أولًا ، ثم التفسير ثانيًا ليتمكن المعنى في ذهن السامع يقول القزويني : « لأن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرًا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن »[3] .

أما المستشرق « برجشتراسر » فيفسر التعبير به تفسيرًا لغويًا فيقول : « ومن

---

(١) تعليق الفرائد ٢ / ١٢٠ .
(٢) ٧ / ١١٠ .
(٣) الإيضاح ص ٥٣ .

خصائص العربية أن مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ربما كان ضميرًا للغائب لا علاقة له بالجملة الخبرية ، ولا راجع إليه منها . وفائدة هذا التركيب أنه يمكّن الناطق من إدخال « إن » و « أن » على الجملة الفعلية نحو : لا يفلح الظالمون . فهذا مما يشهد بمزية العربية شهادة مبينة ، فغيرها من اللغات قد يقدم أمثال « إن » على الجمل الفعلية وإن كان موضعها الأصلي أول الجملة الاسمية فقط ، والعربية أعدمت الشواذ ، وأقست قاعدة إلحاق « إن » وأخواتها بالجمل الاسمية فقط ، وهي مع ذلك اخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعلية اسمية بغير تغيير تركيبها لكي يمكن إلحاق « إن » وأخواتها بالجملة الفعلية بواسطة لا مباشرة[1] .

وهذا الجانب الذي أدركه « برجشتراسر » في بيان وظيفة ضمير الشأن في العربية حيث تتمكن من إدخال أمثال « إن » على الجمل الفعلية قد سبق إليه الفراء حين سمى هذا الضمير عمادًا ، وبين أن وظيفته تتمثل في تمكين « إن » وأمثالها من الدخول على الأفعال ، وأن هذا الضمير يشبه في هذا الحالة « ما » الزائدة التي تقع بعد أمثال « إن » فيأتي بعدها جملة فعلية نحو إنّما قام زيد[2] .

وللتشابه بين ضمير الفصل أو ما يسمى بالعماد وبين هذا الضمير المسمى بالمجهول أو ضمير الشأن ، وضع النحاة ضوابط للفرق بينهما وتتلخص هذه الضوابط في الأمور الآتية :

١ – أن الضمير المجهول لا يكون إلّا ضمير غيبة وأما ضمير « العماد » أو « الفصل » ، فإنه يكون ضمير غيبة ، وحضور . وقد جمع السيوطي نقلًا عن صاحب البسيط الأوجه التي يخالف فيها ضمير الشأن ضمير الفصل في عشرة وجوه ؛ أحدها ماسبق ، وباقي الوجوه هي :

---

(١) التطور اللغوي ص ٦١ .

(٢) انظر مصطلح : العماد .

٢ – أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب ، فإنه لابد له من ظاهر يعود عليه لفظًا أو تقديرا .

٣ – أنه لا يعطف عليه .

٤ – أنه لا يؤكد .

٥ – أنه لا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر .

٦ – لا يجوز تقديم غيره عليه ، وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه .

٧ – لا يشترط عود ضمير من الجملة إليه ، وغيره من الضمائر إذا وقع خبره جملة لابد فيها من ضمير يعود إليه .

٨ – لا يفسر إلّا بجملة ، وغيره من الضمائر يفسَّر بالمفرد .

٩ – الجملة بعده لها محل من الإعراب .

١٠ – لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه[1] .

وقد اشترط البصريون أن يكون مفسره جملة ، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد مرفوع نحو كان قائما زيد ، وظننته قائمًا عمرو . كما أجاز الكوفيون تفسيره بالفعل المبني للفاعل أو المبني للمجهول ؛ فيجوز عندهم : إنه قام زيد ، وإنّه ضُرِبَ . وقد ناقش هذه الآراء ابن هشام النحوي في كتابه « المغني »[2] .

ويرى ابن مالك أن الضمير المجهول لا يفسر إلّا بجملة خبرية قد صرح بجزأيها ، ويتعين إبرازه إذا كان مبتدأ أو كان اسم « ما » وكان منصوبا في بابي إنّ وظن ، ويستكن في بابي كان وكاد[3] ، على حين يرى مكي القيسي أن الضمير المجهول لا يفسر إلّا بالجملة السالمة من حروف الجر[4] وقد اتفق أكثر

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) المغني ٦٣٧ .

(٣) التسهيل ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٣ .

النحاة على أنه اسم معرب حسب العوامل الداخلة عليه ، ولم يخالف في ذلك إلّا ابن الطراوة الذي يرى أن هذا الضمير حرف[1] .

* * *

المحـل أو الصفـة :

يسمى البصريون المفعول فيه « ظرفا » أما الكوفيون فيرفضون هذه التسمية إذ الظروف ليست بالضرورة متناهية الأقطار ، والأبعاد ، ثم إن من ظروف المكان ما ليس كذلك وعلى ذلك فقد أطلقوا عليها « المحل » أو « الصفة » .

ومن تسمية الظرف محلًا عند الفراء قوله : « لأن الاسم إذا كان في معنى الصفة أو المحل قوي إذا أسند إلى شيء ، ألا ترى أن العرب يقولون : هل رجل دونك ؟ وهل رجل دونُ ؟ فيرفعون إذا أفردوا وينصبون إذا أضافوا »[2] . ويقول أيضا : « إذا رأيت الاسم مرفوعًا بالمحل مثل عندك ، وفوقك ، وفيها . فأنث وذكر في المؤنث ، ولا تؤنث في المذكر ، وذلك لأن الصفة لا يُقدَّر فيها على التأنيث كما يُقدَّر في قام جاريتك : على أن تقول : قامت جاريتك ؛ فلذلك كانت في الصفات الإجراء[3] على الأصل[4] .

وقد سمى الجار والمجرور محلًا ، ويدل على ذلك ما ذكره في القول السابق من قوله : « إذا رأيت الاسم مرفوعًا بالمحال مثل : عندك ، وفوقك ، وفيها . فقد أدخل مع الظرف أيضا صفة حيث قال : « إذا كان في معنى الصفة والمحل »[5] .

---

(١) انظر همع الهوامع ١ / ٢٣٢ ، والبسيط ١ / ١٧٦ .
(٢) معاني القرآن ١ / ١١٩ .
(٣) معنى الإجراء عدم الصرف انظر مصطلح الإجراء من هذا البحث .
(٤) معاني القرآن ٢ / ٣٦٢ .
(٥) نفسه ١ / ١١٩ .

وقد تبع الكوفيون الفراء في هذه المصطلحات ، قال أبو العباس ثعلب : « وإذا أفرد[1] الصفة رفع ، زيد خلفُ، وزيد قدامُ ، وزيد فوق ، والصفة تؤدي عن الفعل ، فإذا أضاف أدت وقامت مقام الفعل والمكني »[2] . وقال أيضا : « والأوقات تضاف ، ولا تضاف فتقول : زيد ضاربٌ اليومَ عمرا ، وضاربُ اليومِ عمرا . وكذلك في الصفات . زيد ضاربٌ خلفَك عمرا ، وضاربُ خلفِك عمرا »[3] .

ويلاحظ أن ثعلبًا سمى الظروف المكانية صفات على حين سمى الظروف الزمانية أوقاتًا ، وهذا مادرج عليه في التعبير[4] .

وإنما سمي الكوفيون الظروف محالا ، وذلك لحلول الأشياء فيها فقد شبهوها بالأواني التي تحل الأشياء فيها[5] ، أو لأن الأصل في نحو : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو .حلَّ أمامك زيد ، وحلَّ في الدار زيد . فحذف الفعل واكتفى بالظرف عنه ، وهو غير مطلوب ، فلما صح أن يحل محلها الفعل سميت محالًا[6] .

وقد علل ابن أبي الربيع سبب تسمية حروف الجر صفات بقوله : « لأنها تدل فيما بعدها على صفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : جلست في الدار . « ففي » يدل على أن الدار وعاء للجلوس ، وكذلك إذا قلت جئت من الدار إلى المسجد . « فمِنْ » يقتضي أن الدار مبدأ المجيء وإلى دالة على أن المسجد منتهى المجيء فَتُفْهِمُك هذه الحروف معاني وتوجب في الدار صفات »[7] .

---

(١) الإفراد أي عدم الإضافة .
(٢) مجالس ثعلب ١ / ٦٤ .
(٣) نفسه ١ / ١٧٥ .
(٤) نفسه ١ / ٢٦٦ ، ٢ / ٥٢٣ .
(٥) أسرار العربية ص ١٧٧ .
(٦) الإنصاف ، المسألة السادسة .
(٧) البسيط ٢ / ٨٣٨ .

وقد تضاربت الآراء في نسبة هذين المصطلحين – أعني – المحل والصفة فقد ذكر ابن السراج في الأصول أن الذي يسمى الظروف صفات هو الكسائيّ ، والذي يسميها المحال هو الفراء قال : « واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائيّ صفة والفراء يسميها محالًا »[1] ، ثم بين أن الكوفيين إذا كان الظرف غير محل للأسماء سموه الصفة الناقصة على حين يسميه البصريون لغوا[2] .

وقد ذكر صاحب تاج العروس وصاحب لسان العرب أن الذى يسمي الظروف محالًا هو الكسائيّ ، والذي يسميها صفات هو الفراء ، وهو غير ما ذكره ابن السراج كما مر . جاء في « تاج العروس » والصفات في الكلام التي تكون مواضع لغيرها تسمى ظروفًا نحو أمام ، وقدّام ، وأشباه ذلك ، والخليل يسميها ظروفًا ، والكسائيّ يسميها المحال ، والفراء الصفات والمعنى واحد[3] .

وقد رأينا في النصوص السابقة المنقولة عن الفراء أنه يعبر بكلا المصطلحين « المحل والصفة » .

وقد رجح الدكتور مهدي المخزومي تسمية الكوفيين على تسمية البصريين معللًا ذلك بأنه أقرب إلي واقع اللغة ومنطقها ، ثم قال : « ومجافاة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح ، فلم تعرف العربية كلمة « الظرف » بهذا المعنى ؛ لأن الظرف هو الوعاء ، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية لموجودات غني بالتأثر بالفلسفة »[4] . وقد اعتذر العلماء عن البصريين بأن ذلك من باب التجوز ، ولا مشاحة في الاصطلاح[5] ولا غبار على ماذكره

---

(١) الأصول ١ / ٢٠٤ .
(٢) نفسه ١ / ٢٠٥ .
(٣) انظر تاج العروس واللسان مادة « ظرف » .
(٤) مدرسة الكوفة ... ص ٣١٠ .
(٥) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ١٢٥ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٣٣٧ .

الدكتور مهدي المخزومي ، فالواقع أن مصطلح « المحل » يبدو موفقا ومناسبًا لمسماه بيد أن الكوفيين – في تصورنا – ليسوا موفقين في إطلاقهم مصطلح « الصفة » مريدين به مرادف المحل والظرف ؛ لأن هذا الاسم أي « الصفة » عبروا به أحيانًا مرادفًا « للنعت » وبالتالي فإن وضعه مصطلحًا للمحال يؤدي إلى الاشتراك اللفظي ، والمطلوب في الاصطلاح الدقة والتحديد[1] .

المستقبل :

استعمل الكوفيون في مقابل « المضارع » مصطلح « المستقبل »[2] إشارة إلى الدلالة الزمانية ، كما استعملوا « يَفْعَل »[3] إشارة إلى الصيغة .

قال ثعلب : « فَاعَلْتُ وفَعْلَلْتُ ، وأَفْعَلْتُ كله يجيء بالضم في الاستقبال »[4] .

وقال أيضا : « وفتحت مستقبلات وَضَع يَضَع ، ووَهب يَهَب وأشباهها ؛ لأنها من حروف الحلق »[5] ويرى الزجاج[6] أنه لا يكون إلّا للمستقبل ، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره ، ولذلك لم يعبر في كتابه « الجمل » إلّا بالمستقبل[7] كما أنكره أيضا بعض المتكلمين[8] .

أما البصريون فقد سموه « المضارع » إشارة إلى فعل الحال والاستقبال ، وفيه أيضا إشارة إلى مشاركة الاسم ومضارعته في قبول علامات الإعراب وغيرها من العلامات .

---

(١) انظر مصطلح « النعت » .
(٢) انظر مجالس ثعلب ١ / ٢٣١ ، ٢ / ٣١٨ ، ٣٩٥ ، ٤٤٧ . والمذكر المؤنث لأبي بكر الأنباري ١٢٣ ، ١٤٣ .
(٣) معاني القرآن ١ / ٣ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٤٠٩ .
(٤) مجالس ثعلب ١ / ٣٩ .
(٥) نفسه ٢ / ٣٦ .
(٦) معاني القرآن للزجاج ٣٩ ، ٥٤ ، ٧٨ .
(٧) انظر الجمل ٨ ، ٢٩ ، ٨٤ ، ١٨٥ ، ٣٥٦ ، ٤٠١ .
(٨) شرح ابن يعيش على المفصل ٧ / ٤ .

وتعبير الكوفيين يعطي اعتبارا للدلالة الزمانية أكثر من الصيغة أو بعبارة أخرى يجعل اعتبار الجانب الدلالي مُقدَّمًا على الجانب الشكلي . وعلى هذا فالكوفيون يقسمون الأفعال إلى ثلاثة أقسام هي : الماضي ، والمستقبل ، والفعل الدائم . كما أورده الزجاجي في كتابه « الإيضاح في علل النحو »[1] .

ومن المشهور أن الكوفيين يرون أنّ فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع ، ولكنه يختلف عنه ، لأنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة للتخفيف ، وذلك أنه لما كثر استعمال الأمر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوا اللام مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف – كما أسلفنا – فأصل (اضرب) « لِتضرِب » ثم يكون : « ضرِب » بعد الحذف فجيء بالهمزة توصلًا للنطق بالساكن[2] .

وقد اعتمد بعض العلماء تسمية الكوفيين ، ومن هؤلاء الزجاجي في الجمل – كما مر – وحيدرة اليمني الذى قسم الأفعال إلى ثلاث أقسام هي : الماضي ، والمستقبل والحال .

وقال : « هذه قسمة صحيحة ؛ لأن الفعل لا يقع إلّا في زمان ، والأزمنة ثلاثة فقال تعالى : ﴿ لَهُ مَابَيْنَ أَيْدِينَا ﴾[3] فدل على زمان المستقبل ، ثم قال : ﴿ وَمَا خَلْفَنَا ﴾ فدل على زمان الماضي ثم قال : ﴿ وَمَابَيْنَ ذَلِكَ ﴾ فدل على زمان الحال »[4] . وقد لاحظت أن النَّحاس في إعراب القرآن لا يعبر إلا بالمستقبل[5] .

---

(١) انظر ص ٨٦ .
(٢) للتفصيل في هذه القضية انظر الإنصاف ، المسألة الثانية والسبعون .
(٣) سورة مريم ، آية : ٦٤ .
(٤) كشف المشكل في النحو ص ٢٠٠ .
(٥) إعراب القرآن ١ / ٢ ، ٥ ، ١٢٣ ، ١ / ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٨٧ ، ٣٢٨ .

وقد سمى الرازي حروف المضارعة التي هي : الألف ، والتاء ، والياء ، والنون حروف الاستقبال[1] .

وقد قسم الزجاجي الأفعال إلى ثلاثة وهي : فعل ماض ، وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم . ويرى أن فعل الحال في الحقيقة مستقبل[2] ؛ لأنه يكون أولًا ، فكل جزء خرج منه إلى الوجود في حيز المضي ، ولهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل[3] .

والملاحظ من قبلنا – صدد هذه القضية التصنيفية – أن الكوفيين جعلوا الاعتبار الدلالي أساسًا لتصنيفهم فدلالة المستقبل الزمني لها أفعال خاصة بها ، والفعل الدائم أى ذو الزمن المستمر يعد من الأفعال رغم أنه عند البصرين ومن تابعهم من الأسماء كما بيّنا ذلك عند حديثنا عن مصطلح « الفِعْل الدائم » .

أما البصريون ، فقد جعلوا الجانب الشكلي أساس التصنيف ، فالأفعال ثلاثة هي الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ولكل منها علامات شكلية أي لفظية يتميز بها عن قسيميه ، وليس عندهم فعل دائم وما هو من الأقسام ؛ لأنه يندرج فيما يقبل علامات الأسماء الشكلية .

والواقع أن تصنيف اللغة وفقًا للأنماط أو النماذج الشكلية المتمايزة يبدو – في نظرنا – أدق منهجًا ، وأصوب في الدرس النحوي ؛ لأن الأنماط أو الصيغ الشكلية يمكن التمييز بينها بسهولة عن طريق بعض العلامات ، أو عن طريق تمايز الصيغ والأشكال وهو مالا يتضح عند إقامة الأقسام التصنيفية على أسس دلالية بحتة .

---

(١) ثلاث رسائل في الحروف للخليل بن أحمد ، وابن السكيت والرازي ص ١٤٠ ، ١٥٠ .
(٢) انظر الجمل ص ٧ والإيضاح في علل النحو ص ٨٦ .
(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٧٨ .

إن تقسيم الأفعال في العربية وفق المدلول الزمني لا يمكن اطراده ؛ ذلك أن الزمن في العربية تتدخل فيه عناصر سياقية لفظية ومقامية يمكن أن تجعل الفعل الماضي دالًا على المستقبل إذا وقع مثلًا بعد إن الشرطية ، كما تجعل المستقبل « المضارع » دالًا على الماضي بعد « لَمْ » مثلًا ، كما تجعل الماضي في سياق الوعد المقامي دالًا على المستقبل . ولهذا فإن التصنيف الشكلي يبدو أدق ، وأوضح تمثيلًا للواقع اللغوي .

* * *

النسـق :

ورد النسق منسوبًا إلى الكوفيين عند بعض النحاة . قال ابن يعيش : « ويسمى عطفًا بحرف ، ويسمى نسقًا . فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين » . وقد شرح ابن يعيش معنى العطف والنسق بقوله : « وإنما سمي هذا القبيل عطفًا ؛ لأن الثاني مثني إلى الأول محمول عليه في إعرابه ، والنسق من قولهم : ثغر نَسَق . إذا كانت أسنانه مستوية ، فلما شارك الثاني الأول ، وساواه في إعرابه سمي نسقا »[1] .

وقد فسره أيضا صاحب « تاج العروس » تفسيرًا لا يختلف كثيرًا عن تفسير ابن يعيش يقول : « نسق الكلام نسقا ، عطف بعضه على بعض . وقال الليث : النسق كالعطف على الأول . وقال ابن سيده : والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق ، لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئًا بعده جرى مجرى واحدا »[2] .

وأما البصريون وعلى رأسهم سيبويه فإنه سماه « باب الشركة »[3] والمبرد

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ، ٧٤ ، ٨ / ٨٨ ، وانظر المساعد ٢ / ٤٤١ ، والتصريح على التوضيح ٢ / ١٣٤ .

(٢) انظر تاج العروس مادة « نسق » .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٧٧ ، ٣٨٢ ، ٣ / ٥٢ .

يسميه « العطف »[1] وابن السراج يسميه « العطف بحرف »[2] .

وأما ابن مالك فقد سمّاه « عطف النسق » كما سماه « المعطوف عطف النسق »[3] . وقد تردد التعبير بمصطلح « النسق » كثيرًا عند الفراء في معاني القرآن ومن أمثلة ذلك قال الفراء : « وقد قرأ بعض القراء : ﴿ أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾[4] . يستفهم في ﴿ أَتَّخَذْنَـٰهُمْ ﴾ بقطع الألف لينسّق عليه ﴿ أَمْ ﴾ ؛ لأن أكثر ما تجيء مع الألف ، وكل صواب وقال أيضا : « وكذلك تفعل العرب في « أو » فيجعلونها نسقًا مفرقة لمعنى ما صلحت فيه « أحد » و « إحدى » كقولك : اضرب أحدهما زيدا أو عمرا ... »[5] . وقال عند قوله تعالى : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾[6] قال : « تقرأ بالرفع والنصب فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة ﴿ ٱلَّذِى ﴾ ، ومن نصب أخرجها من الصلة ، وجعلها جوابًا لـ ﴿ مَنْ ﴾ ؛ لأنها استفهام »[7] .

وقد ورد عنده التعبير بالعطف ولكنه قليل جدًا مقارنة بالنسق ومن ذلك ما قاله عند توجيه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[8] قال : « إن شئت جعلت ﴿ فَتَكُونَا ﴾ جوابًا نصبًا ، وإن شئت عطفت على أول الكلام فكان جزما »[9] .

---

(1) المقتضب ٣ / ٢٧٩ ، ٤ / ١١١ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٤ .
(2) الأصول ٢ / ٥٥ .
(3) انظر شرح الكافية الشافية ١١٩٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٠٦ .
(4) سورة ص ، آية : ٦٣ .
(5) معاني القرآن ١ / ٧٢ .
(6) سورة البقرة ، آية : ٢٤٥ .
(7) معاني القرآن ١ / ١٥٧ ، وانظر ١ / ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٧٣ ، ٣ / ٢٢٦ .
(8) سورة البقرة ، آية : ٣٥ .
(9) معاني القرآن ١ / ٢٦ ، وانظر ١ / ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، وانظر ٢ / ٢٩١ ، ٣٢٧ .

وقد تابع الكوفيون الفراء في التعبير بمصطلح « النسق » ، وقد اقتصر بعضهم على التعبير « بالنسق » فقط دون التعبير « بالعطف » ؛ ومن هؤلاء القاسم الأنباري في « شرح المفضليات »[1] وابنه أبو بكر الذي عبّر كثيرًا بالنسق من خلال كتابيه « شرح القصائد السبع الطوال »[2] و « المذكر والمؤنث » . كما شاع مصطلح النسق كثيرًا عند ثعلب في مجالسه قال : « قال أبو العباس : « عبد الله حدثني وعمرو ، يكون نسقًا على ما في « حدثني » ولا يكون على الأول »[3] .

والواقع أن مصطلح « النسق » مناسب لموضوعه ، فاللفظ في اللغة فيه دلالة على المساواة ، وهذه الأحرف تدخل نوعًا من الشركة أو التنسيق على مادخلت عليه . ويبدو أن هذا المصطلح قد شاع في بيئة الكوفيين بيد أنه كان يداخله مصطلح « العطف » البصري الذى عبر به الفراء قليلا .

وللنسق ميزة التحديد أو التخصيص بالحروف ، ولهذا السبب استعمله كثير من النحاة الخالفين ، وكان له قدر من السيادة في الاستعمال لاسيما في الكتب التعليمية التي تحرص على التحديد وتجنب الإلباس ما أمكن ، ففي هذا المصطلح تعبير عن العطف بواسطة الحروف دون أن ينصرف الذهن إلى التابع المسمى بـ « عطف البيان » .

ومن المعروف كما قدمنا أن المتأخرين أفادوا من مصطلحي البصريين والكوفيين جميعا في تعبيرهم « عطف النسق » أو « المعطوف عطف النسق » ، وقد قدّر لمصطلح « عطف النسق » أن يسود في البيئة النحوية في مراحلها المتأخرة .

* * *

---

(١) انظر شرح المفضليات ص ١٢٩ ، ٢٣٤ ، ٥٠٩ ، ٥٩٠ ، ٦٩٠ .
(٢) شرح القصائد السبع الطوال ص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٩٦ ، ١٦٢ ، ١٩٢ .
(٣) مجالس ثعلب ١ / ١٤٦ ، وانظر ١ / ٦٠ ، ٣٢٤ ، وانظر ٢ / ٣٦٨ .

النصب على غير وقوع من الفعل عليه :

أطلق الفراء هذا التعبير تعليلًا لنصب المصدر مفعولًا لأجله ، وقد يسميه « النصب على التفسير وليس بالفعل » قال عند توجيه قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[1] قال : « فنصب ﴿ حَذَرَ ﴾ على غير وقوع من الفعل عليه ، ولم ترد يجعلونها حذرًا ، وإنما هو كقولك : أعطيتك خوفًا وفرقا . وأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ، وليس بالفعل »[2] .

واستخدام هذه العبارة أو هذا الوصف مصطلحًا للمفعول لأجله يشوبه أن ما ينتصب من الأسماء من غير وقوع الفعل عليه يشمل جميع المنصوبات ماعدا المفعول به « كالظرف » المفعول فيه ، والأحوال والتمييز . فتخصيصه بالمفعول لأجله فيه نظر . ويبدو أن الفراء استخدم هذه العبارة للمفعول لأجله وصفًا له أو بيانًا لسمة من سماته ، وهذه الصفة ليست خاصة به ، وإنما تشمل المنصوبات ماعدا المفعول به .

ولعل عبارة الفراء كانت بداية أو محاولة لوضع مصطلح للمفعول لأجله ؛ لأن سائر المنصوبات الأخرى لها عند الكوفيين مصطلحات تخص كلا منها على حين بقي هذا النوع من المنصوبات غير ذي مصطلح مميز له عند الكوفيين ، ولكن هذه العبارة لم يكتب لها – لطولها – أن تستقر أو يعبر بها إلّا قليلًا وسادت المصطلحات المختصرة كالمفعول لأجله أو المفعول السببي .

النعــــت :

تكاد تجمع كتب اللغة أن هناك فرقًا بين النعت والصفة من حيث المعنى . فالنعت يطلق على وصف الشيء بما فيه من حسنٍ ، ولا يكاد يطلق على القبيح إلّا بتكلف بعيد مثل قولهم : هذا نعت سوء .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٩ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٧ .

ومعنى هذا أن النعت خاص بالأوصاف المحمودة ، والمستحسنة ، ولا يكون في الأوصاف القبيحة والمستهجنة .

جاء في « تاج العروس » قال ابن الأثير : « النعت وصف الشيء بما فيه من حسن ، ولا يقال في القبيح إلّا أن يتكلف فيقول : نعت سوء »[1] .

وقد نسب أحمد بن فارس في « مقاييس اللغة » وفي « الصاحبي » هذا القول إلى الخليل بن أحمد ، جاء في مقاييس اللغة : النعت وهو وصفك الشيء بما فيه من حسن . كذا قال الخليل[2] وجاء في الصاحبي : « وذكر الخليل أن النعت لا يكون إلّا في محمود وأن الوصف قد يكون فيه وفي غيره »[3] .

وقد خالف صاحب القاموس أكثر المعجمات العربية حيث إنه لا يرى أن هناك فرقًا بين النعت والصفة فهما عنده بمعنى واحد . قال : « النعت والوصف مصدران بمعنى واحد ، والصفة تطلق مصدرًا بمعنى الوصف ، واسمًا لما قام بالذات كالعلم والسواد »[4] . وقد أخذ بهذا المفهوم السابق وهو إطلاق النعت على الصفات المحمودة أكثر المعجمات العربية وفسرت على هذا المفهوم بعض الأساليب العربية .

جاء في أساس البلاغة في مادة « نعت » فرس نعت : بليغ في العتق ، وجاء في التكملة والذيل والصلة للصغاني قوله : « فرس نعت للذي هو غاية في العتق » وقال أيضا : « فرس نعت ، ومنتعت إذا كان موصوفًا بالعتق والجودة والسبق » .

وقد اتجهت بعض كتب اللغة إلى تفسير النعت تفسيرًا آخر يختلف نوع اختلاف عن تفسيره السابق فيرى أبو هلال العسكري : « أن النعت هو

---

(١) انظر تاج العروس واللسان مادة « نعت » .
(٢) مقاييس اللغة مادة « نعت » .
(٣) الصاحبي ٨٨ .
(٤) القاموس مادة « نعت » .

النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ، ولذا قالوا : هذا نعت الخليفة كمثل قولهم : الأمين ، والمأمون ، والرشيد . وقالوا : أول من ذكر نعته على المنبر الأمين . ولم يقولوا : صفته ، وإن كان قولهم : الأمين صفة له عندهم ؛ لأن النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها مالا تفيده الصفة » .

ولكن العسكري بيّن أن النعت والصفة قد يتداخلان فيقع كل واحد منهما موضع الآخر وذلك لتقارب معناهما ، وكما أنه يجوز أن يقال : الصفة لغة ، والنعت لغة أخرى ، ولا فرق بينهما في المعنى[1] .

وبالتأمل في الفروق السابقة يتبين أن النعت فيه الخصوصية ، وأن الصفة فيها العموم ، وهو ما عبر عن جانب منه ثعلب بقوله : « النعت ما كان خاصًا بمحل من الجسد كالأعرج ، مثلا والصفة للعموم كالعظيم والكريم »[2] .

وقريب من هذا ما حكاه أبو هلال العسكري عن أبي العلاء المعري حيث يقول : « النعت لما يتغير من الصفات ، والصفة لما يتغير ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعت . قال : فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله ؛ لأنه يفعل ولا يفعل ، ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير »[3] . فعلى قوله فالله يوصف ولا ينعت ولهذا يقال : صفات الله ولا يقال نعوته[4] .

وقد عارض الدنوشري من يقول : الواجب أن تقول : صفات الله . ولا تقول : نعوته وبيّن أن إطلاق النعوت على صفات الله واقع في كلام الأئمة[5] .

وقد لاحظت عند قراءتي لـ « معاني القرآن » للفراء أنه إذا أراد أن يعرب

---

(١) الفروق في اللغة ، ١٨ .

(٢) انظر تاج العروس ، مادة « نعت » .

(٣) الفروق ص ١٨ .

(٤) انظر حاشية ياسين على التصريح ٢ / ١٠٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٧ .

(٥) يس على التصريح ٢ / ١٠٨ والصبان على الأشموني ٣ / ٥٧ .

صفات الله يعبر بمصطلح « الصفة » غالبا ، قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[1] قال : وقرأ الناس ﴿ ٱلْمَتِينُ ﴾ رفع من صفة الله تبارك وتعالى[2] .

وقد قال أيضا عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾[3] قال الفراء : « وقد قرأها عاصم ﴿ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾ خفضًا في الإعراب من صفة الله تعالى »[4] .

أما عند النحاة فقد صرح ابن يعيش أن النعت والصفة بمعنى واحد[5] ، وهو ماجرى عليه أكثر النحاة المتقدمين والمتأخرين ، فلم يفرقوا في التعبير بين ما هو صفة محمودة أو صفة قبيحة ، أو ماهو وصف بالحلية كالطويل والقصير ، وما هو صفة بالفعل كضارب وقائم ، وعلى الرغم أن سيبويه لم يصرح بهذه التفرقة فإنه يظهر من تمثيله في « الكتاب » أنه لا يفرق في التعبير بين النعت والصفة في المدلول الاصطلاحي ، وإنما هما عنده بمعنى واحد . قال سيبويه : « وأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : « مررت برجل ظريف »[6] ومنه عنده : « مررت برجل شر منك »[7] ومنه : « مررت برجل حسن الوجه » . نعت الرجل بحسن وجهه[8] ومنه : « مررت برجل رجل سوء »[9] .

---

(١) سورة الذاريات ، آية : ٥٨ .
(٢) معاني القرآن ٣ / ٩ ، وانظر ٣ / ١١٦ .
(٣) سورة سبأ ، آية : ٣ .
(٤) معاني القرآن ٢ / ٣٥١ ، وانظر ١ / ١٥٤ ، ٣٢٨ .
(٥) شرح المفصل ٣ / ٤٧ .
(٦) الكتاب ١ / ٤٢١ .
(٧) نفسه ١ / ٤٢٣ .
(٨) نفسه ١ / ٤٢٤ .
(٩) نفسه ١ / ٤٣٠ .

ويظهر من هذه الأمثلة ومن غيرها مما هو كثير في كتابه أنه لا يفرق بينهما في التعبير من حيث المعنى ، وإنما ينصب اهتمامه على المتابعة في الإعراب ليس غير ؛ فجعل المصطلحين متعاقبين بدلالة واحدة معبرًا أحيانًا بالنعت وأحيانًا بالصفة ، فلم يجعل للنعت مدلولًا أخص من الصفة سواء أكانت الخصوصية بالحسن دون القبيح ، أم كانت بالثابت دون المتغير أم بغير ذلك من وجوه التخصيص التي تصورها بعض النحاة واللغويين الذين عرضنا لهم ، وهذا دليل على أنه يعد مصطلحي « النعت » و « الصفة » متساويين في الدلالة .

وقد تابع المبرد وابن السراج سيبويه فى عدم التفرقة بينهما يقول المبرد : « فأما النعت فمثل الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعاقل ، والأحمق فهذه كلها نعوت جارية على أفعالها ؛ لأن معنى الجاهل المعروف بأنه يجهل ، والطويل المعروف بأنه طال ، فكل ما كان من هذا فعلًا له أو فعلًا فيه فقد صار حلية له »[1] .

وقد صرح أكثر من واحد من النحاة أن النعت من مصطلحات النحو الكوفي فقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله : « إن التعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة »[2] . وقد عبر سيبويه بمصطلح النعت كما عبر بمصطلح الصفة ، وتابعه أكثر البصريين ، ولكن التعبير عندهم بالصفة أكثر من التعبير بالنعت ؛ لأن الصفة عنده تطلق على النعت والحال والتمييز ، يقول : « واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل . ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك : هذا زيد ذاهبا . ويوصف بالشيء الذي ليس له ، ولا اسمه كقولك : هذا درهم وزنًا لا يكون إلّا نصبا »[3] . وقد

(١) المقتضب ٣ / ١٨٢ ، وانظر الأصول في النحو ٢ / ٢٣ - ٢٧ .
(٢) همع الهوامع ٥ / ١٧١ ، وانظر المساعد ٢ / ٤٠١ .
(٣) الكتاب ٢ / ١٢١ .

يطلق على التوكيد الصفة يقول : « ولا يقع هو في موضع الذي في « فَعَل » لو قلت : فعل هو لم يجز إلّا أن يكون صفة[1] .

وسيبويه يقصد هنا توكيد الضمير المستتر في الفعل بالضمير البارز المنفصل كما في قولنا : زيد كتب هو . وكما في قوله تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾[2] ، فالضمير البارز المنفصل ليس هو الفاعل ، وإنما هو توكيد للفاعل المستتر ، فالنعت أكثر ترددا في المصادر الكوفية « كمعاني القرآن » ، و « مجالس ثعلب » ، و « شرح القصائد السبع الطوال » لأبي بكر الأنباري .

فالفراء لا يكاد يعبر بالصفة إلّا ما ذكرناه مما يتعلق بصفات الله سبحانه وتعالى . ولاشك أن النعت بصري المولد والنشأة حيث تكرر في كتاب سيبويه وإن كان التعبير به أقلّ من الصفة ، ولكن يبقى الفضل الأول للبصريين ، أما الكوفيون فقد نسبه النحاة إليهم ، وذلك لاقتصارهم عليه في التعبير دون الصفة ، فلا بأس من عده من مصطلحات الكوفة ، وليس من مصطلحات البصرة حيث فضلوه على المصطلح الآخر .

* * *

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٣٥ ، والأعراف ، آية : ١٩ .

الفصل الثالث

مصطلحات الإعراب والبناء



مصطلحات الإعراب والبناء

ألقاب الإعراب والبناء :

البصريون يفرقون بين ألقاب الإعراب والبناء قال سيبويه : « الرفع والجر والنصب والجزم في الإعراب . وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة »[1] .

وقد تابعه البصريون في ذلك قال المبرد : « وإعراب الأسماء على ثلاثة ؛ على الرفع والنصب والجر » ثم قال : « وإن كان مبنيًا لا يزول من حركة إلى أخرى نحو حيثُ ، وبعدُ . قيل له : مضموم ، ولم يقل : مرفوع . وأين وكيف يقال له : مفتوح ، ولا يقال : منصوب . ونحو : هؤلاء وحذام وأمسِ ، مكسور ، ولا يقال له : مجرور »[2] .

ويبدو أن التزام هذه المصطلحات على هذا الوجه الدقيق الذي يفرق بين ألقاب الإعراب والبناء لم يكتب له الاستقرار إلّا عند البصريين المتأخرين حيث ظل الخلط في استخدام هذه المصطلحات واردًا عندهم في بعض المواضع جريًا - فيما يبدو - على ما اعتاده أسلافهم الذين لم يخصصوا هذه المصطلحات ويتضح هذا الخلط في الاستعمال عند سيبويه والمبرد على الرغم من التفريق النظري ، ولكنهم لم يلتزموا بهذا التفريق في المجال التطبيقي ، فلم يفرقوا بين ألقاب الإعراب والبناء ، جاء في الكتاب : « ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ »[3] . قال ذلك عند حديثه عن إعراب المنادى المفرد أي الذي لم يضف ، وقال أيضا : « والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب »[4] .

---

(١) الكتاب ١ / ١٣ - ١٥ .
(٢) المقتضب ١ / ٤ ، وانظر الأصول في النحو ١ / ٤٥ .
(٣) الكتاب ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ .
(٤) نفسه ٢ / ١٨٣ .

وقد عبر بالجزم في مقابل البناء على السكون ، قال عند حديثه في ندب المضاف إلى ياء المتكلم نحو : « واغلامي » و « واعبادي » و « وازيدي » فإنه يجوز فيه عنده « وازيديا » قال : « من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء ، وحركها في نية من جَزَم الياء »[1] وقال أيضا : « وتقول : واغلام زيداه . إذا لم تضف زيدًا إلى نفسك ، وإنما حذفت التنوين ، لأنه لا ينجزم حرفان »[2] ويقصد بذلك أنه لا يلتقي ساكنان .

وقال أيضا : « وإذا سميت رجلًا « قُلْ » أو « خِفْ » أو « بِعْ » أو « أَقِمْ » . قلت : هذا « قُولٌ » قد جاء ، وهذا « بيعٌ » قد جاء ، وهذا « خاف » قد جاء ، وهذا « أقيم » قد جاء ؛ لأنك قد حركت آخر حرف ، وحولت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى فإنما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لئلا ينجزم حرفان[3] .

وقد جارى المبرد سيبويه أيضا في ذلك فلم يلتزم بالتفريق بين ألقاب الإعراب والبناء قال المبرد : « فإن قال لك : أخبر عن الدار في قولك زيد في الدار . قلت : التي زيد فيها الدار ، فالهاء في قولك « فيها » مخفوض في موضع الدار »[4] . وقال أيضا : « فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم نونًا فقلت : « أنتنّ تَفْعَلْنَ ، وهنّ يَفْعَلْن »[5] . وقال أيضا : « فالفصل بينهما اطراد البناء في كل منادى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه ، وإن كان ذلك الرفع غير إعراب »[6] .

---

(١) نفسه ٢ / ٢٢١ .
(٢) نفسه ٢ / ٢٢٢ .
(٣) نفسه ٣ / ٣١٩ .
(٤) المقتضب ٣ / ١٠ .
(٥) نفسه ٤ / ٨٣ .
(٦) نفسه ٤ / ٢٠٧ .

وأما الكوفيون فإنهم لا يفرقون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء .

جاء في شرح الرضي على الكافية : « إن الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب في المبني ، وعلى العكس ، ولا يفرقون بينهما »[1] وجاء أيضا في شرح المفصل لابن يعيش : « حركات البناء عند البصريين ؛ الضمة والفتحة والكسرة ، وعند الكوفيين ؛ الرفع والنصب والجر »[2] .

ويدل على ذلك ما ورد في معاني القرآن للفراء حيث إنه لم يفرق في التعبير بينهما فقد سمى ضمة البناء رفعًا ، قال عند توجيه قوله تعالى ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾[3] من سورة الفاتحة قوله : « عليهُم » و « عليهِم » وهي لغتان لكل لغة مذهب في العربية ، فأما من رفع الهاء فإنه يقول : أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها ، فأما الرفع فقولهم : « هُمْ قالوا ذلك في الابتداء ألا ترى أنها مرفوعة لا يجوز فتحها ولا كسرها »[4] .

إن الذي استقر عند النحاة أن الحركات الداخلية في الكلمات حركات بناء تلقّب بألقاب البناء ، وقد ورد تعبير الفراء عنها دالًا على الخلط أيضا بين مصطلحات الإعراب والبناء حيث يقول : « يجوز رفع الألف من « أم » و « أمّها » وكسرها في الحرفين جميعا »[5] وقد عبر بالضم ، يقول عند حديثه عن حركة همزة « الأمّ » : « إذا كان ماقبلها مضمومًا لم يجز كسرها »[6] .

وقد سمى سكون الحرف جزمًا يقول أيضا عند حديثه عن حركة همزة « أمّ » : « إذا كان ما قبلها حرفًا مجزومًا لم يكن في الأم إلّا ضم الألف كقولك :

---

(١) شرح الرضي ٢ / ٣ .
(٢) شرح المفصل ٦ / ٧٢ .
(٣) الفاتحة ، آية : ٧ .
(٤) معاني القرآن ١ / ٥ ، ٦ .
(٥) نفسه ١ / ٥ .
(٦) نفسه ١ / ٦ ، وانظر ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ .

« من أُمّه ، وعن أُمُّه »[1] . كما سمى الوقف جزمًا قال في أول سورة البقرة : « الهجاء موقوف في كل القرآن ، وليس بجزم يسمى جزمًا إنما هو كلام جَزْمُه نية الوقوف على كل حرف منه »[2] .

وقد أطلق النصب على الفتحة التي على الحرف قال : « ونصبوا النون في « المسلمون » و« المسلمين » ؛ لأن قبلها ياء وواوا[3] . كما يطلق النصب أيضا على فتحة البناء يقول عند قوله تعالى : ﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾[4] قال : « تنصب على جهة فَعَل »[5] ويريد بذلك فتح العين من ﴿ تَطَوَّعَ ﴾ على أنها فعل ماض .

ولعل الكوفيين اقتبسوا ذلك من الخليل بن أحمد ، حيث يطلق الفتح مثلًا على حركة آخر الفعل المضارع إذا كان منصوبًا نحو : لن يضربَ . كما يطلقها على فتحة الباء من « ضَرَبَ » كما أطلق الضم على ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو : « يَفْعَلُ »[6] . والذى نستنتجه من استعمال هـذه المصطلحات تتمثل في أنّ ألقاب الإعراب والبناء تمايز إلى زمن الخليل بن أحمد ، وظهر الخلط فيها عنده .

ويبدو أن محاولة التمييز والتفريق بينهما كانت من عمل سيبويه واجتهاده ، ولا يبعد أن يكون ذلك من خلال توجيه متأخرٍ من الخليل ، أو من ابتكار مستقل لسيبويه . والمعروف أن المدرستين قد تَلَقَّتا عن الخليل علمه ، أما البصريون فقد طوروا مصطلحات الإعراب والبناء على نحو مابدا واضحًا عند سيبويه في الكلام عن مجاري أواخر الكلم ، وكذلك عند المبرد ، وسائر البصريين رغم الخلط في بعض الأحيان عند التطبيق .

---

(١) معاني القرآن ١ / ٦ .
(٢) معاني القرآن ١ / ٩ .
(٣) نفسه ١ / ١٠ ، وانظر ١ / ١٧ ، ٢٩ ، ٩٨ .
(٤) سورة البقرة ، آية : ١٥٨ .
(٥) معاني القرآن ١ / ٩٥ ، وانظر ١ / ١٤٩ .
(٦) انظر : مفاتيح العلوم ٣٠ .

أما الكوفيون فإنهم بقوا على ماتقفوه عن الخليل بن أحمد في عدم تخصيص كل من الإعراب والبناء بمصطلحات تخصه .

وفي نظري أن البصريين أصح مذهبًا حين فرقوا بين ألقاب الإعراب والبناء ؛ لأن ألقاب الإعراب التي هي الرفع والنصب والجر والجزم ليست تدل على الحركات فقط ، ولكن هذه العلامات لها دلالات معلومة ، فإذا قيل : إن الاسم مرفوع : فالمراد أن فيه ضمة دالة على معنى مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنى ، وكذلك إذا قلت : منصوب . فالمراد أن فيه فتحة جُعلت علمًا على معنى إذا زال المعنى زالت الفتحة . وكذلك المجرور ، أما إذا قلت : مضموم ومفتوح فالمراد أن فيه ضمة وفتحة بمنزلة أن تقول : ممدود مثلًا تريد فيه مد ؛ لأنك تقصد صفة اللفظ لاكونه دالًا على أمر[1] .

فالحركة الإعرابية مع كونها طارئة فهي أقوى من الحركة البنائية . فالحركة الإعرابية كما بينا تدل على معان ، فالإخلال بها يؤدي إلى التباس المعاني وفوات الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها ، وهذا الغرض هو الإبانة عما في الضمير[2] .

والواقع أن البصريين عندما خصّصوا الإعراب بمصطلحات الرفع والنصب والجر أو الخفض والجزم ، كان عملهم موفقًا ومناسبًا لأوضاع اللغة وظواهرها ؛ ذلك أن مصطلحات الضم والفتح والكسر والسكون لا تشمل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات ؛ لأن جميع ماورد من ذلك في اللغة بالعلامات الفرعية لا يندرج فيها ، أما مصطلحات البصريين فهي شاملة لما يعرب بالحركات الأصلية والفرعية ، ولذلك فإنها تعد في نظرنا أكثر تطورًا لكونها أنسب وأكثر دقة .

---

(١) انظر توضيح ذلك أكثر في المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ١١٦ .
(٢) عن الأشباه والنظائر بتصرف يسير ١ / ١٥٨ .

التقريب :

لانكاد نظفر عند الكوفيين بنصوص تفسر لنا سبب اختيارهم لفظ « التقريب » مصطلحًا لما يقصدونه من إعمال اسم الإشارة « هذا » و « هذه » و « هؤلاء » إعمال « كان » بشروط مخصوصة كما سنبين فيما بعد .

بيد أننا نتصور أنهم وضعوا هذا المصطلح لَمَّا كانت هذه الإشارة تكون للقريب أي أنها تدل على تقريب المشار إليه ، ودليلنا على ذلك أنهم لم يوردوا من أسماء الإشارة إلّا ما كان منها للقريب . ثم إن نحاة الكوفة لا يكادون يخرجون في مفهوم هذا المصطلح عما قرره الفراء الذى شرح هذا المصطلح بقوله : « أنْ يكون ما بعد « هذا » واحدًا يؤدي عن جميع جنسه ، فالفعل حينئذ منصوب كقولك : ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفًا . ألا ترى أنّك تخبر عن الأُسْد كلها بالخوف . أو يكون ما بعد هذا واحدًا لا نظير له ، فالفعل حينئذ أيضا منصوب وإنما نصب الفعل[1] ؛ لأن هذا ليست بصفة للأسد إنما دخلت تقريبا »[2] .

كما وضحه أيضا بالأمثلة والشرح في مقام آخر حيث يقول : « العرب إذا جاءت إلى اسم مكني[3] ، وقد وصف بهذا ، وهذان ، وهؤلاء فرقوا بين « ها » وبين « ذا » وجعلوا المكني بينهما ، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها فيقولون : أين أنت ؟ فيقول القائل : ها أنذا . فلا يكادون يقولون : ها أنا . وكذلك التثنية ، والجمع ومنه : ﴿ هَٰأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾[4] وربما أعادوا فوصلوها « بذا » و « هذان » و « هؤلاء » فيقولون : ها أنت هذا ، وها أنتم

(١) المراد بالفعل هنا اسم الفاعل انظر مصطلح « الفعل » .
(٢) معاني القرآن ١ / ١٢ .
(٣) الاسم المكني المراد به المضمر انظر مصطلح « المكني والكناية » .
(٤) سورة آل عمران ، الآية : ١١٩ .

هؤلاء ، قال الله تعالى : ﴿ هَاأَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾[1] . فإذا كان الكلام على غير التقريب ، أو كان مع اسم ظاهر جعلوا « ها » موصولة « بذا » فيقولون : هذا هو ، وهذان هما ، إذا كان على خبر يكتفي كل واحد بصاحبه بلا فعل ، والتقريب لابد فيه من فعل لنقصانه ، وأحبوا أن يفرقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح[2] .

وعلى هذا يكون من أمثلة التقريب عند الفراء حسب ماقرره الأمثلة الآتية :

١ – ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفا .

٢ – هذه الشمس ضياءً للعباد .

٣ – هذا القمر نورا .

٤ – ها أنا ذا قائما[3] .

ويظهر من كلام الفراء أنه يعرب المنصوب بعد اسم الإشارة خبرًا « لهذا » ويدل على ذلك ماذكره توجيهًا لنصب الأمثلة السابقة ، حيث يقول : « ومثله والله غفور رحيم فإذا دخلت عليه « كان » ارتفع بها ، والخبر منتظر يتم الكلام به فنصبته لخلوه »[4] .

على حين أعرب ثعلب من الكوفيين مابعد « هذا » مرة حالًا ، ومرة خبرًا « لهذا » يظهر ذلك من عباراته يقول ثعلب : « وإذا قلت : هذا كزيد قائمًا . فهو حال ، كأنك قلت : هذا زيد قائمًا لكنك قد قربته[5] . وقال أيضا :

---

(١) النساء ، آية : ١٠٩ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٣) نفسه ١ / ١٣ ، ٢٣٢ .

(٤) نفسه ١ / ١٣ .

(٥) مجالس ثعلب ١ / ٤٢ ، ٤٣ .

« قال سيبويه : هذا زيد منطلقا . فأراد أن يخبر عن « هذا » بالانطلاق ، ولا يخبر عن « زيد » ولكنه ذكر زيدًا ليعلم لمن الفعل . قال أبو العباس : وهذا لا يكون إلّا تقريبًا وهو لا يعرف التقريب » . والتقريب مثل « كان » إلّا أنه لا يقدم في « كان » ؛ لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء[1] وقال أيضا : « وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : هذا زيد إياه بعينه . فجعله مثل « كان » وقالوا : تربع ابن جوُية في اللحن حين قرأ : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾[2] وجعلوه حالا يعني ﴿ أَطْهَرَ ﴾ وليس هو كما قالوا : هو خبر « لهذا » كما كان في « كان »[3] . فهذا القول يرجع أن ثعلبًا لا يعربه حالًا ، وإنما يعامله معاملة « كان » وقد شرح التقريب بقوله : « وإذا واحد لا ثاني فقيل : هذا القمر ، وهذا الليل ، وهذا النهار ، لم يكن إلّا تقريبا ، وقد تسقط هذا فتقول : كيف أخاف الظلم ، وهذا الخليفة قائما ، والخليفة قائم فتدخل « هذا » وتخرجه ، ويكون المعنى واحدًا ، وكلما رأيت إدخال « هذا » وإخراجه واحدًا فهو تقريب » ويقول أيضا : « وهم يسمون هذا زيد القائم تقريبًا أي قرب الفعل به ، وحُكِي كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا أي الخليفة قادم[4] فهو يرى أن « هذا » دخلت لتقريب الفعل مثل كاد » .

وأما البصريون فيعربون الاسم المنصوب بعد « هذا » وشبهه حالًا .

قال ابن السراج : « وقال قوم : إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين « ها » و « ذا » وينصبون أخبارها على الحال فيقولون : هو ذا قائمًا وها أنا جالسًا ، وها أنت ذا ظالمًا . وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب ، وهو إذا كان الاسم ظاهرا جاء بعد « هذا » مرفوعا ، وقصدوا الخبر معرفة كان أو نكرة ، فأما البصريون فلا ينصبون إلّا الحال »[5] .

---

(١) نفسه ١ / ٤٣ .
(٢) سورة هود ، آية : ٧٨ .
(٣) مجالس ثعلب ١ / ٤٤ .
(٤) نفسه ١ / ٣٦ ، ٤٤ .
(٥) الأصول ١ / ١٥٣ ، والمقتضب ٤ / ٣٢٢ .

ومما يلفت النظر في قول ابن السراج أنه يسمي هذا الاسم خبرا . إذ يقول : « وينصبون أخبارها و « قصدوا الخبر » مما يدل على أن الكوفيين يجعلون « هذا » وأخواته مثل « كان » وأخواتها في الاحتياج إلى مرفوع ومنصوب ، ككان الناقصة ، وهذا ما اختاره السيوطي حيث يقول : « إن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كان من أخوات « كان » في احتياجهم إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب نحو : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما ؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ؟ فيعربون « هذا » تقريبا ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب »[1] .

ورأي السيوطي يخالف ماذكره ابن الأنباري في الإنصاف بأن مذهب الكوفيين أن خبر « كان » منصوب على الحال[2] ، وعلى اعتبار الكوفيين أن هذه الأساليب تعامل معاملة « كان » فلا ضير على « هذا » أن نعرب الاسم المنصوب حالا بعد اسم الإشارة .

ويظهر لي أن الفراء يخالف الكوفيين في إعراب خبر « كان » وفي إعراب الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة ، فأما فيما يتعلق بخبر « كان » فقد ذكر « صاحب التصريح » ، « والصبان على الأشموني » أن الفراء يخالف الكوفيين في قولهم : إن خبر كان منصوب على الحال ، ويرى أن نصبه تشبيه بالحال ، وليس حالًا حقيقية[3] . وهذا يؤيد ما ذهبت إليه من أن الفراء يعرب الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة خبرًا لها معاملة لها معاملة « كان » وهذا المنصوب حينئذ يشبه الحال عنده .

وأما البصريون فإننا لانجد عندهم مقابلًا لمصطلح « التقريب » الذي وضعه الكوفيون ، فكأنهم لا يرون حقيقة أو ظاهرة جديرة بأن يعبر عنها بتسمية

---

(١) همع الهوامع ١ / ١١٣ .

(٢) الإنصاف ، المسألة التاسعة عشرة بعد المائة .

(٣) التصريح على التوضيح ١ / ١٨٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٢٦ .

خاصة كما أنهم حملوا المنصوبات الواقعة بعد أسماء الإشارة على أنها أحوال . ولعل الكوفيين – في تصورنا – يكونون قد أرادوا التنبيه إلى معنى يتمثل في استعمال أسماء الإشارة بطرائق معينة تؤدي إلى ظهور أسماء منصوبة بعدها ، وهو لم يحظ بعناية البصريين الذين حملوا هذه التعبيرات على باب أوسع في اللغة هو « الحال » .

* * *

الجاري وغير الجاري – يجري ولا يجري – جرى . لم يجر :

من المصطلحات التي تتردد كثيرًا عند الكوفيين وبخاصة عند الفراء مصطلح « الإجراء » ومشتقاته[1] من نحو : « الجاري » و « غير الجاري » و « جرى ، ولم يجر ، ويجري وما لا يجري » ، وهذه الألفاظ عند الكوفيين تقابل « الإنصراف » ، « والمنصرف » ، « وغير المتصرف ، والمصروف ، ولم يصرف » ، والمراد بذلك كله الاسم الممنوع من التنوين الذي يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

ومن استعماله عند الفراء قوله : « وأسماء النساء إذا خفَّ منها شيء جَرَى إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن مثل دعد ، وهند ، وجُمْل »[2] وقوله أيضا : « وإنما كتبوا « سلاسلا » و « قواريرا » بالألف ، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيها »[3] ، وقال أيضا عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاء ﴾[4] من شدد جعل زكرياء في موضع نصب كقولك : ضمنها زكرياء ، ومن خفَّف الفاء جعل زكرياء في موضع رفع ، وفي زكريا ثلاث

(١) انظر معاني القرآن ١ / ٤٢ ، ٤٣ ، ٢٠٨ ، ٢٥٤ ، ٣٢١ ، ٣٤٥ ، ٤٢٨ ، وانظر أيضا ٢ / ١٩ ، ١٧٥ ، وانظر ٣ / ١٤ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ٢١٨ .
(٢) نفسه ١ / ٤٢ .
(٣) نفسه ١ / ٤٣ .
(٤) آل عمران ، آية : ٣٧ .

لغات : القصر في ألفه ، فلا يستبين فيها رفع ، ولا نصب ولا خفض ، وتمد ألفه فتنصب وترفع بلا نون[1] ؛ لأنه لا يجري ، وكثير من كلام العرب أن تحذف المدة والياء الساكنة فيقال : زكري قد جاء فيجري ، لأنه يشبه المنسوب من أسماء العرب »[2] . وقد جمع الفراء بين المصطلحين في تعبير واحد قال عند حديثه عن كلمة « طُوَى » فمن أجراه قال هو ذَكَر سميت به ذكرا ، فهذا سبيل ما يجري ومن لم يجر ، جعله معدولة عن جهته كما قال : رأيت عمَر وزُفَر ومُضَر . لم تصرف ، لأنها معدولة عن جهتها ، و لم نجد اسمًا بالياء والواو عدل عن جهته غير « طُوًى » فالإجراء فيه أحبُّ إلي[3] .

وقال أيضا : « وربما جعلوا مكان « ثُلاثَ » و « رُبَاعَ » مثْلَث ، ومَرْبَع فلا يجري كما لم يجر ثلاث ورباع ، لأنه مصروف »[4] .

كما اقتصر الفراء على التعبير : « بالانصراف » ، « وبالصرف » وبـ« لم يصرف » من غير أن يردف ذلك بالإجراء ومشتقاته ، ومن ذلك قوله : ﴿ ومَدْيَنَ ﴾ لم تصرف ؛ لأنها اسم لتلك البلدة[5] وقال أيضا :« وأما من ضم ﴿ طُوًى ﴾ فالغالب الانصراف[6] .

وقد تبع الكوفيون الفراء في التعبير بالإجراء ومشتقاته[7] .

وقد جاء في فتح الباري[8] مايشير إلى أن الفراء هو صاحب مصطلح

---

(١) أي بلا تنوين .
(٢) معاني القرآن ١ / ٢٠٨ .
(٣) معاني القرآن ٣ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ .
(٤) نفسه ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، وانظر ١ / ٤٢ .
(٥) نفسه ٢ / ٣٠٤ .
(٦) نفسه ٢ / ١٧٦ ، وانظر ٣ / ٣٢ ، ٣٣ .
(٧) انظر مجالس ثعلب ١ / ١٥٥ وشرح المفضليات لأبي محمد الأنباري ص ١٨٣ ، ٥٧٧ ، وشرح القصائد السبع الطوال ص ٢٠ ، ٤٦ ، ٦٠ ، ١٣٦ ، ٢٤٣ ، ٥٧١ .
(٨) فتح الباري ٨ / ٤٨٤ .

الإجراء ومشتقاته ، وعلى هذا جرى بعض الباحثين[1] . والصحيح أن سيبويه قد سبق الفراء في استعمال هذا المصطلح ، جاء في « الكتاب » : « وكل فعل يكون اسما تصرفه في النكرة قلت ، فكيف تصرفه ؟ وقد قلت : لا تصرفه . قال : لأن هذا مثال يمثل به ، وليس بوصف يجَرَى »[2] .

ومن المعلوم أن سيبويه إذا قال : قال . فإنما يعني أستاذه الخليل بن أحمد[3] ، مما يدل على أن صاحب هذا الاصطلاح هو الخليل بن أحمد وقد أخذه عنه سيبويه والفراء ، مع ملاحظة أن التعبير بالانصراف ومشتقاته عند سيبويه هو السائد في كتابه حيث لم يرد التعبير عنده بـ « جرى » إلّا حين نقل عن أستاذه الخليل بن أحمد وقد تبعه البصريون في ذلك . ولكن المبرّد عبَّر بمصطلح الإجراء ، جاء في المقتضب : « هذا باب ما يجري ومالا يجري »[4] .

وقد فضَّل الدكتور أحمد مكي الأنصاري مصطلح البصريين على مصطلح الكوفيين ؛ معللًا ذلك أن الجرس الصوتي للاصطلاح البصري[5] أجمل . وأرى أنه لا داعي لهذا التفضيل ؛ لأنه مما لاشك فيه أن الصرف قريب من الإجراء ، لأن صرف الاسم إجراؤه على حاله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب .

وهكذا فإننا نتصور أن الإجراء و « المجْرَى » من مصطلحات الخليل بن أحمد وقد تمسك به الكوفيون لاسيما الفراء ، على حين اختفى المصطلح أو

---

(١) انظر المصطلح النحوي د . عوض القوزي ص ١١٦ .
(٢) الكتاب ٣ / ٢٠٣ .
(٣) انظر أخبار النحويين البصريين ص ٣١ .
(٤) انظر المقتضب ٣ / ٣٠٩ .
(٥) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٤٥٣ .

كاد يختفي عند البصريين الذين عبَّروا بمصطلح « الانصراف » ومشتقاته ، وقد قدر لهذا المصطلح السيادة في البيئة النحوية عند المتأخرين على حين أميت استخدام المصطلح الكوفي .

وللإنصاف فإن المصطلح الكوفي لايمكن أن يعاب بمسألة علم جرسه الصوتي ، وإنّما كان الانصراف عنه – في نظرنا –؛ لأنه قد يؤدي إلى الاشتراك اللفظي في المصطلح النحوي « فالمجرى » عند سيبويه والبصريين هو حالة آخر الكلمة ، وحكمها إعرابا وبناء ، وهو ماعبر عنه « بمجارى أواخر الكلم من العربية »(١) .

* * *

النصب على الخلاف :

النصب على الخلاف هو من العوامل المعنوية عند الكوفيين ، وقد قالوا به في أبواب من النحو منها :

١ – في المفعول معه .

يرى الكوفيون أن المفعول معه في نحو : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة منصوب على الخلاف . ومعنى الخلاف في المفعول معه هو مخالفة مابعد الواو لما قبلها ؛ لأن مابعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كما جرى نحو : قام زيد وعمرو . والدليل على ذلك أنه لا يحسن تكرار الفعل فيقال مثلا : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في نحو : جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف(٢) .

---

(١) انظر الكتاب ١ / ١٣ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ، المسألة الثلاثون ، والتصريح على التوضيح ١ / ٣٤٤ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٣٩ ، وشرح الرضي ١ / ١٩٥ .

إن المتصور أو المتبادر إلى الأذهان أن تكون الواو في أسلوب المفعول معه عاطفة مشركة مابعدها في حكم ما قبلها ، ولما كان مقصود الأسلوب غير ذلك جنحت اللغة إلى مخالفة حركة إعراب مابعد الواو لما قبلها ، دلالة على أن مابعدها ليس مشاركًا لما قبلها ، والعادة أن اللغات توظف هذه القيم الخلافية أو توظف العناصر الخلافية الصوتية للإشارة إلى التباينات الدلالية .

وقد ذكر الدماميني أن ماذهب إليه الكوفيون من أن المفعول معه منصوب على الخلاف ليس مذهب معظمهم ، وإنما معظمهم يقولون : إنه منصوب على الظرف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام « مع » المنصوبة على الظرفية ، والواو حرف لا يحتمل النصب أعطي مابعده إعرابه عاريّة ، كما أعطي مابعد « إلا » التي بمعنى « غير » . ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب في : « كل رجل وضيعته » مطردًا ، وليس كذلك[1] .

٢ – في الظرف المنصوب الواقع خبرًا عن المبتدأ .

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف في نحو : زيد أمامك ، وعمرو وراءك . منصوب على الخلاف ، وحجتهم أن خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى وذلك نحو : زيد قائم ، وعمرو منطلق . فقائم هو زيد ، ومنطلق هو عمرو في المعنى ، وهذا بعكس : زيد أمامك أو عمرو وراءك . فليسا في المعنى هما المبتدأ ، فلما حصلت المخالفة نصب الخبر على الخلاف[2] .

فإذا وقع الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فهو منصوب على الخلاف ، ويسمى عندهم الخبر المخالف[3] ، والعامل عندهم معنوي هو المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر . وقد طبق الكوفيون هذه

---

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٣٦ وهمع الهوامع ٣ / ٢٣٩ .
(٢) انظر الإنصاف ، المسألة التاسعة والعشرون ، وشرح الرضي ١ / ٨٣ .
(٣) انظر الموفي في النحو الكوفي ص ٣٠ .

القاعدة في عدد من الأبواب النحوية منها باب : التعجب . حيث يرون – ماعدا الكسائيّ – أنّ « أفعل » في التعجب اسم[1] ، وذلك في نحو : ما أحسن زيدا . فقد عللّوا فتحة « أفعل » في التعجب بأنها فتحة إعراب ، لا بناء كالفتحة في : « أمامك ووراءك » . فالنصب على هذا على الخلاف ؛ لأن الخبر ليس هو المبتدأ في المعنى ولا شبيهًا به ، فلما كان مخالفا له بحيث لا يحسن حمله عليه حقيقة ولا حكمًا خالفه في الإعراب فنصب على الخلاف[2] .

٣ – في الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء ، وأو ، وثم . وقد يسمونه النصب على الصرف وقد بينا ذلك عند حديثنا عن مصطلح « الصرف » بما لا يحتاج إلى إعادته مرة ثانية[3] .

وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي في كتابه « مدرسة الكوفة .. » أن الكوفيين تصيدوا هذا العامل المعنوي وهو « الخلاف » من كلام الخليل بن أحمد في باب « الاستثناء » حيث يقول : « إنما نصب المستثنى هنا ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره »[4] ونظيره ما علل به سيبويه نصب : « هذا رَقُودٌ خلًا .. » وعليه نحي سمنًا ، ونحو : « هو جاري بيتَ بيتَ » ، و « هذا عربي محضًا » . حيث قال بعد الانتهاء من حديثه عن هذه الأبواب : « واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو »[5] .

وقد وصف الأستاذ أحمد عبد الستار الجواري في كتابه « نحو الفعل » مذهب الكوفيين في نصب المضارع بعد الواو والفاء ، وأو ، وثم بالطرافة معللًا

---

(١) الإنصاف ، المسألة الخامسة عشرة .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٨٨ .

(٣) انظر حديثنا عن مصطلح « الصرف » .

(٤) الكتاب ١ / ٣٦٩ .

(٥) نفسه ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ وانظر مدرسة الكوفة ص ٢٩٣ ومابعدها .

ذلك بما لاحظوه من الاختلاف بين الفعلين في النفي والإثبات ، والخبر والإنشاء ، وأن المعنى المقصود بهذه الحروف ليس الجميع وإنما هو المعيَّة ، وهو جمع على هيئة معينة جمعًا بين مختلفين لا يضمهما إلّا المقارنة والمصاحبة[1] ، على حين انتقد الدكتور شوقي ضيف مصطلح « الخلاف » عند الكوفيين ؛ وذلك لاشتماله على صياغات متباعدة ، فأين الظرف الواقع خبرًا من المفعول معه ومن الفعل المضارع بعد فاء السببية ؟[2] .

وقد ناقشه الأستاذ علي النجدي ناصف مبيّنا أن هذه الأساليب ليس بينها شيء من التباعد أو النفور ، ولكنها تتلاق على وفاق عند عامل الخلاف كما يفسره الكوفيون ، وقد أبان الرضي الإستراباذي عن هذا التلاقي بين الفعل المضارع بعد فاء السببية ، والمفعول معه بقوله : « وقال الفراء : الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف ، أي المعطوف بها صار مخالفًا للمعطوف عليه في المعنى ، فخالفه في الإعراب كما انتصب الاسم الذى بعد الواو في المفعول معه لمَّا خالف ما قبله ، وإنما حصل التخالف هاهنا بينهما ؛ لأنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى « أو » معنى النهاية أو الاستثناء »[3] .

وفي الحقيقة أن عامل « الخلاف » عند الكوفيين ليس عيبًا في النحو الكوفي ، ولكنه مزية فيه تذكر له ويثنى بها عليه ؛ لأنه يصل النحو بالنفس ، ويجعل لها مكانًا فيه ؛ لأن الأصل في المتعاطفين أن يتفقا إعرابًا ومعنى نحو : قام زيد وعمرو ، وأكرمت محمدًا وسعيدا ، ومررت ببكر وعلي . والأصل في المبتدأ

---

(١) انظر نحو الفعل ص ٤٥ .

(٢) المدارس النحوية ص ١٦٧ .

(٣) شرح الرضي ٢ / ٢٤١ ، وانظر مقال الأستاذ علي النجدي ناصف الذي بعنوان « المدارس النحوية تعريف ونقد » مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء الخامس والعشرون ، رمضان عام ١٣٨٩هـ ، نوفمبر عام ١٩٦٩م ص ١٨٨ .

والخبر أن يتوافقا كذلك في المعنى ؛ بأن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى ، نحو : زيد مجتهد . أو يكون مشبها به نحو : زيد أسد . فإذا حصل التخالف بينهما في المعنى ، كان من الأوفق التنبيه على ذلك حتى لا يأخذ ذهن السامع فهم المعنى على المعتاد والمتبادر ، فيخطئ الصواب ويضيع المقصود بالكلام ، وهو إفهام المعنى على وجهه الصحيح(١) .

ثم إن الأخذ بالعامل المعنوي تيسير في الإعراب البعيد عن الحذف والتقدير .

الصــرف :

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية في نحو : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن . والواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتمني ، والعَرْض ، إلى أنه منصوب على الصرف أو الخلاف(٢) ، ويدخل مع هذه الأشياء الفعل المضارع الواقع بعد « أو » إذا كانت بمعنى « إلا أن »(٣) .

ويلاحظ أن بعض كتب النحو تنسب القول بالصرف إلى الفراء إلّا أن أغلب المصادر تنسب ذلك إلى الكوفيين بعامة(٤) .

وقد فسَّر الفراء هذا المصطلح بقوله : « والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو « ثم » أو « الفاء » أو « أو » وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعًا أن يكون في العطف فذلك الصرف ، ويجوز الإتباع ؛ لأنه نسق في اللفظ ، والنصب إذا كان ممتنعًا أن يحدث فيهما

---

(١) انظر مقال علي النجدي ناصف السابق ص ١٨٩ .

(٢) انظر الإنصاف ، المسألة رقم (٧٥) و (٧٦) . وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤١١ ، ٢ / ٧ .

(٣) انظر حروف المعاني للزجاجي : ٥١ . ومعاني القرآن ١ / ٢٣٥ .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٦٩ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي ١٠١ وشرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ١٣ ، والبحر المحيط ٧ / ٥٢١ ، والمغني ٤٧٢ .

ما أحدث في أوله . ألا ترى أنك تقول : لست لأبي إن لم أقتلك . أو : إن لم تسبقني في الأرض . وكذلك يقولون : لا يسعني شيء ويَضيقَ عنك ، ولا تُكرّ « لا » في « يضيق » فهذا تفسير الصرف »[1] . وقد فسره تفسيرًا آخر بقوله : « وهو أن يأتي بالواو معطوفًا على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر[2] :

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فإنه لا يجوز هنا إعادة « لا » في « تأتي » إذ كان معطوفا ، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله »[3] .

لقد وجد قدماء النحاة كسيبويه والفراء ظاهرة لغوية تتمثل في مجيء الأفعال المضارعة بعد أحرف شاع استعمالها للعطف المفيد للمشاركة ، بيد أن هذه الأفعال غير مشاركة لما قبلها في الحكم ، ولكي تبين اللغة بعبقريتها عدم مشاركة مابعد هذه الأحرف لما قبلها فقد لجأت إلى قيمة خلافية تتمثل في نصب هذه الأفعال دون رفعها ، حتى يتبين انصرافها عن مشاركة ما قبلها ، ومن ثم كان لكل من المدرستين توجيه لهذه الظاهرة .

أما الفراء من الكوفيين فقد نظر إلى خاصية انصراف هذه الأفعال في مدلولاتها عما قبلها ، وأن علامة هذا الانصراف هو النصب فعبر بمصطلح « الصرف » عن هذه الظاهرة ، وأما البصريون فقد تصوروا أن الواو أفادت المصاحبة دون مطلق المشاركة ، أو أن هذه الأحرف تعطف مصدرًا من « أنْ

---

(١) معاني القرآن ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) نسب هذا البيت لكل من الأخطل ، وحسان ، والمتوكل الليثي وإلى أبي الأسود الدؤلي وهو في مستدركات ديوانه : ١٦٥ ، وانظر : الكتاب ٣ / ٤٢ ، والمقتضب ٢ / ٢٥ ، والأصول ٢ / ١٦٠ ، وخزانة الأدب ٣ / ٦١٧ .

(٣) معاني القرآن ٣٤ ، وانظر ١ / ١١٥ .

والفعل » على مصدر مُتوهَّم أو منوي ، ولا غضاضة – في تصورنا – من اعتبار الصرف هو العامل في النصب كما ذهب إليه الفراء وتابعه الكوفيون ، فالواقع أن اللغة تلجأ إلى القيم الخلافية للدلالة على المعاني المختلفة المتنوعة .

وقد اعتمد بعض العلماء تفسير الفراء في المجال التطبيقي مما يرجح القول بأن أول من عبّر بهذا المصطلح هو الفراء ، فهذا ابن جرير الطبري الذي يعد من حذاق الكوفيين كما قال ثعلب[1] يفسر الصرف تفسيرًا يقرب من تفسير الفراء يقول : « والصرف أن يجتمع فعلان ببعض حروف النسق ، وفي أوله مالا يحسن إعادته مع حروف النسق فنصب الذي بعد حرف العطف على الصرف ؛ لأنه مصروف عن معنى الأول ، ولكن يكون مع جحد ، واستفهام أو نهي أول الكلام »[2] .

وقد سمى النحاة هذه الواو التي تسبق الفعل المضارع واو الصرف ، وقد أخذت بها كتب معاني الحروف ، وجعلت من معاني الواو الصرف[3] . وإنما سميت بذلك إرشادًا بصرف الكلام عن سننه ، أي أنها غير عاطفة .

وأما البصريون فقد سموها واو المعية[4] ، وهي تفيد العطف عندهم .

ومن واو الصرف عند الكوفيين وعلى رأسهم الفراء الواو التي تدخل في الأجوبة فتكون جوابًا مع الجواب ، ولو حذفت كان الجواب مكتفيًا بنفسه ، وأنشد الفراء على ذلك :

حتى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتمُ أبناءكم شبّوا
وقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المِجَنِّ لنا إنّ اللئيم العاجز الخبّ[5]

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٦ / ٤٣٦ نسخة مصورة ، مصر سنة ١٩٢٤م .
(٢) تفسير الطبري ٤ / ٢٣٥ ، ٤٠٨ ، وانظر ١ / ٢٥٥ ، ٩ / ٢٤ ، وانظر الأزهية في علم الحروف ٢٣٣ .
(٣) انظر : حروف المعاني والصفات للزجاجي ص ٢٤٧ ، والأزهية ٢٣٣ .
(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٤١ ، والمقتضب ٢ / ٢٥ ، ٢٧ .
(٥) ورد البيتان في الخزانة ٤ / ٤١٤ ، وفي الإنصاف ، المسألة الرابعة والستون ، وفي اللسان مادة « قمل » دون عزو . ومعنى قملت بطونكم : كثرت قبائلكم أو شبعت وتضخمت . والخب : هو اللئيم الماكر . ومعنى قلب ظهر المجن : هو المنابذة بالعداء .

فجعل جواب « حتى إذا » بالواو ، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو ، فاجتزئ بالاتباع ، ولا خير بعد ذلك[1] .

وقد ناقش ابن جني الكوفيين ، ولكنه سماهم البغداديين – ناقشهم في قولهم : بنصب الجواب على الصرف قال : « وقول البغداديين : إننا ننصب الجواب على الصرف . كلام فيه إجمال ، بعضه صحيح ، وبعضه فاسد ، أما الصحيح فقولهم : الصرف أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول وهذا هو معنى قولنا : إن الثاني يخالف الأول . فأما انتصابه بالصرف فخطأ ، ولابد له من ناصب مقتضٍ له ؛ لأن المعاني لاتنصب الأفعال ، وإنما ترفعها المعاني . والمعنى الذي رفع الفعل هو وقوع الفعل موضع الاسم ، وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى ، كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى – أعني الابتداء – لمضارعة الاسم الفعل ، فكما أن المضارعة في الفعل بمنزلة التمكن في الاسم في إيجابها جنس الإعراب لهما ، فكذلك وقوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع ، كما أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع ، وكما أن الأسماء لا تنصب إلّا بناصب لفظي فكذلك الأفعال لا تنصب إلّا بناصب لفظي ، فأما من ادّعى انتصاب شيء من الكلام بالمعنى دون اللفظ ، فقد وجبت عليه إقامة الدلالة على ذلك ، مثل ما وجب علينا فأقمناه من الدلالة على ارتفاع المبتدأ والفعل المضارع بالمعنى »[2] .

ومعنى كلام ابن جني أن الكوفيين يرون أن الفعل المضارع منصوب بعامل معنوي هو : **الصرف** أو **الخلاف** . كما ارتفع المبتدأ بعامل معنوى هو : **الابتداء** ، وكذلك اعتمده الأنباري حجة للكوفيين حيث يقول : « فلما كان الثاني مخالفًا للأول ومصروفًا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبًا له »[3] . على حين تذكر بعض المصادر أن الناصب للفعل المضارع عند

---

(١) معاني القرآن ١ / ١٠٧ ، ٢ / ٥١ .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧٥ ، ولسان العرب مادة « صرف » .

(٣) الإنصاف ، المسألة الخامسة والسبعون والسادسة والسبعون .

الكوفيين هو الواو أو الفاء أو « أوْ » . جاء في البحر المحيط : « وأما الكوفيون ، فإن واو الصرف ناصبة بنفسها لا بالإضمار بعدها ... » ومعنى الصرف أنه كان على جهة فصرف إلى غيرها فتغير الإعراب لأجل الصرف ، والعطف لا يعين على الاقتران في الوجود كالعطف في الاسم نحو : جاء زيد وعمرو . ولو نصب « وعمرو » اقتضى الاقتران ، وكذلك واو الصرف ليفيد معنى الاقتران ويعين معنى الاجتماع ، ولذلك أُجْمع على النصب في قوله : ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[1] أي ويعلم المجاهدين والصابرين معا[2] .

أما ابن الحاجب فيذكر مرة أن الكوفيين يزعمون أنه منتصب بنفس هذه الخمسة من غير إضمار ، ومرة أخرى يذكر أن الكوفيين تمسكوا بأن الأفعال موضوع إعرابها لمعان موضع إعراب الأسماء[3] . والصواب كما هو واضح من تعريف الصرف عند الفراء ومن مناقشة ابن جني أن الناصب للفعل المضارع بعد الواو والفاء وأوْ عامل معنوي هو الصرف عند الكوفيين وعلى رأسهم الفراء ، وأما القول بأنه منصوب بهذه الأحرف فهو مذهب أبي عمر الجرمي كما ذكر صاحب الإنصاف[4] .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذه المناقشات : هل الصرف والخلاف بمعنى واحد عند الكوفيين ؟

لقد جمع الأنباري المصطلحين في تعبير واحد ، مما يجعلنا نذهب إلى أنهما عنده بمعنى واحد قال : « فلما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفًا عنه صارت مخالفته للأول ومصرفه عنه ناصبًا له »[5] . وقد تبنى رأيه الدكتور مهدي المخزومي

---

(١) آل عمران ، آية : ١٤٢ .

(٢) البحر المحيط ، ٧ / ٣١٦ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ .

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب ١٣ ، ١٨ .

(٤) الإنصاف المسألة (٧٥) و (٧٦) .

(٥) نفسه، المسألة الخامسة والسبعون .

في كتابه « مدرسة الكوفة »[1] كما اقتصر بعض النحاة على مصطلح الخلاف ومن هؤلاء : الرضي في « شرح الكافية » وابن عقيل في « المساعد »[2] والسيوطي في « الهمع »[3] قال الرضي شارحًا معنى الخلاف : « أما أن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الإعراب ، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما اختلف عما قبله ، وإنما حصل التخالف هاهنا بينهما ، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية ، وعلى الواو معنى الجمعية ، وعلى « أو » معنى النهاية والاستثناء »[4] .

ولم أجد في كتاب معاني القرآن للفراء إشارة إلى مصطلح الخلاف ولذلك أرى الاقتصار على مصطلح « الصرف » في إعراب الفعل المضارع بعد الواو ، والفاء و « أو » كما نص عليه الفراء صاحب اختراع هذا المصطلح ، وأما مصطلح الخلاف فيقتصر إطلاقه على ما ذكرناه عند الحديث على هذا المصطلح .

ويبدو أن الكوفيين الخالفين اقتبسوا مصطلح « الخلاف » من عبارات الفراء في تعريف « الصرف » بيد أنهم جعلوه أعم من مصطلح « الصرف » حيث شمل الاسم المنصوب بعد الواو والمسمى عند النحاة « المفعول معه » ، كما شمل الظرف الواقع خبرًا عن المبتدأ ، ومنصوبًا على الظرفية . وينطبق ماذكرناه صدد « الصرف » من الحديث عن القيم الخلافية في اللغة على مصطلح « الخلاف » .

المرافـع :

يرى الكوفيون وعلى رأسهم الفراء أن المبتدأ والخبر مترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ . ولهذا سموا كل واحد منهما « مرافعًا » وقد نُسِب القول بذلك إلى الكسائي والفراء[5] .

---

(١) انظر ص ٢٩٥ ، ٣٠٦ .

(٢) المساعد ٣ / ٨١ .

(٣) انظر : ٤ / ١١٧ .

(٤) شرح الرضي ٢ / ٢٢٣ وما بعدها .

(٥) انظر شرح الكافية ، للرضي ١ / ٨٧ وشرح ألفية ابن معطي ص ٨١٧ ، والإنصاف ، المسألة الخامسة .

وقد استدل الكوفيون بأن المبتدأ والخبر كل منهما يطلب صاحبه ، ولا ينفك عنه ، فلما حصلت هذه المضامة بينهما عمل كل واحد منهما في الآخر ، ولا يضير أن يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا في آن واحد ؛ لأن لذلك نظائر في العربية ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[1] . فأينما منصوب بـ ﴿ تَكُونُوا۟ ﴾ ، ﴿ وتَكُونُوا۟ ﴾ مجزوم بـ ﴿ أَيْنَمَا ﴾ وغير ذلك من الأمثلة[2] .

وقد أشار ابن جني إلى أنه إذا كان خبر المبتدأ جملة فعلية فعلها ماض أو مضارع نحو : زيد خرج ، أو زيد يخرج . فإن المبتدأ عند الكوفيين يرتفع بما يعود عليه من ذكره بمعنى أنه يرتفع بالضمير المستتر في الجملة ، لقيامه مقام الخبر ، كما أشار إلى ذلك أيضا ابن النحاس في تعليقته على المقرب حيث يقول : « قال الفراء ، رحمه الله : وقال الكسائي ، رحمه الله : إذا ابتدأت اسمًا بعده اسم مثله رفعت كل واحد منهما بصاحبه كقولك : أخوك قائم . وإن كان بعده « فَعَل » أو « يَفْعل » رفعته بما عاد عليه من ذكره »[3] . وقال ابن جني في الخصائص : « ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره . لقلت : هذا قول الكوفيين »[4] . وقد نسب ابن جني هذا المصطلح إلى الكوفيين مرة ، وإلى البغداديين مرة أخرى[5] . وقد وضح الفراء هذا المصطلح بقوله : « وإذا رأيت اسمًا في أوله كلام وفي آخره فعْل قد وقع على راجع ذكره جاز في

---

(١) النساء ، آية : ٧٨ .

(٢) انظر : الإنصاف ، المسألة الخامسة ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٤ وشرح التصريح على التوضيح ١ / ١٥٩ .

(٣) تعليقة ابن النحاس على المقرب ٢٤أ .

(٤) الخصائص ١ / ١٨ وانظر ١ / ١٦٦ .

(٥) نفسه ١ / ١٨ ، ١٦٩ .

الاسم الرفع والنصب فمن ذلك : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيدٖ ﴾[1] . وقوله : ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ ﴾[2] فيكون نصبًا ورفعًا ، فمن نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل ، ومن رفع جعل الواو للاسم ورفعه بعائد ذكره »[3] .

ويظهر لي كما أشار محقق معاني القرآن[4] أن الفراء هنا يحاول أن يضع مصطلحًا لما يسمّى بالاشتغال في النحو العربي ، وكيفية إعرابه .

أما مصطلح « مرافع » فقد ورد عنده كثيرًا ومن ذلك ما وجه به إعراب قوله تعالى : ﴿ وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّ ﴾[5] قال : « إن شئت رفعت الوزن بالحق ، وإن شئت رفعت الوزن بـ ﴿ يَوۡمَئِذٍ ﴾[6] وقال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾[8] قال : « هو جزاء والمعنى : إنْ تصوموا فهو خير لكم . فلما أن صارت ﴿ أنْ ﴾ مرفوعة بـ ﴿ خَيۡرٞ ﴾ صار لها ما يرافِعُها إن فتحت ، وخرجت من حد الجزاء والناصب كذلك »[9] .

وهذا النص الأخير يدل على أن مصطلح « مرافع » يطلق على كل من المبتدأ والخبر وليس على الخبر وحده كما يراه بعض الباحثين[10] . وقد يسمى المبتدأ

---

(١) الذاريات ، آية : ٤٧ .
(٢) الذاريات ، آية : ٤٨ .
(٣) معاني القرآن ١ / ٢٤٠ ، ٢٤١ ، وانظر ١ / ٣٧٦ .
(٤) انظر هامش رقم (٧) من معاني القرآن ٨ - ٢٤٠ .
(٥) الأعراف ، آية : ٨ .
(٦) معاني القرآن ١ / ٣٧٣ .
(٧) البقرة ، آية : ٢٣٧ .
(٨) البقرة ، آية : ١٨٤ .
(٩) معاني القرآن ١ / ١٧٩ ، وانظر ١ / ٢٣٧ ، وانظر ١ / ١١ ، ٣٧٥ ، ٤٥٧ .
(١٠) المصطلح النحوي ص ١٧٣ .

أحيانًا اسمًا والخبر خبرًا . يقول عن قوله تعالى : ﴿ بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ﴾[1] « رفع على الخبر »[2] . وقال عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[3] قال : « في الحق النصب والرفع إن جعلت هو اسمًا رفعت الحق بهو ، وإن جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة نصب الحق »[4] .

ولعله عبر بالاسم هنا بدل المبتدأ ليفرق بين « هو » إذا كان عمادًا أي ضمير فصل فإنه عنده حرف زائد ، إما إذا لم يكن عمادًا فهو اسم يقع مبتدأ .

وأما البصريون وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يرون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، يقول سيبويه : « وأما الذى يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله منطلق »[5] . وقال أيضا : « كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك . فالآخر قد رفع الأول وعمل فيه »[6] . وقد تابع البصريون سيبويه في ذلك[7] .

إن مصطلح « المرافع » الكوفي يبدو – في تصورنا – أكثر مراعاة للشكلية اللغوية بالنسبة للجملة الاسمية من حيث العمل ، وذلك أن الكوفيين في تصورهم إعمال كل من اللفظين (المبتدأ والخبر) في الآخر ، أو تصور المرافع ضميرًا عائدًا على المبتدأ يراعون واقع اللغة ، وأشكالها التركيبية دون إغراق في التجرد ، وتصور كل من اللفظين عاملًا في الآخر ومعمولًا له في الوقت نفسه تصور واقعي يؤيد فكرة الإسناد القائمة على مضامة اللفظ للفظ ، وتأثير ألفاظ الجملة بعضها في بعض ، وهو أمر واقع لا يمكن إنكاره ، ومن ثم يبدو تهافت حجة من ينكر عليهم أن يكون اللفظ عاملًا ومعمولًا في الوقت نفسه .

* * *

---

(١) آل عمران ، آية : ١٥١ .
(٢) معاني القرآن ١ / ٢٣٧ .
(٣) الأنفال ، آية : ٣٢ .
(٤) معاني القرآن ١ / ٤٠٩ .
(٥) الكتاب ٢ / ١٠٧ .
(٦) نفسه ١ / ٤٠٦ .
(٧) انظر الأصول ١ / ٥٥ ، ٦٣ ، والإيضاح العضدي ص ٢٩ ، والخصائص ١ / ١٦٦ ، والإنصاف ، المسألة الخامسة .

الفصل الرابع
مصطلحات الحروف

مصطلحـات الحـروف

الأداة – والأدوات :

من المصطلحات التي عبر بها الفراء مصطلح « الأداة » و « أدوات » ويظهر لي أنه يريد بها ما يسمى عند البصريين بـ (حروف المعاني)[1] .

قال الفراء عند قوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾[2] قال : « فقرأها القراء بالكسر (يعني إنْ) ولو قرئت بفتح (أن) على معنى إذ لم يؤمنوا ، ولأن لم يؤمنوا ومن أن لم يؤمنوا لكان صوابا ، وتأويل (أن) في موضع نصب ؛ لأنها إنما كانت أداة بمنزلة إذ »[3] .

ويلاحظ أنه أدخل ضمن مسمى « الأداة » الاسم فقال « بمنزلة إذ » فلعل مصطلح « الأداة » عنده يشمل : « الحرف » و « الاسم » وإن كان الغالب عنده أنه يريد به : « حرف المعنى » . وأما النحاة فقد عبروا بالأداة وهم يقصدون بها الآلة التي تعمل سواء أكانت حرفًا أم اسمًا أم فعلًا . جاء في المقتضب : « اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل الحروف الناصبة والجارة ، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك »[4] .

---

(١) انظر : مفاتيح العلوم ص ٢٩ .
(٢) سورة الكهف ، آية : ٦ .
(٣) معاني القرآن ١ / ٥٨ ، وانظر ٢ / ١٢٦ .
(٤) المقتضب ٤ / ٨٠ .

وقد عبر ابن مالك في الألفية بالأدوات عن الأسماء والحروف ، جاء في الألفية :

واجزم بإنْ ومَنْ وما ومهما　　أيٍّ متى أيّان أين إذ ما
وحيثما ، أنّى ، وحرف إذ ما　　كإنْ وباقي الأدوات اسما

وقد جاراه الأشموني فسماها أدوات أيضا ، قال : « فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين »[1] . يقول طاش كبرى زاده : « المراد بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والحروف »[2] .

ومن المعلوم أن علم الأدوات من العلوم التي نشأت في ركاب تفسير القرآن الكريم[3] ، ومن الكتب التي اختصت بالحديث عن الأدوات : « اللامات » لأبي القاسم الزجاجي ، و « منازل الحروف » لأبي الحسن الرماني ، و « الأزهية في علم الحروف » لأبي الحسن الهروي ، و « رصف المباني في شرح حروف المعاني » لأحمد بن عبد النور المالقي و « الجنى الداني في حروف المعاني » للمرادي و « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام ولكنه سماها بـ « المفردات » وهي تعني عنده الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف[4] .

أما المحدثون فقد توسعوا في تصنيفهم للأدوات فحصرها هنري فليش في ثلاثة أنواع هي :

١ — الفضلات التكميلية وهي بعض الأسماء والصفات المنصوبة مثل : الآن ، واليوم ، وأبدًا ، وليلًا ، وخارجًا ، وداخلًا ، وكثيرًا ، وقليلًا ، ورويدًا ، وحقًّا .

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٩ .
(٢) مفتاح السعادة ٢ / ٤١٧ .
(٣) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٧٢٩ .
(٤) انظر : مغني اللبيب ص ١٧ .

٢ – أدوات الجر وأشباهها .

٣ – الروابط وهي روابط النسق وروابط التعليق كأدوات الشرط[١] .

وأما الدكتور تمام حسان فقد قسم الأداة إلى قسمين : سمّى القسم الأول : « الأداة الأصلية » وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف ، وسمّى القسم الثاني : « الأداة المحولة » وقد تكون هذه الأداة ظرفية إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط أو اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل : « كم » و « كيف » في الاستفهام أو فعلية ، وذلك بتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، أو ضميرية كنقل مَنْ وما وأيّ إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب[٢] .

إن كلمة « الأداة » في اللغة تعني الآلة ، وقد نقلت إلى المصطلح الكوفي للتعبير عن « حروف المعاني » غالبا ؛ وذلك لأن مصطلح « الحرف » في أصول وصفه النحوي كان للدلالة على « الكلمة » سواء أكانت اسما أم فعلا أم حرفا ، ولذلك يرد في كتاب سيبويه غالبًا تقييد الحرف بقوله : وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

ولعل الكوفيين قد اتجهوا إلى تكريس مصطلح « الأداة » ؛ لأنه أبعد – في تصورهم – عن الالتباس بالحرف الدال على كل من الاسم والفعل ، ويدل على ذلك قول خلف الأحمر في مقدمته : « والكلمة اسم وفعل وحرف وهو الأداة »[٣] ، وهذا يعني أن الأداة قسيم الفعل والاسم ، أي أن المصطلح

---

(١) انظر : العربية الفصحى ، هنري فليش ترجمة د . عبد الصبور شاهين ، ص ١٧٨ .

(٢) انظر : تفصيل رأيه في كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٣ .

(٣) انظر ص ٣٥ .

يقابل « حرف المعنى » عند البصريين ، بيد أن النحاة المتأخرين كما رأينا من نصوصهم قد توسعوا في إطلاق مصطلح « الأداة » الذي أصبح يطلق على جميع الكلمات التي لها عمل سواء أكانت من الأسماء أم من الأفعال أم من الحروف .

وقد لاحظت خلال تتبعي للمصطلحات الكوفية في التراث النحوي أن العلماء لا يعبرون بمصطلح « الأداة » أو « الأدوات » إلا إذا كانت الأدوات المتحدث عنها تشتمل على أسماء وحروف ، وهو ما يحدث في أدوات الشرط مثلا ، يدل على ذلك ما أورده ابن مالك في الألفية كما سبق ولذلك يقول المرادي : « وإن الشرطية هي أم أدوات الشرط »[1] كما يحصل ذلك في أدوات الاستفهام إذ هي تتضمن حروفًا وأسماء فيطلقون على الواحدة منها أداة ، يقول ابن هشام : « الألف أصل أدوات الاستفهام ولذا خصت بأحكام »[2] .

وقد أخذ السيوطي بهذا المفهوم وهو أنه يعبّر بمصطلح الأداة إذا اختلطت الأسماء والحروف والأفعال جاء في الإتقان : « النوع الأربعون في معرفة معنى الأدوات » ثم قال : « وإنما أعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف »[3] .

* * *

حروف الخفض والإضافة :

ذكرنا عند حديثنا عن مصطلح « المحل والصفة » أن الكوفيين يطلقون مصطلح « الصفة » على حرف الجر كما يطلقونه على الظرف . وقد عبّروا

---

(١) الجنى الداني ص ٢٠٨ .
(٢) مغني اللبيب ١٩ .
(٣) الإتقان في علوم القرآن ٢ / ١٤١ .

أيضا بحروف الخفض والإضافة وهم يريدون ما يسمى عند البصريين بحروف الجر . وقد شاع عند النحاة أن التعبير بالخفض من عبارت الكوفيين والتعبير بالجر من عبارات البصريين[1] .

وقد أخذ الكوفيون هذا المصطلح من الخليل بن أحمد الذى ينسب إليه التعبير بمصلح « الخفض » ولكنه عنده مقصور على ما وقع في أعجاز الكلم منونًا . جاء في مفاتيح العلوم للخوارزمي : « والخفض من مصطلحات الخليل وهو عنده ما وقع فى أعجاز الكلم منونًا نحو « زيدٍ » فإذا لم يكن منونًا سمي « الكسر » ؛ لأن الكسر عنده ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو لام « الجملِ » وأما الجر عنده ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو : لم يذهبِ الرجل »[2] .

ولكن الفراء من الكوفيين توسع في مصطلح « الخفض » فأطلقه على ما يسمى عند البصريين بالجر كما ورد عنده في معاني القرآن ليدل على ثلاثة أمور :

الأول : بمعنى الكسر للاتباع لقصد التخفيف . قال عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[3] قال : « وأما من خفض الدال من : ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ فإنه قال : هذه كلمة كثرت على لسان العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة ، ووجود الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل «إبِلِ» فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم »[4] .

الثاني : وقد أطلقه على الكسر لالتقاء الساكنين . قال الفراء : « أضربِ

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ / ٨٢ .

(٢) مفاتيح العلوم ص ٣٠ .

(٣) سورة الفاتحة ، آية : ٢ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٣ .

الرجل » فخفضت الباء لاستقبالها اللام »[1] . وقال أيضا : « كما قالوا : « رجلانِ » فخفضوا النون من « رجلان » ؛ لأن قبلها ألفا »[2] .

وإنما سميت حروف الخفض كما قال الزجاجي « لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق بها ، وميل الحنك إلى إحدى الجهتين »[3] . والنحاة متفقون على أن الخفض والجر بمعنى واحد ، وأنه لا فرق في التعبير بينهما في حالة عمل حروف الجر الكسر . قال ابن السراج : « وقولي : جر وخفض بمعنى واحد »[4] . وقد أخذت بهذا المفهوم وهو أن الجر والخفض بمعنى واحد المعجمات العربية ، جاء في تاج العروس : « الخفض بمعنى الجر ، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواصفات النحويين نقله الجوهري والجماعة »[5] .

والكوفيون يخلطون الأسماء بالحروف في القول بالخفض يقول ابن السراج : « ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض أمامُ ، وقدام ، وخلف ، وقبل ، وبعد ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وإزاء ، ووراء ،.. ومع ، وعَنْ ، وفي ، وعلى ، ومِن ، وإلى ، وبين ، ودون ، وعند ، وتحت ، وقبالة ، وحيال ،.. وشطْر ، وقُرب ، ووَسَط ، ومِثْل ، ومَثَل ، وسوى ، وسواء ، ومتى في معنى وسط ، والباء الزائدة ، والكاف الزائدة ، وحول ، وحوالي ،...[6] وهو ما جرى عليه خلف الأحمر فقد صنفها في باب مستقل سماه « باب الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم »[7] .

---

(١) معاني القرآن ١ / ١٨ .
(٢) نفسه ١ / ١٠ وانظر ١ / ١٧ .
(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٩٣ .
(٤) الأصول في النحو ١ / ٤٠٨ .
(٥) انظر تاج العروس مادة « خفض » وانظر اللسان مادة « خفض » أيضا .
(٦) الأصول في النحو ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
(٧) مقدمة في النحو ص ٤٣ .

وقد أدرج ضمن هذا الباب الكلمات التي سردها ابن السراج .

وقد سمَّى الكوفيون أيضا حروف الجر : « حروف الإضافة » وإنما سميت حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، أي توصله ، وكذلك تجره ، ويكون المراد به نفس الإعراب ، فكأنها أضيفت إلى الإعراب الذي هو معمولها ، كما يقال حروف النصب ، وحروف الجزم ، وكلها اشتركت في أنها وصلت على ذلك ، وإن اختلفت معانيها وراء ذلك على ما يفسر »[1] . وكذلك عرفها ابن الحاجب بقوله : « ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه »[2] .

وقد سمى سيبويه حروف الجر حروف الإضافة يقول نقلًا عن الخليل بن أحمد في معرض حديثه عن حروف القسم : « وإنما تجيء بهذه الحروف ؛ لأنك تضيف حِلْفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء »[3] . كما سمَّى الاسم المجرور بواحد من حروف الجر مضافًا إليه يقول : « واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء ؛ بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا ، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وهذا لعبد الله ، وما أنت كزيد » .

وقد ورد مصطلح « حروف الإضافة » عند المبرد . يقول : « فإن سميت رجلًا (مِنْ زيد) و (عَنْ زيد) فإنَّ أجود ذلك أن تقول : هذا مِنُ زيد ، وعَنُ زيد . كما تقول : يدُ زيد . وإنما كان ذلك هكذا ، ولم يكن كالذي قبله ؛ لأن هذه الحروف حروف إضافة توصل ما قبلها إلى ما بعدها تقول : الغلام لزيد كما تقول : غلام زيد »[4] .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٤٠ وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧ .
(٢) الكافية ٢١٥ .
(٣) الكتاب ٣ / ٤٩٧ .
(٤) المقتضب ٤ / ٣٣ .

والملاحظ صدد هذا المصطلح أنه قد استقر عند البصريين التمييز بين مصطلحات البناء والإعراب منذ وقت مبكر ، كما يتضح مما أورده سيبويه ، فالخفض والجر عندهم بمعنى واحد وهو للمعربات . أما عند الكوفيين فيبدو مصطلح « الخفض » مستعملًا في المعربات والمبنيات على السواء ، ولم يطرأ عندهم فيما بعد تمييز بين الحالتين من حيث المصطلح .

ونلاحظ على مصطلحي : « حروف الصفات » الكوفي ، « وحروف الإضافة » المشترك بين البصريين والكوفيين أنهما مصطلحان يراعيان دلالات واضحة لهذه الحروف ، ولعل ذلك كان سببًا في ميل كثير من المفسرين والبلاغيين والمعنيين بدراسة معاني الأدوات من المتأخرين إلى تفضيل أحد المصطلحين على مصطلح « حروف الجر » رغم سيادة هذا الاسم الأخير في كتب النحو المتأخرة .

* * *

لام أن :

ذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه يجوز أن نجعل لام « كي » في موضع « أن » بعد فِعْلَي الإرادة والأمر وما يشبههما . قال : « والعرب تجعل اللام التي على معنى « كي » في موضع أنْ في أردت وأمرت فتقول : أردت أن تذهب ، وأردت لتذهب ، وأمرتك أن تقوم ، وأمرتك لتقوم . قال الله تبارك وتعالى ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾[1] وقال في موضع آخر ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ﴾[2] وقال ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ ﴾[3] و ﴿ أَن يُطْفِـُٔوا۟ ﴾[4] وإنما صلحت

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٧١ .
(٢) السورة نفسها الآية : ١٤ .
(٣) سورة الصف الآية : ٨ .
(٤) سورة التوبة الآية ٣٢ .

اللام في موضع « أنْ » في أمرتك وأردت ؛ لأنهما يطلبان المستقبل « المضارع » ولا يصلحان مع الماضي ، ألا ترى أنك تقول : أمرتك أن تقوم ، ولا يصلح أمرتك أن قمت . فلما رأوا « أن » في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الاستقبال بكي واللام التي في معنى كي »[1] ثم يقول بعد ذلك : « وربما جعلت العرب اللام مكان « أنْ » فيما أشبه « أردت » وأمرت » مما يطلب المستقبل »[2] ثم مثل لهذا بقول أبي الجراح الأنفي :

أحاول إعناتي بما قال أم رجا ليضحك مني أو ليضحك صاحبه[3]

قال : والكلام رجا أن يضحك مني ثم قال : « وكلما رأيت (أن) تصلح مع المستقبل والماضي ، فلا تدخلن عليها كي ولا اللام »[4] . وقد نسب ابن عطية هذا المصطلح إلى الكوفيين[5] .

ويظهر أن سيبويه يقدر اللام بعد فعلي الإرادة والأمر « بلأن » أي بلام التعليل وأنْ . قال سيبويه : « وسألته عن معنى قوله : « أريد لأن تفعل » فقال : « إنما يريد أن يقول : إرادتي لهذا كما قال عز وجل : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[6] إنما هو : أمرت[7] لهذا ، ورجّح الرضي رأي سيبويه »[8] .

وقد استدل من يرى أنها بمعنى « أن » وحدها أنه عطف عليها بـ « أن » فقد عطف قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ

---

(١) معاني القرآن ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ .
(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٦٢ .
(٣) انظر الشاهد في الخزانة ٣ / ٥٨٦ .
(٤) معاني القرآن ١ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ .
(٥) انظر الجنى الداني ص ١٢٣ ، واللامات للهروي ص ١٣١ ، والبرهان ٤ / ٣٤٣ .
(٦) سورة الزمر ، الآية : ١٢ .
(٧) الكتاب ٣ / ١٦١ .
(٨) شرح الرضي ٢ / ٢٢٧ .

تُحْشَرُونَ ﴾[1] على قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2] .

ويبدو أن رأي سيبويه أكثر دقة من رأي الفراء ومن تبعه من الكوفيين ويمكن أن تخرج الآية على تقدير الباء المحذوفة والجار والمجرور في محل نصب[3] .

وقد لخص أبو حيان في البحر المحيط أقوال العلماء في هذه اللام بقوله : « فتحصَّل في هذه اللام أقوال :

أحدهـا : أنها زائدة .

والثاني : أنها بمعنى « كي » للتعليل ، إما لنفس الفعل وإما لنفس المصدر المسبوك من الفعل .

والثالث : أنها لام كي أجريت مجرى « أن » .

والرابع : بمعنى الباء وقال : « ومجيء اللام بمعنى الباء قول غريب »[4] .

وأرى أن رأي الفراء في مجيء اللام في موضع « أن » قد يبدو متجهًا مستقيمًا فيما ورد من الشواهد التي دخلت فيها اللام مباشرة على الفعل المضارع كقوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ﴾ بيد أنه لا يتجه فيما اجتمعت فيه اللام مع « أنْ » نحو قوله تعالى ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ وفي هذا الموضع قد يبدو القول بزيادتها أكثر اتجاها .

والخلاصة أن هذا المصطلح الكوفي : « لام أن » يبدو من وضع الفراء وهو ناتج عن رأيه في إمكان مجيء اللام للتعليل والمصدرية في آن واحد ، وليس لهذا المصطلح ما يناظره عند البصريين والجمهور ؛ لاختلاف تصورهم لهذه اللام حيث يعدونها حرف جرٍّ أصليا للتعليل أو حرفًا زائدا .

* * *

---

(١) الأنعام ، آية : ٧٢ .

(٢) السورة نفسها آية : ٧١ ، وانظر الطبرى ١١ / ٤٥٦ .

(٣) البيان ١ / ٣٢٦ .

(٤) البحر المحيط ٤ / ١٥٩ .

لام إلّا :

سمّى الكوفيون اللام بعد « إنْ » في قولنا : إنْ زيدٌ لقائم .. « لام إلّا » فأصل : إن زيد لقائم . مازيد إلّا قائم . فإن عندهم بمعنى « ما » النافية ، واللام بمعنى إلّا . وأما البصريون فإنهم يسمونها اللام الفارقة أو لام الإيجاب أو لام الفعل(١) .

وهي عند الكوفيين قسم برأسها وليست لام الابتداء كما هي مع « إنّ » المشددة ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي عندهم وقد وقع بعد « إنْ » هذه الفعل الماضي نحو قوله تعالى : ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾(٢) ونحو قوله تعالى أيضا : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾(٣) .

قال الفراء عند قوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾(٤) قال : « كأنه قال ما كل نفس إلّا عليها حافظ »(٥) .

وأما البصريون فيقولون : إنها إنّ الثقيلة خففت فصلح الفعل بعدها ولازمتها اللام لئلا تشبه « إنْ » الثانية التي بمعنى « ما »(٦) ولذلك سميت هذه اللام عندهم اللام الفارقة كما ذكرنا آنفا .

والصحيح أن هناك فرقًا في التطية السياقية بين « إنْ » المخففة و « إنْ » الخفيفة النافية فالأولى تطورت عن « إنّ » المشددة وتدخل على الجملة الاسمية وتقع اللام في خبرها فرقا بينها وبين إنْ النافية ، وأما الثانية فتقع بعدها « إلّا »

---

(١) انظر اللامات للهروي ص ٨٨ ومعاني الحروف للرماني ص ٧٥ والجنى الداني ١٣٣ ، ١٣٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٢٢ ، والمغني ٣٠٦ .
(٢) سورة الفرقان ، آية : ٤٢ .
(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٠٢ ، وانظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ١٧٧ .
(٤) سورة الطارق ، آية : ٤ .
(٥) معاني القرآن ٣ / ٢٥٤ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢٠ .

غالبا ويكثر دخولها على الجملة الفعلية[1] . وليس هناك من الأدلة الواضحة ما يجعلنا نقطع بقول أحد الفريقين في تصور هذا الأسلوب المكون من « إنْ » واللام متطورًا عن « إنّ » المشددة ، أي عن جملة اسمية مثبتة مؤكدة ، أو متطورا عن « إنْ » النافية و « إلّا » أي عن أسلوب حصر ، والأدلة التي ذكرها كلّ فريق لا تكفي – في نظرنا – للقطع بأحد القولين[2] ، وإن كنّا نرجح قول البصريين ؛ لأن كثرة هذا الأسلوب في الاستعمالات العربية المحتج بها ترجّح تطوره عن الجملة الاسمية المثبتة المؤكدة الشائعة الاستعمال ونقصد بها الداخلة عليها « إنّ » .

والخلاصة أن هذا المصطلح « لام إلّا » مصطلح كوفي يصدر عن تصوّر كوفيّ مرفوض من قبل البصريين ، ومن ثمّ فليس لهذا المصطلح مقابل أو نظير عند البصريين .

* * *

لام الصيــرورة :

وهي اللام التي تدل على أن ما بعدها ليس علة حقيقية لما قبلها ، وإنما هو بمثابة النتيجة والثمرة التي يتسبب عنها الكلام السابق ، وعلى هذا تكون مستعارة لما يشبه التعليل ، وليس للتعليل حقيقة ، وذلك قولك : أكرمته ليشتمني ، وأعطيته ليحرمني[3] . ومن أمثلة لام الصيرورة في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[4] إنهم لم يلتقطوه لذلك وإنما التقطوه ليكون لهم فرحًا وسرورًا فلما كان عاقبة أمرهم إلى أن

---

(١) انظر أساليب النفي في العربية د . مصطفى النحاس ص ٢١٣ .
(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم (٩٠) .
(٣) انظر رصف المباني ص ٣٠١ .
(٤) سورة القصص ، الآية : ٨ .

صار لهم عدوًا وحزنًا جاز أن يقال ذلك فدلّت اللام على عاقبة الأمر ؛ لأن العرب قد تسمي الشيء باسم عاقبته كما قال تعالى : ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[1] إنما كان يعصر عنبًا تؤول عاقبته إلى أن يكون خمرًا فسمّاها بذلك[2] ، وهذه اللام تسمى عند البصريين : « لام العاقبة » وعند الكوفيين بـ « لام الصيرورة »[3] وأغلب المراجع تنسب القول بمصطلح « الصيرورة » إلى الكوفيين وممن نسبها إليهم الزجاجي قال : « وهي التي يسميها الكوفيون لام الصيرورة » ، ولكنه يرى في الوقت نفسه أن الصيرورة والعاقبة في المعنى سواء وإن اختلف اللفظان[4] كما نسبها أيضا إليهم أبو البركات الأنباري في كتابه « البيان »[5] .

وقد نسب صاحب الجنى الداني القول بمصطلح « الصيرورة » إلى الكوفيين والأخفش وقوم من المتأخرين منهم ابن مالك[6] ، وقد اقتصر صاحب « البحر المحيط » والسيوطي في « الهمع » على نسبتها إلى الأخفش[7] وحده . ولعلّ الكوفيين الذين استخدموا مصطلح « الصيرورة » قد نقلوه عن الأخفش ؛ لما له من تأثير واضح فيهم .

وقد خالف ابن خالويه أكثر النحويين حيث نسب القول بمصطلح « الصيرورة » إلى البصريين وأما الكوفيون فهم يسمونها لام كي[8] .

---

(1) سورة يوسف ، الآية : ٣٦ .
(2) انظر اللامات للزجاجي ص ١١٩ .
(3) المصدر نفسه ص ١١٩ .
(4) المصدر نفسه ص ١٢١ .
(5) البيان ٢ / ٢٢٩ .
(6) الجنى الداني ص ١٢١ .
(7) انظر : البحر المحيط ٣ / ٩٥ ، والهمع ٢ / ١٣٢ .
(8) انظر البرهان ٤ / ٣٤٧ .

ويظهر لي أن الذي عبّر بمصطلح « لام كي » هو الفراء من الكوفيين فقد قال عند قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ﴾[1] قال : لام ليضلوا لام كي[2] .

وسماها أبو حيان لام التعليل المجازي الذي يعبّر عنه بلام العاقبة ولام الصيرورة[3] .

وأما النحاس فقد سماها « لام كي » وشنّع على من لقّبها بغير ذلك فقال عند قوله تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[4] نصب ﴿ لِيَكُونَ ﴾ بلام كي وربما أشكل هذا على من يجهل اللغة ، ويكون ضعيفًا في العربية فقال : ليست بلام كي ، ولقّبها بما لا يعرف الحذّاق من النحويين أصله ، وهذا كثير في كلام العرب يقال : جمع فلان المال ليهلكه ، وجمعه لحتفه ، وجمعه ليُعَاقَب عليه ، لما كان جمعه إيّاه قد أدّاه إلى ذلك كان بمنزلة من جمعه له[5] . فكأن النحاس يميل مع الذين يقولون : إنها للتعليل المجازي وهو ما يفهم من قول الهروي : « وهي شبيهة بلام كي وليست بها » ، وهو مانص عليه الزمخشري صراحة في الكشاف حيث يقول : « ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجازدون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنا[6] .

وقد حكى ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها جواز تقدير الفاء موضعها ، وذلك لا يكون إلّا على اعتبار أنها لام التعليل[7] .

---

(١) سورة يونس ، آية : ٨٨ .
(٢) معاني القرآن ١ / ٤٧٧ .
(٣) البحر المحيط ٧ / ١٠٥ .
(٤) سورة القصص ، آية : ٨ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٥٤٣ .
(٦) الكشاف ٣ / ٣٠٩ .
(٧) البرهان ٤ / ٣٤٦ .

كما تسمى أيضا لام المآل[1] .

وقد ظهر مما طرحناه آنفا أن هذه اللام قد عبّر عنها في المصادر النحوية بالمصطلحات الآتية « لام العاقبة ، لام الصيرورة ، لام كي – لام التعليل المجازي – لام المآل »[2] . وقد سماها الزمخشري أيضا لام الأمر[3] ، وقد وردت هذه المصطلحات عند كثير من العلماء الذين تعرضوا لإعراب القرآن أو تفسيره[4] وقد صنفت هذه اللامات عند أكثر البصريين من أصناف لام كي والفعل المضارع منصوب بأن بعدها وهي ناصبة بنفسها عند أكثر الكوفيين[5] .

ونرى أن مصطلحات لام العاقبة أو الصيرورة أو المآل أدق تصويرًا لحقيقة هذه اللام ومعناها . ذلك أن المتأمل في النصوص اللغوية التى ترد فيها هذه اللام يدرك اختلافًا واضحًا بينها وبين لام التعليل ، يتمثل في أنّ لام التعليل تجعل مادخلت عليه علّة لما سبقها من كلام كقولنا : اجتهدت لأنجح ، ونحوه . أمّا هذه اللام فإنّ ما قبلها من الكلام هو السبب فيما بعدها كما في قوله تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ ، فصيرورته لهم عدوًا مترتب ومتسبب عن التقاطهم له ، فالتعليل هنا يبدو كأنه معكوس بالمقارنة بلام التعليل الشائعة الاستعمال .

* * *

---

(١) انظر الجنى الداني ص ٩٨ ، ١٢١ ، المغني ٢٨٢ ، وبصائر ذوي التمييز ٤ / ٤١١ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٢ ، ٥٤٣ ، البيان ٢ / ٢٢٩ ، كتاب معاني الحروف للرماني ص ٥٦ ، اللامات للهروي ١٣٥ ، الكشاف ٣ / ٣٠٩ ، الجنى الداني ١٢١ .

(٣) الكشاف ٢ / ٢٥٠ .

(٤) انظر دراسة لأسلوب القرآن ، القسم الأول للجزء الثاني ص ٢٦٨ .

(٥) انظر الجنى الداني ص ١٢١ .

مصطلح « النون » بمعنى التنوين :

عبر الفراء « بالنون » وهو يريد « التنوين » قال عند قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾[1] قال : « والذى قرأ « أحدُ الله الصمد » بحذف « النون » من أحد يقول : النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت ، وكذلك إذا استقبلها ساكن »[2] والفراء في ذلك متابع لسيبويه حيث عبر بالنون أيضا وهو يريد التنوين قال : « وإذا قلت : عبد الله مررت به . أجريت الاسم بعده مجراه بعد زيد لقيته ؛ لأن مررت بعبد الله ، يجرى مجرى لقيت عبد الله ، وتقول : هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به . إن حملته على المنصوب ، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعت ، فإن ألقيت النون وأنت تريد معناها فهو بتلك المنزلة وذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا سيضربه »[3] .

وإنما سُمِّي التنوين نونًا ؛ لأن له من الصفات الصوتية ما للنون الساكنة ، لأنه في تعريف النحاة « هو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل »[4] .

كما يُسمَّى التنوين أيضا نون الإعراب جاء في تفسير الطبري « وليكونا » فإن الوقف عليه بالألف ؛ لأن النون الخفيفة وهي شبيهة بنون الإعراب في الأسماء قول القائل : رأيت رجلا عندك . فإذا وقف على الرجل قيل : رأيت رجلا . فصارت النون ألفا[5] .

---

(١) الإخلاص ، آية : ١ ، ٢ .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٣٠٠ ، وانظر ١ / ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) الكتاب ١ / ٩٣ ، وانظر ٤ / ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٤) التعريفات ص ٧١ .

(٥) تفسير الطبري ، ١٦ / ٨٦ .

وهذه النون زيدت في الاسم المنصرف دلالة على الانصراف ، جاء في اللسان : « وتزاد علامة للصرف في كل اسم منصرف »[1] .

فالتنوين في الحقيقة نون ساكنة يكون ساكنا ومتحركا نحو : « زيدن » في حالة الوقف فهو بحاله أبدا يكون ساكنا ؛ لأنه حرف جاء لمعنى ، في آخر الكلمة مثل نون التثنية والجمع ، وألف الندبة ، وهاء التنبيه ، وبما أنه حرف فهو يتحمل الحركة كما تتحملها الحروف . وأما علّة عدم ثباته في الخط ؛ لأنه ليس من بنية الكلمة ، وإنما جاء لمعنى في بعض الأسماء المفردة أي غير المضافة المنصرفة يتبع أيضا الحركات اللاحقة بعد تمام الحرف . فلما تبع الحركة اللاحقة للكلمة و لم يكن مبنيا معها ، و لم يلحق سائر الكلم ، ضعف في المرتبة فحذف في الخط لئلا يشبه النون الأصلية نحو قُطْن . وحذف من اللفظ في الوقف ، و لم يقفوا عليه من كراهيتهم شبهه بحرف الإعراب[2] .

ويبدو أن مصطلح « النون » بمعنى التنوين كان معروفًا في البيئة النحوية قبل سيبويه . والغالب أنه مصطلح الخليل أو من قبله من النحاة ، وأنه طوّر في البصرة إلى مصطلح « التنوين » الذي يستعمله سيبويه غالبا في كتابه بيد أنه بقي على لفظه الأول « النون » عند الفراء . واستعمال « التنوين » مصطلحًا يعدّ مرحلة لاحقة ومتطورة ؛ لأنه يتلاشى الاشتراك اللفظي الذي يتصف به مصطلح « النون » الذي يدخل فيه نون الأفعال المضارعة الخمسة ونون المثنى والجمع السالم بالإضافة إلى دلالته على التنوين .

هـاء التأنيـث :

أطلق الكوفيون مصطلح « الهاء » وهم يريدون « التاء المربوطة » قال

---

(١) انظر اللسان مادة : نون .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٩ وما بعدها بتصرف يسير .

الفراء : « والسماحة والشجاعة مؤنثان للهاء فيهما »[1] وقال ثعلب : « أجزته إجازة وأقمته إقامة جاءوا بالهاء عوضًا مما ألقوا »[2] .

كما ورد التعبير بها عند البصريين قال سيبويه في باب الوقف : « ومثل هذا في الاختلاف بالحرف الذي فيه هاء التأنيث ، فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء وإذا وقفت ألحقت الهاء »[3] وقال أيضا : « وقد كسروا في معصية ومحمية ولا يجيء مكسورا أبدا بغير الهاء »[4] . ولكن البصريين لم يلتزموا « بالهاء » فقد يعبرون بالتاء كما يتضح مما يأتي . وإنما سمى النحاة تاء التأنيث المربوطة « هاء » ؛ لأنه يوقف عليها بالهاء .

قال سيبويه : « وأما الهاء فتكون بدلًا من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف كقولك : هذه طلحة »[5] ويقول المبرد : « وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو نخلة ، وثمرة ، وإنما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقف »[6] . وقال الفراء : « والعرب تقف على كل تاء مؤنث بالهاء إلّا طيئًا ، فإنهم يقفون بالتاء فيقولون : هذه أمتْ وجاريَتْ وطَلْحَتْ » .

ولما كانت القاعدة العربية في رسم الخط العربي أن اللفظ يكتب بحروف هجائية يراعى فيها حالة الابتداء به أو الوقوف عليه رسمت تاء التأنيث المربوطة هاء في الوقف ، وقد نبه على هذه القاعدة أكثر من واحد من النحاة . جاء في شرح شافية ابن الحاجب للرضي : « والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة

---

(١) انظر معاني القرآن ١ / ١٢٩ .
(٢) المجالس ١ / ١٦٩ .
(٣) الكتاب ٤ / ١٦٦ .
(٤) نفسه ٤ / ٩٢ .
(٥) نفسه ٤ / ٢٣٨ .
(٦) المقتضب ١ / ٦٣ .

ألفاظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها »[1] ويقول السيوطي في رسالته في علم الخط : « الأصل في رسم الخط أي كتابته بحروف هجائية يلفظ بها مع تقدير الابتداء به والوقوف عليه »[2] .

وقد علّل النحويون قلب التاء هاء بأسباب من أهمها :

١ – ما قاله سيبويه حيث يرى أنها قلبت هاء ، وذلك للفرق بينها وبين التاء التي هي من نفس الحرف نحو تاء أَلْقَتُّ ، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سنبتة[3] .

٢ – ما قاله ابن جني في المنصف حيث يقول : « وإنما أبدلت هاء لانفتاح ما قبلها ، وأنها من الحروف المهموسة ، والهاء مهموسة ، وقريبة من الألف ، ولم تبدل ألفًا لانفتاح ما قبلها لئلا يلتبس بالألف المقصورة في حُبْلى ، وبُشرى ، والهاء قريبة من الألف فأبدلت هاء » . وقد علّل الرضي ذلك أيضًا بما يقرب من تعليل ابن جني حيث يقول : « لأن في الهاء همسًا ، ولينًا أكثر مما هو في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع « الاستراحة » أولى وكذلك تزاد الهاء في الوقف فيما ليس فيه ، أعني هاء السكت نحو « أنَهْ وهؤلاه »[4] .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة ، ليس يوقف عليها بالهاء كما ظَنَّ النحاة ، بل بحذف آخرها ، ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير « الفتحة » فيخيّل للسامع أنها تنتهي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٣١٥ .
(٢) التحفة البهية والطرفة الشهية ، مطبعة الجوائب ، إستانبول ١٣٠٢هـ ص ٥٤ .
(٣) الكتاب ٤ / ١٦٦ وانظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص ١٧٩ .
(٤) المنصف ١ / ١٦١ .
(٥) شرح الشافية ٢ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

بالهاء فحين يسمع كلمة مثل « الشجرة » في لهجات الكلام الآن يخيل إلينا أنّ التاء المربوطة قد قلبت هاء والحقيقة أنها حذفت من النطق وامتد النفس مع صوت اللين قبلها فسمع كالهاء »[1] .

وقد اختلف النحاة في أمر هذه العلامة هل هي « الهاء » أم « التاء » .

وقد ذكر هذا الخلاف السيوطي في الأشباه والنظائر حيث يقول : « واختلفوا في أيهما بدل من الآخر فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل عنها ، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك ، واستدل البصريون بأن بعض العرب يقول التاء في الوصل والوقف يقول :

الله أنجاك بكفي مسلمت ....[2]

ولا كذلك « الهاء » فعلمنا أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل عنها ، وبأن لنا موضعًا قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالإجماع ، وهو في الفعل نحو : « قامت » و « قعدت » ، وليس لنا موضع قد ثبتت فيه الهاء فالمصير إلى أن التاء هي الأصل أولى ؛ لما يؤدي قولهم من تكثير الأصول . واستدلوا أيضا — يعني البصريين — بأن التأنيث في الأصل الذي ليس محل التغيير ، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير ، فالمصير إلى أن ما جاء في محل التغيير هو البدل أولى من المصير إلى أن البدل ما ليس في محل التغيير .

وقد نسب الرضي القول بأن التاء هي الأصل إلى سيبويه والفراء وابن كيسان ، وأكثر النحاة ، ونسب القول بأن الهاء هي الأصل إلى ثعلب الذي علل قلبها في الوصل تاء بأنها لو خليت بحالها هاء لقيل : « شجرهًا » بالتنوين ، وكان التنوين يقلب في الوقف أيضا كما في « زيدا » فيلتبس في الوقف بهاء

---

(١) انظر كتابه : في اللهجات العربية ، القاهرة ١٩٥٥م ص ١٢٤ .

(٢) تكملة البيت : من بعد ما وبعدما وبعد مت . انظر شرح الشافية ٢ / ٢٨٩ .

المؤنث فقلبت في الوصل تاء لذلك ، ثم لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء »[1] .

والأولى في تصورنا أن يعبر بمصطلح « تاء التأنيث » بدلًا من الهاء ، وقد نص سيبويه في أكثر من موضع على أن الأصل الوصل « أو » الوصل الأصل ولا خلاف في أن جميع الناطقين ينطقون هذا الحرف « تاء » في الوصل ، ومعظمهم أو جميعهم باستثناء طيئ يقلبها عند الوقف هاء ؛ ولذلك فإنه اتباعًا لقاعدة سيبويه المشهورة ينبغي تسمية هذه العلامة بالتاء بدلًا من الهاء .

ويبدو أن السبب في تردد النحويين بين المصطلحين هو ماورد في كتاب سيبويه من التعبير بالمصطلحين معا ، وذلك بسبب تعبير الخليل بن أحمد كثيرًا عن هذه العلامة بالهاء كما يتضح من الأقوال المعزوة إليه في الكتاب ، كما أن سيبويه لم يلتزم التعبير عنها دائمًا بالتاء .

أما البصريون فقد اتبعوا قاعدة سيبويه في أن الأصل الوصل ، ولذلك عبروا بالتاء كما هو واضح من نص المبرد المسوق آنفا ، وليس لبعض الكوفيين من حجة في رسم العلامة هاء ، لأن الرسم يراعي حالة الوقف في بعض الأحيان كما ترسم الألف بعد المنصوب المنون مراعاة لحالة الوقف ، وهي بدل من التنوين وليست أصلًا وتعليل ثعلب يبدو – في تصورنا – محاولة لتكريس الخلاف مع البصريين في المصطلح ؛ لأنه من المتفق عليه أن حالة الوصل هي الأصل ، وأن الوقف هو الفرع ، لأنه هو مجال الحذف والإبدال ، ومن ثم فإن تصور ثعلب أن أصل العلامة الهاء مع أنها الواردة في حالة الوقف ، وأنه عدل عنها إلى التاء في الوصل للأسباب التي ذكرها هذا التصور يبدو متكلفًا ، ومقصودًا فيه كما أشرنا إلى تكريس الخلاف .

---

(١) انظر شرح الشافية ٢ / ٢٨٩ ، وانظر المنصف ١ / ١٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٩ .

أما تحليل الدكتور إبراهيم أنيس بأن هذه الظاهرة ليست إبدالًا للتاء في الوقف هاء، وإنما هي حذف للتاء مع امتداد النفس بصوت لين قصير يخيل للسامع أنه هاء فإن لنا عليه ملحوظات :

أولها : وضوح الهاء وضوحًا شديدًا في كل موضع أبدلت فيه من التاء .

ثانيها : الكلمات أمثال فتاة، وحصاة، وقطاة إذا وقفنا عليها أظهرنا الهاء واضحة ولو اتبعنا قوله لالتبست في حال الوقف عليها بكلمات « فتى » و « حصى » و « قطا » .

ثالثها : التاء اللاحقة لاشك أنها علامة تأنيث أي أنها عنصر ذو معنى أي « مورفيم » أو « دال نسبة » على حد تعبير المحدثين، ومن ثم فإنّ حذفَ هذا العنصر المفيد للتأنيث يؤدي إلى التباس المذكر بالمؤنث، ولذلك فإن اللغة تبتعد عن مثل هذا المسلك المؤدي إلى اللبس .

* * *

الفصل الخامس

مصطلحات متفرقة

مصطلحات متفرقة

الإضمار بمعنى الحذف :

من المصطلحات التي استعملها الفراء كثيرًا وتابعه الكوفيون هو مصطلح « الإضمار » بمعنى الحذف أو الشيء المقدر .

ومن استعماله بمعنى الحذف قوله : « وكل موضع اجتمع فيه تاءات جاز فيه إضمار إحداهما مثل قوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[1] . وقال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ ﴾[2] . قال : « وإذا أضمرت معه عليكم رفعته »[3] .

ومن وروده عنده بمعنى الشيء المقدر قوله عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾[4] . قال : « فإن شئت جعلت الثمانية مردودة على الحمولة ، وإن شئت أضمرت لها فعلا »[5] . ويريد الفراء بقوله : مردودة . أي أنه بدل من حمولة من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾[6] .

وقد سبق سيبويه الفراء بالتعبير « بالإضمار » بمعنى الحذف وإن كان الأكثر

---

(١) الأنعام ، آية : ١٥٢ ، وانظر معاني القرآن ١ / ٢٨٤ .
(٢) هود ، آية : ٦٩ .
(٣) معاني القرآن ١ / ٤٠ ، وانظر ١ / ٤٨ ، ١١٤ ، ٢٧١ ، ٢٨٤ .
(٤) الأنعام ، آية : ١٤٣ .
(٥) معاني القرآن ١ / ٣٥٩ وانظر ٢ / ٣٢٣ .
(٦) الأنعام ، آية : ١٤٢ .

عند سيبويه التعبير بالحذف جاء في الكتاب : « وممّا ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[1] . و « وراءك أوسَع لك » ، و « حسبك خيرًا لك » . « إذا كنت تأمر »[2] وقوله أيضا : « ومما ينتصب في غير الأمر والنهي عن الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، والنداء كله »[3] وقوله : « وأما لا يذكر بعدها الفعل المضمر ؛ لأنه من المضمر المتروك إظهاره حتى صار ساقطًا بمنزلة تركهم ذلك في النداء »[4] .

وقد تبع الكوفيون الفراء في التعبير بمصطلح « الإضمار » كثيرًا بمعنى الحذف ومن هؤلاء ثعلب وأبو محمد الأنباري ، جاء في مجالس ثعلب عند حديثه عن قول الشاعر :

أتيت بعبد الله في القدّ موثقا ... فهلّا سعيد ذا الخيانة والغدر

قال : « من نصب سعيدًا أضمر فعلًا مثل « أتيت » أي فائت »[5] .

وأما القاسم الأنباري فقال عند قول ثعلبة بن عمرو :

وأهلك مهر أبيك الدوا ... ء ليس له من طعام نصيب[6]

قال : أراد أهلكه ترك الدواء ومثله في الإضمار .

ياصخر وراد ماء قد تناذره ... أهل الموارد ما في ورده عار[7]

أي ما في ترك ورده عار[8] .

---

(١) النساء ، آية : ١٧١ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٨٢ .

(٣) نفسه ١ / ٢٩١ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٩٤ .

(٥) انظر مجالس ثعلب ١ / ٦٠ وألا بالفتح والتشديد لغة في « هلا » التحضيضية وانظر أيضا ٢ / ٥٨٥ .

(٦) البيت للخنساء أنظر ديوانها ص ٧٥ .

(٧) شرح المفضليات ٧٣ ، وانظر ص ٥١٨ .

(٨) الخصائص ٢ / ٣٦٨ ، وانظر البرهان ٣ / ١٠٣ .

ويظهر من تعبير الفراء والكوفيين أنهم لا يفرقون بين الإضمار والحذف في المعنى ، فهما وإن اختلفا في اللفظ فهما في المعنى واحد . ويظهر من كلام ابن جني أنه يفرق بين الإضمار والحذف حيث يرى أن الفاعل لا يحذف[1] . على حين نجد في : « الأشباه والنظائر » للسيوطي ما يفيد أن الفاعل يحذف ولا يضمر ، وذلك مع المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرًا ، فإن الفاعل يكون محذوفًا ؛ لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمّل ضميرًا ، بل يكون محذوفًا مرادًا إليه نحو يعجبني قربُ زيد ، ويعجبني شرب الماء[2] .

وقد فرق بين الإضمار والحذف صاحب البرهان في علوم القرآن فقال : « والفرق بينه وبين الإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ نحو : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[3] ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾[4] ، ﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[5] ثم قال : « ويدل على أنه لابد في الإضمار من ملاحظة المقدر باب الاشتقاق فإنه من أضمرت الشيء : أخفيته . وأما الحذف فمن حذفت الشيء : قطعته . وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار ، ولهذا قالوا : « أنْ » تنصب ظاهرة ومقدرة »[6] .

وقد تنبه ابن مالك إلى هذا الفرق فسمّى الإضمار : « الخفَاء » ، وسمى الحذف : « المنوي » قال : « ويغني عن جملة الموصول به ظرف أو جار

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٦٨ ، وانظر البرهان ٣ / ١٠٣ .
(٢) انظر الأشباه والنظائر ٢ / ٦٣ ، ٦٤ .
(٣) الإنسان ، آية : ٣١ .
(٤) الأحزاب آية : ٢٤ .
(٥) النساء آية : ١٧١ .
(٦) البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٠٢ .

ومجرور منوي معه استقر أو شبهه »[1] . ويبدو أن الغالب عند النحاة والسائد في كتبهم أنهم لا يفرقون بينهما فهم يستعملونهما بمعنى واحد .

وقد انتقد ابن مضاء القرطبي هذا الخلط في استعمال المصطلحين وبين أن النحاة لا يفرقون بينهما تفرقة واضحة ملتزمة في جميع المواضع ، ولكنه في الوقت نفسه قد بيّن أيضا أنّ حذاق النحويين يفرقون بينهما فقال : « والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون : أعني حذاقهم – أن الفاعل يضمر ولا يحذف »[2] ، ولعل ابن مضاء يشير بذلك إلى ابن جني[3] الذي يرى أن الفاعل لا يحذف بل يضمر كما بينّاه آنفا .

ويبدو من البحث أن استعمال مصطلح « الإضمار » هو الغالب عند الكوفيين على حين يتردد المصطلحان بنسب متقاربة عند البصريين والخالفين . كما يبدو أن النحويين بصفة عامة لا يفرقون بين المصطلحين ، ولا يلتزمون أحدهما دون الآخر إلّا صدد الحديث عن الفاعل فهم يرونه عند اختفائه مضمرًا مستترًا غير محذوف . ويظهر لنا أن الدلالة اللغوية لمصطلح « الإضمار » تجعله أقرب إلى التعبير عن « الحذف » مع نية المحذوف في الذهن وظهور أثره في اللفظ على حين دلالة الحذف في اللغة على معنى الاطراح وإبعاد الشيء تجعل تصور هذه النية أبعد عن استخدام الكلمة في المصطلح .

والواقع أن الكلمتين في المصطلح – في تصورنا – لهما دلالة واحدة وهو ماسار عليه النحاة منذ القدم ، وهو ما تسوقنا إليه الدراسة اللغوية بأفكارها الحديثة ، أيضا ذلك أنه لا يمكننا ادّعاء عنصر محذوف من عناصر التركيب اللغوي أو الصيغة دون أن تكون هناك قرائن تدل على العنصر أو العناصر

---

(١) التسهيل ص ٢٥ .
(٢) انظر الرد على النحاة ، ص ١٠٥ وما بعدها .
(٣) انظر الخصائص ٢ / ٣٦٨ .

المحذوفة ، وهو ما يعني نية المحذوف وتصوره في ذهن المتكلم والسامع على السواء ، ولا يمكن ادّعاء محذوف لم يقصده المتكلم ، ولم تدل عليه القرائن ، لأن ذلك يخل بالمعنى .

وخلاصة القول أن الحذف يتصور من مقارنة التراكيب أو الصيغ المنطوقة بأصلها المقدر عند النحويين القدماء . أو بما يسمّى عند التحويليين « بالبنية العميقة للتركيب أو الصيغة » وهذه البنية هي المرتبطة بالمعنى ، ومن ثم فإن دلالة « الحذف » مصطلحًا نحويًا أو صرفيًا تبدو مساوية لدلالة مصطلح « الإضمار » وإن كانت دلالة كل منهما اللغوية مختلفة عن الأخرى ، وهو في نظرنا أدى إلى تصور اختلاف بينهما ، أو محاولة هذا التصور عند بعض النحويين القدماء .

* * *

التبيـــان :

من المصطلحات التي وردت في معاني القرآن للفراء مصطلح : « التبيان » ويريد به الفراء عدم الإدغام . قال عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى : ﴿ يَخْطَفُ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ﴾[1] قال : « وأما من خفض الياء والخاء فإنه أيضا من طلبه كسرة الألف ، لأنها كانت في ابتداء الحرف مكسورة ، وأما من جمع بين الساكنين فإنه كمن بنى على التبيان إلّا أنه إدغام خفي »[2] . وقال أيضا عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا ﴾[3] قال : « تخفض التاء من « الصافات » ومن « التاليات » ، لأنه قسم ، وكان ابن مسعود يدغم ﴿ وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا ﴾ وكذلك « التاليات » و « الزاجرات » بدغم التاء منهن والتبيان أجود ؛ لأن القراءة بنيت على التفصيل والتبيان »[4] .

(١) البقرة ، آية : ٢٠ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٨ .

(٣) سورة الصافات آية : ١ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٣٨٢ .

وهكذا فإن مصطلح « التبيان » عند الفراء والكوفيين يساوى الإظهار عند الفراء ، وهو إظهار صوت الحرف دون إدغامه في الصوت التالي له .

والتعبير بالمصطلح الكوفي « التبيان » يلحظ فيه أن حالة عدم الإدغام تؤدي إلى فصل الحروف « الأصوات » بعضها عن بعض وظهورها في حالة من البيان قد يغضّ منها أو يؤثر فيها الإدغام الذي قد ينتج عنه قدر من الإلباس .

الجحـــد :

من المصطلحات التي تتردد في كتب الكوفيين مصطلح « الجَحْد » الذى يقابل مصطلح « النفي » عند البصريين[1] .

وقد ورد مصطلح « الجحد » عند الفراء في معاني القرآن كثيرًا وعند ابن السكيت في « إصلاح المنطق »[2] وعند أبي بكر الأنباري في « شرح القصائد السبع الطوال »[3] .

وقد ظهر لي أن الفراء لا يعبر إلّا بمصطلح « الجحد » ومن التعبير به عنده قوله : « وإنما يجوز أن تجعل « لا » صلة إذا اتصلت بجحد قبلها »[4] . وقال أيضا : « وذلك أن الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ « نعم » و « لا » مالم يكن فيه جحد ، فإذا دخل الجحد في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه : « نعم »[5] ويقول أيضا : « إذا استفهمت بشيء يرد في الاستفهام ، فلك أن تدعه استفهامًا ولك أن تنوي به الجحد »[6] .

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٩٨ ، ١٣٥ ، ٢ / ١٨١ ، ٣ / ٨ ، ١١٥ ، ١٥٢ ، ٤ / ٢٢٣ وانظر المقتضب ١ / ٤٧ ، ٦٢ ، ٣ / ١٩٠ ، ٤ / ١٨٨ ، والأصول ١ / ٤٦١ .

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ .

(٣) شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٣ ، ٣٤ ، ٢٦٧ ، ٣٨٢ .

(٤) انظر معاني القرآن ١ / ٨ .

(٥) نفسه ١ / ٥٢ .

(٦) نفسه ١ / ٤٢٣ . وانظر ١ / ١٧٥ ، ٤٧٩ ، ٢ / ٢٩ ، ٧٨ ، ٨٤ .

وقد تبع الكوفيون الفراء في التعبير بالجحد . جاء في مجالس ثعلب : « وسئل أبو العباس عن الفرق بين كيلا وكيما قال : « إذا كانت « لا » مع « كي » فهي جحد ، وإذا كانت مع « ما » فهي صلة[1] .

وقد رجح كل من الدكتور مهدي المخزومي والدكتور أحمد مكي الأنصاري مصطلح الكوفيين « الجحد » على مصطلح البصريين « النفي » وعللا ذلك بأن مصطلح الجحد يساير روح اللغة أكثر من اصطلاح النفي الذي يساير روح الفلسفة[2] .

وقد نصت أكثر المعجمات العربية على أن معنى « الجحد » هو الإنكار مع العلم[3] على حين يقول ابن منظور في اللسان في مادة نفي : « نفي الشي نفيا جحد » مما يظهر معه أنهما عنده بمعنى واحد .

ويظهر لي أن أهل اللغة يفرقون بين الجحد والنفي ، فالجحد نفي ما في القلب ثبوته ، وإثبات ما في القلب نفيه ، وأنه ليس مرادفًا للنفي من كل وجه ؛ لأنهم قالوا : إذا كان النافي صادقًا سمي كلامه نفيًا وإن كان كاذبا سمي كلامه جحدًا ونفيًا أيضا ، فكل جحود نفي ، وليس كل نفي جحودا[4] ، وقد جاء في البرهان : « قال ابن الشجري : إن كان النافي صادقًا فيما قاله سمي كلامه نفيا ، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحدا ، فالنفي أعم ؛ لأن كل جحد نفي من غير عكس فيجوز أن يسمى الجحد نفيا ، لأن النفي أعم ، ولا يجوز أن يسمى النفي جحدًا »[5] .

---

(١) مجالس ثعلب ١ / ١٥١ ، وانظر ١ / ١٠١ ، ١٣٢ .
(٢) انظر مدرسة الكوفة ص ٣٠٩ وأبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٤٤٢ .
(٣) انظر التاج مادة « جحد » .
(٤) انظر القاموس مادة جحد ، وبصائر ذوي التمييز ٢ / ٣٦٨ والبحر المحيط ٤ / ٢٢٢ .
(٥) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٣٧٦ .

وقد مثل صاحب البرهان للنفي بقوله تعالى : ﴿ ما كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾[1] ومثل للجحد بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَـٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَـٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا .. ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ مَا جَآءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[3] وبقوله تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ ﴾[4] .

وقد ذَكَر أن بعض العلماء لا يفرقون بين المصطلحين[5] .

وقد ذكر أبو هلال العسكري في كتابه « الفروق » الفرق بين الجحد والإنكار فقال : « الفرق بين الإنكار والجحد أن الجحد أخص من الإنكار ، وذلك أن الجحد إنكار الشيء الظاهر . والشاهِدُ قوله تعالى : ﴿ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾[6] فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات ، ولا يكون ذلك إلا ظاهرًا ، وقال تعالى : ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾[7] فجعل الإنكار للنعمة ، لأن النعمة قد تكون خافية ، ويجوز أن يقال : الجحد هو إنكار الشيء مع العلم به والشاهد قوله : ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ﴾ فجعل الجحد مع اليقين ، والإنكار يكون مع العلم وغير العلم »[8] .

وقد عاب ابن القيم على الفقهاء استعمالهم لفظ الجحود في مطلق الإنكار في باب الدعاوى وغيرها ؛ لأن المنكر قد يكون محقا فلا يسمى جاحدا[9] .

---

(١) سورة الأحزاب آية : ٤٠ .
(٢) سورة النمل ، آية : ١٣ ، ١٤ .
(٣) المائدة ، آية : ١٩ .
(٤) التوبة ، آية : ٧٤ .
(٥) انظر البرهان ٢ / ٣٧٦ .
(٦) الأعراف ، آية : ٥١ .
(٧) النحل ، آية : ٨٣ .
(٨) الفروق في اللغة ص ٣٧ .
(٩) بدائع الفوائد ٤ / ١١٨ .

ونخلص مما سبق إلى أن « النفي » في اللغة أعم من « الجحد » لأن الجحد يختص بنوع من النفي وهو أن يكون النافي منكرًا للشيء مع العلم به ، ومن ثم فإن استخدام النفي مصطلحًا نحويًا يبدو – في نظرنا – أوفق وأنسب من استخدام « الجحد » الذي عبَّر به الكوفيون وذلك لعمومية « النفي » وخصوصية « الجحد » ، ولا نتفق هنا مع التعليل الذي أورده الدكتور أحمد الأنصاري لتفضيل استخدام مصطلح « الجحد » الكوفي ، فقد علّل ذلك كما سبق بمسايرة مصطلح الكوفيين لروح اللغة أكثر من مصطلح « النفي » الذي يساير في تصوره – روح الفلسفة ، وواقع الأمر أن الكلمتين كما مرّ عربيتان لكل منهما دلالة لغوية عامة وليس في إحداهما تجريد أكثر من الأخرى حتى توصف بما ذكر من وصف .

والأنسب في تصورنا لوضعه مصطلحًا هو ما كانت دلالته اللغوية الأولى أقرب إلى الدلالة الاصطلاحية الحادثة أي المتأخرة ، ولا شك أن مدلول كلمة « النفي » العامة هو أنسب لمصطلح النفي في الدرس اللغوي حيث يشمل هذا المصطلح جميع أنواع النفي سواء أكان النافي صادقا أم كاذبًا عالمًا بصدق حديثه أم غير عالم .

* * *

الموقت وغير الموقت :

استعمل الفراء مصطلح الموقت ليدل على شيئين :

الأول : ما يدل على العَلَم المُعَيَّن للتعريف قال : « ولا يجوز أن تقول : مررت بعبد الله غير الظريف . إلا على التكرير[1] ؛ لأن عبد الله موقت »[2] . وقال أيضا : وبئس لا يليها مرفوع موقت ، ولا منصوب موقت »[3] .

(١) أي على البدل .

(٢) معاني القرآن ١ / ٧ .

(٣) نفسه ١ / ٥٦ .

الثاني : قد يطلق مصطلح « الموقت » على المعرفة مطلقا سواء كان التعريف بالعلمية أم بغيرها قال : « وذلك أنه جائز في النكرات أن تكون أفعالها[1] تابعة لأسمائها ؛ لأنك تقول : إن كان أحد صالح فقلان . وهو غير موقت أي : « غير معين » فصلح نعته مكان اسمه ، إذ كانا جميعًا غير معلومين ، ولم يصلح ذلك في المعرفة ؛ لأن المعرفة موقتة معلومة وفعلها غير موافق للفظها ولا لمعناها »[2] . ويريد بغير الموقت النكرة أو الاسم غير المعلوم قال : « وغير في مذهب نكرة غير موقتة »[3] .

ويبدو أن استعمال كلمة « الموقت » للمعرف بالعلمية مأخوذ من استخدام الكلمة أو بعض مشتقاتها في العلامات التي تنصب أمارات لأشياء يراد تعيينها ، ومنها مواقيت الإحرام ، وهي علامات مكانية ، فكأن الكلمة ليست مخصوصة بالحدود والعلامات الزمانية ، ولعلّ ذلك كان تطورًا دلاليًا جعل الكلمة تطلق على التحديد والتعيين مطلقا ، أي أنها اتجهت من التخصيص إلى التعميم ، حيث استعملت في الحدود والعلامات الزمانية أولا ، ثم شملت بعد ذلك العلامات المكانية ، ثم اتسعت دلالتها فشملت جميع العلامات والتحديدات ، ومن ثم استخدمها الفراء مصطلحًا للمعرف بالعلمية تارة ، ولسائر المعارف تارة أخرى ، أما غير الموقت فهو مرادف للنكرة مطلقا .

وقد ساد مصطلحا « التعريف » و « التنكير » وما اشتق منهما من معرفة ونكرة ، ومعرف ، ومنكر في الدرس النحوي على حين تقلّص كثيرًا أو كاد استعمال « الموقت » و « غير الموقت » . وسبب ذلك في تصورنا لا يرجع إلى سيادة المذهب البصري فحسب ، وإنما لشيوع « التعريف » و « التنكير » في الاستعمال اللغوي العام ووضوح دلالتهما .

* * *

---

(١) المراد بالأفعال جمع « فعل » والمراد بها أسماء الفاعلين ، انظر مصطلح « الفعل » .
(٢) معاني القرآن ١ / ١٨٥ ، وانظر ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .
(٣) نفسه ١/ ٧ ، وانظر ١ / ٥٦ ، ٥٧ ، ٢٤٣ .

الخاتمة

الخاتمـة

يحسن بالبحث بعدما قدّم من معالجات لمصطلحات الكوفيين مقارنة بنظائرها من المصطلحات عند البصريين والخالفين أن يبرز أهمّ النتائج التي توصّل إليها بخلاف ما يتضمنه البحث من نتائج تتمثل في توضيح معاني المصطلحات وبيان استعمالاتها وما أجراه من جهود في سبيل كشف غموضها وتحديد مدلولاتها ، وأهمّ هذه النتائج ما يلي :

١ – يبدو أن المصطلحات النحوية أو معظمها إلى عهد الخليل بن أحمد كانت مصطلحات بصرية ، وأن المصطلح الكوفي جعل يظهر شيئًا فشيئًا أو يتميز بعد الخليل ، وذلك أن كثيرًا من مصطلحات الكوفيين والبصريين كانت من وضع الخليل ، وجانب منها بالطبع كان من وضع النحاة الأوائل قبل الخليل ، وقد التزم ببعض هذه المصطلحات الكوفيون ، وقاموا بتغيير جانب منها ، وكذلك فعل سيبويه حيث استعمل بعضها وقام بتطوير بعض آخر أو تغييره ، كما قام بوضع مصطلحات جديدة ، ولهذا السبب لا يتضح أمام الباحث خلافات مدرسية في استخدام المصطلحات النحوية في الفترة الأولى إلى عصر الخليل .

٢ – نظرا لاتحاد أصول المدرستين البصرية والكوفية فإن كثيرًا من المصطلحات التي اشتهرت بأنها كوفية ، كانت مستعملة عند أوائل البصريين كسيبويه ، بل كانت من وضع الخليل أو سيبويه ؛ وذلك كمصطلحات النعت والخلاف ، والخفض والتفسير والإضمار بمعنى الحذف ، ومصطلح ما يجري ومالا يجري ، وفي المقابل تجد عند الفراء مصطلحات اشتهرت بأنها بصرية .

٣ – ينسب المصطلح عادة في كتب النحو إلى الفرقة التي غلّبته في تعبيرها ، وكثر استعمالها له دون أن يعني بذلك اقتصارها عليه أو عدم استعمالها للمصطلح المناظر ، كغلبة نسبة مصطلحات النعت والكناية والنسق والجاري وغير الجاري إلى الكوفيين ، في مقابل نسبة الصّفة والضمير والعطف والمنصرف وغير المنصرف إلى البصريين .

٤ – يبدو عند النحويين القدماء استخدامهم أحيانا لأكثر من مصطلح واحد تعبيرًا عن الحقيقة أو الفكرة الواحدة ، وهو ما سمّيناه في المقدّمة بظاهرة « الترادف » في المصطلح ؛ مثل حروف الإضافة والجرّ ، وكذلك الجرّ والخفض ، كما يبدو عندهم كذلك استخدام المصطلح الواحد تعبيرًا عن مجموعة من الحقائق أو الموضوعات المتعددة وهو ما سمّيناه بظاهرة « الاشتراك اللفظي » في المصطلح ، بيد أن هاتين الظاهرتين اللتين هما موضع نقد منهجيّ في دراسة المصطلحات ليستا من الكثرة إلى الحد الذي يغض من جهود البصريين والكوفيين الأوائل في إنشاء علم النحو وتطويره .

٥ – إنّ ظاهرتي « الترادف » و « الاشتراك » في المصطلح العلمي تعدّان من الأمور المألوفة بالنسبة للعلوم الناشئة ، بل إنّهما في علم النحو لهما دلالة على أن طور النشأة والنموّ قد تميّز بجهود كبيرة ثرية ، وإبداع متلاحق سريع لعلماء أفذاذ متميزين ، وهو ما صبغ هذه الفترة الباكرة بلون سريع ثريّ من التطوّر نحو النضج والاكتمال .

٦ – إنّه لا محلّ بعد ذلك لنقد بعض الباحثين المحدثين للنحاة الأوائل كسيبويه والفراء من حيث الاضطراب أو الخلط في المصطلحات ، وذلك لما بيّناه من طبيعة تلك الفترة بالإضافة إلى أنّ المصطلحات التي توصف بالخلط أو الاضطراب لا تمثّل إلّا نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بما استقرّ لديهما من مصطلحات تتّسم بالدقّة وتسلم من هذا النقد ، هذا فضلًا عن أنّ سيبويه

والفرّاء يعدّان من الرّواد الأوائل لهذا العلم وجهودهما الإبداعية الابتكارية واضحة لا تنكر وقد أسهما بجهد ضخم في إثراء النحو وتطويره .

٧ - يتضح من دراسة مصطلحات النحو عند البصريين والكوفيين أنها تقوم على الوصف الوظيفي للظواهر اللغوية ، ونتيجة لذلك فإنّها قد تستطيل في بعض الأحيان كما يتضح في بعض عناوين المسائل في كتاب سيبويه ، وهذا يدل على أنها ليست مأخوذة عن اليونان أو عن غيرهم من خارج البيئة الإسلامية العربية ، كما أنها ليست متأثّرة بتلك البيئات الخارجية .

٨ - جانب من مصطلحات الكوفيين التي استخدمها الفرّاء في معاني القرآن يبدو أكثر نضجًا ودقّة من مصطلحات البصريين المناظرة في كتاب سيبويه ، ويتضح ذلك من قصر المصطلح ودقّة تعبيره عن الظاهرة اللغوية أو الفكرة المعنيّة ، وهو ما أشرت إليه في مواضعه من الدراسة .

٩ - إنّ جهود البصريين والكوفيين الأوائل لا سيّما الخليل وسيبويه والفرّاء في وضع المصطلحات النحوية وتطويرها تبدو مذهلة إذا ما قورنت بجهود النحاة الخالفين الذين ينسب إليهم تطوير عدد محدود نسبيًا من المصطلحات كمصطلح « عطف النسق » ومصطلح « نائب الفاعل » .

والحمد لله ربّ العالمين .

ملحق بمصطلحات النحو الكوفي التي لم ترد في الدراسة

المصطلح	المقابل له
الائتناف[1]	الاستئناف
الاثنان[2]	المثنى
أدنى العدد[3]	جمع القلة
الإرسال[4]	السكون أو الوقف .
استثناء يعرض[5]	الاستثناء المنقطع
الاكتفاء[6]	الاستغناء
ألف[7]	همزة الاستفهام
الأوقات[8]	ظروف الزمان
التشديد[9]	التوكيد أو الإدغام
الجزاء[10]	الشرط

---

(١) معاني القرآن ١ / ٢٠٦ ، ٢٢٩ ، ٣٣٦ ، ٢ / ٧٧ ، ١٢٠ ، ١٧٨ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٥٥ وانظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص ٢٠٦ .

(٣) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص ٣٦٨ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٦ ، ٢ / ٧٥ ، ٣١٥ .

(٥) مجالس ثعلب ١ / ١٠١ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٥٧ .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٧٠ ، ١٣٢ ، ٤٦٠ .

(٨) مجالس ثعلب ١ / ١٧٥ ، ٢٦٦ ، ٢ / ٢٣ .

(٩) معاني القرآن ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٣ / ١٢٢ . وبمعنى الإدغام ١ / ١٧ .

(١٠) المصدر نفسه ١ / ١٣٦ ، ١٧٩ ، ٢٢٥ ، ٢٤٣ .

المصطلح	المقابل له
الجماع[1]	الجمع
ذو زمانه[2]	جمع الكثرة الدال على آفة
السكت[3]	الوقف
الصرف[4]	صرف الأعداد من حالة الإفراد إلى التركيب
فَعَلَ يَفْعَلُ[5]	الفعل الماضي والمضارع
الفعل الواقع[6]	الفعل المتعدى
لام التبرئة[7]	لا النافية للجنس
لا يُوَجَّه[8]	لا يقال بوجهين
المفعول به[9]	اسم المفعول
النصب بما وقع على عائد ذكره من الفعل[10]	الاشتغال
النصب بالخروج من الجملة[11]	المصدر المؤكد للجملة

* * *

(١) المصدر نفسه ٢ / ٩٣ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص ٢٥٥ .
(٢) مجالس ثعلب ٢ / ٤١١ .
(٣) معاني القرآن ١ / ٢٩ ، ٤٤١ ، ٢ / ٣٣٢ .
(٤) معاني القرآن ٢ / ٣٣ .
(٥) المصدر نفسه ١ / ٣ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٤١٩ .
(٦) المصدر نفسه ١ / ٢١ ، ١٦٨ ، ٢ / ٣٢ ، ٢٠٥ ، ١٧٨ ، ٣٣٢ .
(٧) نفسه ١ / ٢٠ ، ٢١ ، ٤٤٠ .
(٨) مجالس ثعلب ١ / ٤٢ .
(٩) معاني القرآن ٢ / ١٦١ .
(١٠) المصدر السابق ١ / ٢٤٠ ، ٢٧٦ .
(١١) المصدر السابق ١ / ٤٥٧ ، والتعريف انظر ١ / ١٠٥ .

الفهارس
فهرس الآيات

فهـرس الأعـلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

* * *

المصـادر والمراجـع

١ – أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري . نشر المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . القاهرة .

٢ – الإتقان في علوم القرآن . لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي . الطبعة الثالثة ١٣٧٠هـ – ١٩٥١م .

٣ – أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي سنة ١٣٥٣هـ – ١٩٣٦م .

٤ – الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروى ، تحقيق عبد المعين الملوحي . دمشق ١٣٩١هـ – ١٩٣١م .

٥ – أساس البلاغة للزمخشري . مصر ١٣٤١هـ – ١٩٢٢م .

٦ – أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار . مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

٧ – الأشباه والنظائر للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرءوف . مكتبة الكليات الأزهرية . سنة ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .

٨ – إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون . دار المعارف بمصر .

٩ – الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق الفتلي . مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

١٠ – الإعراب عن قواعد الإعراب لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام ، تحقيق الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي . الطبعة الأولى . دار الفكر ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م .

١١ – إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م .

١٢ – إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد . مطبعة العاني – بغداد .

١٣ – أقرب الموارد . للشرتوني .

١٤ – أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون . مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ .

١٥ – الأمالي الشجرية لابن الشجرى . دار المعرفة بيروت .
١٦ – إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب ١٩٧٣م .
١٧ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م .
١٨ – الإيضاح للقزويني . ط صبيح القاهرة .
١٩ – الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . مطبعة دار التأليف بمصر الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
٢٠ – الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس بيروت . الطبعة الثانية .
٢١ – البحر المحيط لأبي حيان ، الطبعة الثانية . دار الفكر بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
٢٢ – بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية . دار الكتاب العربي بيروت .
٢٣ – البرهان في علوم القرآن للزركشي . دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٨١هـ – ١٩٧٢م .
٢٤ – البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة الدكتور عياد ابن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
٢٥ – بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزبادي ، تحقيق محمد على النجار وعبد العليم الطحاوي . نشر المكتبة العلمية بيروت .
٢٦ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . نشر عيسى الحلبي . الطبعة الأولى . سنة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
٢٧ – البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا . الهيئة العامة للكتاب ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٢٨ – تاج العروس للزبيدي ، طبعة مكتبة الحياة . بيروت .
٢٩ – التحفة البهية والطرفة الشهية للسيوطي ، مطبعة الجوائب القسطنطينية سنة ١٣٠٢هـ – ١٨٨٢م .
٣٠ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ .
٣١ – التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري ، دار الفكر . بيروت .
٣٢ – التطور اللغوي لبرجشتراسر . القاهرة ١٩٢٩م .

٣٣ – التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة . عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
٣٤ – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى . الطبعة الأولى . سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م الرياض .
٣٥ – تفسير الرازي ، نشر عبد الرحمن محمد . القاهرة ١٣٥٧هـ .
٣٦ – تفسير أبي السعود . طبع دار المصحف . بيروت .
٣٧ – تفسير الطبري ، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ مصطفى البابي الحلبي .
٣٨ – تفسير القرطبي ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني ، القاهرة ١٣٨٤هـ .
٣٩ – التكملة والذيل والصلة للصغاني .
٤٠ – ثلاث رسائل في الحروف للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م نشر مكتبة الخانجي . القاهرة ، ودار الرفاعي في الرياض .
٤١ – جامع الدروس العربية .
٤٢ – الجمل للزجاجي ، تحقيق د . علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ مؤسسة الرسالة ومجالس العلماء .
٤٣ – الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق طه حسين ، طبع جامعة الموصل ١٣٩٦هـ .
٤٤ – حاشية الأمير على الشذور .
٤٥ – حاشية ابن حمدون على المكودي .
٤٦ – حاشية الخضري على ابن عقيل .
٤٧ – حاشية الصبان على شرح الأشموني ، طبع دار إحياء الكتب .
٤٨ – حاشية يس على التصريح ، دار الفكر .
٤٩ – حروف المعاني للزجاج ، بتحقيق علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ .
٥٠ – دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبد الخالق عضيمه ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .
٥١ – دراسات في فقه اللغة ، الدكتور صبحي الصالح ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين . بيروت .
٥٢ – ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق عبد الكريم البصيلي ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ .

٥٣ – ديوان الخرنق ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
٥٤ – ديوان الخنساء ، تحقيق لويس شيخو اليسوعي ، مطبعة الآباء اليسوعيين ١٨٩٦م .
٥٥ – الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م القاهرة .
٥٦ – رصف المباني في حروف المعاني للمالقي ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ .
٥٧ – سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
٥٨ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . دار الفكر .
٥٩ – شرح ألفية ابن معطي لابن القوّاس ، تحقيق الدكتور علي الشوملي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ .
٦٠ – شرح الشافية للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن وزميله ، دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ .
٦١ – شرح عمدة الحافظ لابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني ١٣٩٧هـ .
٦٢ – شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف سنة ١٤٠٠هـ .
٦٣ – شرح الكافية للرضي ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ بيروت .
٦٤ – شرح اللمحة البدرية لابن هشام ، تحقيق الدكتور صلاح راوي ، الطبعة الثانية ، مطبعة حسان .
٦٥ – شرح المفصل لابن يعيش ، طبع عالم الكتب . بيروت .
٦٦ – شرح المفضليات للأنباري ، تحقيق كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت سنة ١٩٢٠م .
٦٧ – الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبع عيسى البابي الحلبي .
٦٨ – الضمائر في اللغة العربية ، تأليف الدكتور محمد عبد الله جبر ، دار المعارف ، مصر سنة ١٩٨٠م .
٦٩ – العربية الفصحى لهنري فليش ، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين .
٧٠ – العربية لغة العلوم والتقنية ، د . عبد الصبور شاهين .
٧١ – فتح الباري لابن حجر ، طبع السلفية بمصر .

٧٢ – الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٧٣ – الفعل وزمانه وأبنيته الدكتور إبراهيم السامرائيّ ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٧٤ – في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس . دار الفكر العربي .
٧٥ – القاموس المحيط للفيروزبادي . دار الكتاب العربي .
٧٦ – الكافية لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله ، نشر مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع جده . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
٧٧ – كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق لأبي نصر محمد بن طرخان الفارابي ، تحقيق محسن مهدي ، مطبعة الشروق ، بيروت سنة ١٩٦٨م .
٧٨ – الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤٠٣هـ .
٧٩ – كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد بن علي الفاروقي ، حققه الدكتور لطفي عبد البديع . المؤسسة المصرية العامة ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م .
٨٠ – كشف الظنون لحاجي خليفة ، طبع وكالة المعارف ، بتركيا ١٣٦٢هـ .
٨١ – كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م مطبعة الإرشاد بغداد .
٨٢ – اللامات للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، دمشق .
٨٣ – لسان العرب لابن منظور ، نشر دار صادر ، بيروت .
٨٤ – اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٣م .
٨٥ – مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار المعارف بمصر الطبعة الثانية ١٩٦٩م .
٨٦ – المخصص لابن سيده ، طبع الأميرية ، بولاق ١٣٢٠هـ .
٨٧ – المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف .
٨٨ – مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ مصطفى البابي الحلبي .
٨٩ – المذكر والمؤنث لابن الأنباري ، تحقيق طارق الجنابي ، الطبعة الأولى ١٩٧٨م بغداد .

٩٠ – المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد بركات ، نشر جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ .
٩١ – مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الثانية .
٩٢ – المصطلح النحوي للدكتور عوض بن حمد القوزي ، نشر جامعة الملك سعود ، سنة ١٤٠١هـ .
٩٣ – معاني القرآن للأخفش ، تحقيق عبد الأمير الورد ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ .
٩٤ – معاني القرآن للزجاج ، دار الكتب .
٩٥ – معاني القرآن للفراء ، تحقيق محمد على النجار ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة .
٩٦ – معجم الأدباء لياقوت الحموي ، طبع دار المأمون بمصر .
٩٧ – المعجم الأدبي ، تأليف جبور عبد النور ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م .
٩٨ – المعجم الوسيط الطبعة الثانية .
٩٩ – مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمد الله الطبعة الخامسة ، سنة ١٩٧٩م عن دار الفكر .
١٠٠ – مفاتيح العلوم للخوارزمي ، نشر إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ١٣٤٢هـ .
١٠١ – مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ، تحقيق كامل بكري وزميله ، طبع دار الكتب الحديثة .
١٠٢ – مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار الفكر سنة ١٣٩٩هـ .
١٠٣ – المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم المرجان ، نشر وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٢م .
١٠٤ – المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه ، طبع دار الكتب ، بيروت .
١٠٥ – مقدمة في النحو لخلف الأحمر ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ١٣٨١هـ .
١٠٦ – المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ .
١٠٧ – الموفي في النحو الكوفي للسيد صدر الدين الكنغراوي ، شرح وتعليق محمد بهجت البيطار ، نشر المجمع العلمي العربي ، بدمشق .

١٠٨ – نحو الفعل لأحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

١٠٩ – نظم الفرائد وحصر الشرائد للإمام مهذب الدين مهلب بن بركات المهلبي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

١١٠ – همع الهوامع للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، طبع دار البحوث العلمية – الكويت وطبعة سنة ١٣٧٧هـ القاهرة ، مطبعة السعادة .

الدوريـــات

١ – مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة الجزء ٢٥ سنة ١٣٨٩هـ .

فهـرس الموضوعـات

أولاً

* * *

- المطلوب منه تعريف المصطلح ص ٦

- أهمية العلم بالمصطلحات العلمية ص ٥ ، ٦ / ٧

المقدمة الثانية من ص ٧

والأولى من ص ٨

أسباب الغموض التي اكتنفت المصطلح النحوي ص ٩

الفقرة الثانية حتى آخر الفقرة الأولى من ص ١٠

مصادر المصطلحات النحوية ص ١٥ – ٢٢

آخر الفقرة الثانية ص

رقم الإيداع ٧٥٣٩ / ١٩٩٠ م

I.S.B.N :977 – 256 – 011 – 9

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ – فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ و ٦ ش عبد الفتاح الطويل – أرض اللواء – ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

ثانياً من كتاب المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث / القوزي

- مفهوم المصطلح ص ٢١ – ٢٥

ثالثاً من كتاب المدارس النحوية للسامرائي

- المصطلح النحوي ص ٧٧ وما بعدها (الكوفي والبصري والمترتب عليه)

فائدة مهمة : الاختلافات في المصطلحات بين النحاة لا يترتب عليه خلاف في القاعدة النحوية